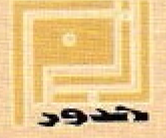
محمد المغراوي



الموحدون وأزمات المجتمع



الموحدون وأزمات المجتمع

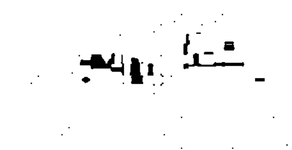
طبع بدعم من وزارة الثقافة

الكتاب : الموحدون وأزمات المجتمع
المؤلف : محمد مغراوي
الناشر : جذور للنشر
ص.ب : 2981، البريد المركزي، الرباط
هاتف : 062-11-13-62
العنوان الإلكتروني : abhozal@yahoo.fr
الطبعة : الأولى (2006)
ردمك : 9954-0-5604-5
رقم الإيداع القانوني : 2006/1734

محمد المغراوي

الموحدون وأزمات المجتمع

جذور للنشر



مقدمة

نهدف من خلال فصول ومباحث هذا الكتاب إلى التوقف عند مظاهر الأزمات الاجتماعية والسياسية والطبيعية التي رافقت الدولة الموحدية منذ بدايتها، وهي بطبيعة الحال أزمات مختلفة في أسبابها وتطوراتها ونتائجها، سواء على الدولة وقوتها العسكرية، أو على المجتمع والذهنيات والاقتصاد. وسنترك دراسة الأزمات ذات الطبيعة الفكرية والإيديولوجية إلى مناسبة أخرى نقف فيها بتأن أمام ما عرفه العصر الموحدي من توترات ثقافية وفكرية، وما رافقها من تأزم في العلاقة بين الدولة وبين مختلف النخب. كما سنقتصد في الحديث عن الأحداث العسكرية وما جرته من أزمات، لأنها تحتاج إلى دراسة تحليلية موسعة تعيد تركيب المشهد العسكري في العصر الموحدي، وتقف بالمعطيات الدقيقة على ظروف كل معركة وآثارها ونتائجها. ومن هذا المنطلق فلن نتناول الجوانب الحربية إلا في ما له علاقة مباشرة بالثورات أو في حالة تزامن الحروب مع صعوبات طبيعية، أو بقصد التعرف على ملامح مرحلة خاصة كان للحرب حضور قوي فيها مثل مرحلة الانتقال بين المرابطين والموحدين.

سنحاول قراءة تاريخ الأزمات في العصر الموحدي انطلاقاً من أزمة التأسيس، حيث حاول ابن تومرت هيكلة المجتمع المصمودي وفق منظور حركي وظيفي، واجتهد في غرس فكرة المهدية بإكراه مقصود في وسط مصمودي سني كان يبحث عن دور؛ وعمل بإصرار على تأطير المجتمع المصمودي دينياً وتربوياً تأطيراً صارماً صار العنف أحد سماته البارزة، لذلك لم يتورع عن القيام بتصفيات جسدية واسعة لمعارضيه الفعليين أو المفترضين، مرسياً بذلك توجهاً ثورياً كانت ممارسة العنف وتبريره بمختلف الوسائل أحد معالمه البارزة.

يبدو أن استلهام منهج ابن تومرت من طرف خلفائه قد ظهر أولاً في الطريقة التي اقتحم بها الموحدون بعض المدن والمجازر التي ارتكبوها، وما تلا ذلك من ثورة عارمة ضدهم كادت تعصف بهم لولا إصرار السلطة الجديدة على قمع حركات

المعارضة مهما كلفها ذلك من ثمن، لذلك كانت السنوات الأربع التي أعقبت سقوط الدولة المرابطية مرحلة أزمة خانقة في المغرب تميزت بارتكاب العنف على نطاق واسع.

تبين أن الدولة الموحدية، خلال عهد عبد المؤمن، قد أصبحت مسيطرة بلا منافس، لكن ما إن أفل نجمه حتى انطلقت موجة جديدة من الانتفاضات القبلية والحضرية استمرت بوتيرة متقطعة، كانت أهدافها وملامحها مختلفة. وقد استنفرت جهوداً موحدية جبارة، وأثرت سلباً على استقرار الدولة.

على المستوى المؤسساتي عملت الدولة على فرض سلطتها وإيديولوجيتها، في وسط القبائل والحواضر، بضبط أمني عرفي وبضبط شرعي يتذرع بتطبيق مبدإ الحسبة، لكن الغالب عليه هو الصرامة في إنزال العقوبات والردع الشديد لكل أنواع المخالفات، فتقاطعت ممارسة الحسبة مع ظاهرة العنف حتى وصل سقف الحسبة لأول مرة في تاريخ المغرب إلى حد القتل، في مخالفة صريحة للنصوص الشرعية وللتقاليد الإسلامية في ما يتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن الأزمات السياسية التي شغلت الدولة الموحدية أيضاً أزمة عيث الأعراب بإفريقية، والتي تراوح علاجها بين محاربة السلطة لهم ومحاولة مهادنتهم وتوظيفهم، لكن حَل المشكل تم في الأخير بقرار سلطاني حاسم، اقتضى نقلهم إلى المغرب الأقصى، ليكونوا تحت أعين الخلافة التي راهنت على الحد من شوكتهم وتوظيف قوتهم العاتية في مشروع جهادي متوقد في الأندلس، كان نجاحه واستمراره متوقفاً على يقظة وجهود الدولة المغربية، كما عمرت بهم مناطق كانت تشكو من قلة الساكنة. وقد أدى هذا القرار إلى إغناء للمجتمع المغربي من الناحية الديمغرافية، وأدى إلى تسريع عملية تعريب المغرب، وخلق دينامية اجتماعية جديدة بمجاورة البنية القبلية العربية للبنية القبلية الأمازيغية، وامتزاجهما على نطاق يتسع أو يضيق حسب ظروف ومعطيات تاريخية مختلفة، دون أن نتجاهل طبعاً ما نتج عن ذلك من مشاكل جعلت الخليفة المنصور يعبر في آخر لحظات حياته عن ندمه لاستقدام أولئك الأعراب إلى المغرب.

في خضم هذه الأزمات المختلفة لم تتوقف محاولات التنافس على السلطة بين الأسرة الكومية والوسط المصمودي الحاكم، لكن بعد عقد من معركة العقاب أصبحت الدولة الموحدية معرضة لاستفحال الأزمات السياسية الداخلية بين أمراء الموحدين

وأشياخهم، الذين عرضوا البلاد لصراعات طاحنة. وقد عانى الحكم الموحدي وهو في منعرج خطير من هذه الأزمة لتصدع جديد عندما أصدر الخليفة إدريس المأمون أمره بالتخلي عن التومرتية فحطم بذلك إحدى ركائز الدولة من حيث أراد أن ينقذها، وزج بها في أتون مرحلة شديدة التوتر.

سيحاول الكتاب أيضاً الكشف عن أزمة أرادت الإسطوغرافية، كما الكتابة التاريخية المعاصرة، أن يتحمل الموحدون وحدهم وزرها، وهي علاقتهم بأهل الذمة، وما استدعته من عواطف متأججة ضد الموحدين، في غفلة عن التحقيق العلمي والمقارنة التاريخية والنظرة الموضوعية، التي يكون حضورها أكثر إلحاحاً في المواضيع ذات الطبيعة المأزقية مثل هذا الموضوع. وقد حاولنا أن نعالج القضية من خلال طرح تساؤلات تقتضيها الفراغات التي تتركها المصادر، إلى جانب المقارنات الضرورية التي يتطلبها سياق الموضوع، محاولين التوقف عند تناقضات المادة المصدرية ومحدوديتها في معالجة الموضوع.

بجانب كل هذه الأزمات السياسية والاجتماعية انتصبت الأزمات الطبيعية في وجه الموحدين كإحدى الصعوبات التي كان حضورها في تاريخ المغرب دورياً وملازماً للإنجازات الحضارية، ومؤثراً في نفس الوقت بسلبيته على التطور التاريخي وكابحاً لجماح الانطلاق، في مجتمع ظل اقتصاده، في جانب كبير منه، هشاً ومستجيباً للمؤثرات الطبيعية بشكل كامل.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن النظر في مصادرنا الوسيطية من زاوية الأزمة كان اختياراً منهجياً لثلة من المؤرخين المغاربة في إطار الوقفات المنهجية للجمعية المغربية للبحث التاريخي التي نظمت لقاء علمياً حول "الإسطغرافية والأزمة"[1]، لفتح مسارات في دراسة الإسطوغرافيا على ضوء ما تختزنه من إشارات إلى الأزمات وكيفية تناولها لها وحدود تعبيرها عن الأزمة في تمظهراتها المختلفة وآثارها.

ومن نافلة القول إن تركيزنا في هذا الكتاب على مظاهر الأزمات المختلفة وانعكاساتها على الدولة والمجتمع لا يستبطن، بالضرورة، موقفاً سلبياً من الموحدين

1- صدرت أعمال هذا اللقاء في كتاب **الإسطغرافيا والأزمة**، تنسيق عبد الأحد السبتي، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1994.

وتجربتهم، التي تعتبر بكل المقاييس التاريخية تجربة فريدة وغنية ومتألقة، استطاعت أن تكشف عن مخزونات المجتمع المغربي وأن توظف طاقاته في استكمال بناء الدولة المغربية، وفي النهوض بمشروع حضاري كبير استحق في نظر العديد من المؤرخين الأجانب المنصفين أن يترجم باسم الإمبراطورية. كما أنها استطاعت أن تجيب عن بعض انتظارات المجتمع وتحقق بعض آماله في حدود معينة.

كما لا يهدف الكتاب، بتأكيده على دراسة الأزمات، إلى طمس معالم التفوق الحضاري الذي أرساه الموحدون، والازدهار المشهود الذي عرفه عصرهم على واجهات متعددة، والتضحيات الجليلة التي قدموها في سبيل الجهاد والتأسيس لدولة مركزية قوية ذات توجه واضح لتوحيد الغرب الإسلامي كله.

الرباط في : 10 ذو القعدة 1427
فاتح ديسمبر 2006

مدخل

الأزمة والتاريخ : تأملات منهجية

ما هو دور الأزمات وأهميتها في فهم وتفسير تاريخ الدولة الموحدية ؟

ننطلق من هذا التساؤل البسيط لاختبار آثار بعض الظواهر التاريخية الملازمة للمجتمعات البشرية عامة، ومحاولة رصد موقعها في التطور التاريخي للعصر الموحدي.

لقد اعتبر عدد من المؤرخين الدولة الموحدية رمزاً للعظمة والقوة في تاريخ الغرب الإسلامي الوسيط، وركزت بعض الكتابات على مظاهر التألق تلك حتى بدت الدولة الموحدية وكأنها استطاعت، في مرحلة عنفوانها، أن تتغلب على كل ما اعترضها من صعوبات، وأصبحت الحضارة الموحدية في ذهنية المؤرخين المعاصرين تقارَن بحضارة العباسيين في العراق والفاطميين في مصر. وحرص البعض على تخليص صورة العصر من الشوائب حتى ارتكنت النظرة العامة إلى اعتبار عصر الموحدين بمثابة أسعد لحظات تاريخ المغرب ازدهاراً وعظمة. ورغم أن هذا التركيز له وجاهته، فإن الانحباس عند مستوى النظرة المناقبية قد يُعيق إلى حد كبير قراءةَ تاريخ الموحدين من منظور النسبية التاريخية المتسمة بالبعد عن التعميم؛ ومن منظور المنهج التاريخي الشامل في تفسير الظواهر، والمتوازن في تناول مظاهر القوة إلى جانب مظاهر التعثر والضعف، والواقعي في النظرة إلى الماضي، ثم قبل ذلك وبعده، الوفي لمنطق التاريخ الذي تعتبر الأزمات والصعوبات بمختلف أنواعها أهم المظاهر اللصيقة به وبحركيته.

ونرى من المفيد تحليل تاريخ الدولة الموحدية على ضوء ما عرفه من كوارث وأزمات سياسية واجتماعية وطبيعية، بأمل التوصل إلى نتائج توضح علاقة الأزمات بالتطور التاريخي في مظاهره المختلفة، وتميِّز بين النتائج الهيكلية والنتائج العابرة، خاصة وأن الصعوبات والكوارث والأزمات قد ترددت خلال العصر بوتيرة سريعة.

1- الأزمة وتفسير التاريخ :

يمكن أن تكون الأزمات بمختلف أنواعها أنماطاً مقبولة منهجياً لتفسير عدد من ظواهر وأحداث عصر الموحدين، كما لتفسير غيره من فترات التاريخ. لكن التفسير الأحادي بالأزمة قد يغيب دور عوامل تاريخية أخرى تشكل بدورها عناصر تفسيرية أساسية أو إضافية، لهذا فإن التفسير بنمط مركب تكون الأزمة إحدى عناصره أمر لا محيد عنه، مع التمييز طبعاً بين الأزمة في شكلها الطبيعي الحتمي الذي لا يمكن دفعه، والتي لا تكون نتائجها إلا نسبية في المشهد التاريخي العام - باستثناء حالات الكوارث الضخمة والمتصلة والاستثنائية - وبين مختلف تناقضات وإكراهات العصر، والتي كانت محركاً فعلياً لعدد من الأحداث والظواهر، والتي تتأجج حتماً بفعل تزامنها مع ظروف صعبة من الناحية الطبيعية.

من المؤكد أن فهم آثار الأزمات والكوارث الطبيعية سيظل ناقصاً بدون مراعاة التواكب بينها وبين التفاعلات الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، مما قد يؤدي بالتالي إلى السقوط في الحتمية الطبيعية والجغرافية التي يصبح الفعل الاجتماعي والسياسي أمامها ثانوياً وباهتاً، خاصة وأن الأزمات الطبيعية لم تقتصر على مجال دون آخر في الرقعة الواسعة التي كانت خاضعة لسلطان الموحدين. ومن هذا المنطلق فإن تناول الأزمات الطبيعية بالخصوص وفق تصنيف موضوعي (جفاف، مجاعات، جوائح، أوبئة، زلازل، فيضانات) قد لا يكون كافياً للتوصل إلى نتائج مقنعة، لأنه لن ينتج حينها غير لوائح رقمية أو جداول بيانية تظل خرساء على مستوى التفسير، رغم تعبيرها من الناحية الإخبارية.

وفي نفس سياق تحليل معطيات الأزمة في الإسطوغرافيا تظل مسألة الأرقام مشكلاً قائماً نظراً لغياب العنصر الإحصائي في المصادر الوسيطية، رغم حضور بعض المعطيات الرقمية التي لا تشكل سوى تقديرات شخصية، أو تكون أحياناً ضرباً من التهويل الذي يعكس انطباع المجتمع أو الرواة أكثر مما يعكس حقيقة العدد أو حجم الحدث. هذا بجانب انعدام الدقة، وعدم اتفاق المصادر في الغالب على معطيات رقمية محددة.

وإذا كان ابن خلدون قد استحضر الأزمة بمفهومها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في تحليله لتطور المجتمعات، فإننا لا نظفر بأدبيات حول النظر إلى الأزمة في العصر الموحدي باستثناء الإشارات الكرونولوجية، لكنها مع ذلك لا تلقي ضوءاً كافياً على المواقف الذهنية للمغاربة من أزمات العصر، إلا في حالة هزيمة العقاب التي استطاعت الإسطوغرافيا أن تترجم من خلالها مواقف السلطة والنخبة والمجتمع في حدود تعطي الانطباع بقسوة الصدمة.

2- العصر الموحدي بين تاريخ الاستقرار وتاريخ الأزمة :

من المفارقات المثيرة للانتباه في تاريخ الموحدين تلازم الإنجازات الكبرى للدولة، في الغالب، مع الصعوبات الكثيرة التي عرفها العصر، مما يدفع إلى القول بأن الموحدين قد انتزعوا عظمة دولتهم انتزاعاً من خضم من المشاكل والمعيقات المتلاحقة.

إن استراتيجية توسيع الدولة وفتح جبهات عديدة، من جهة، ثم طبيعة البنية السياسية والاجتماعية للمخزن الموحدي من جهة أخرى، وضعتا الموحدين أمام تحديات تعادل طموحاتهم الواسعة، ولم تتوقف هذه التحديات حتى في أكثر مراحل الدولة استقراراً وهي أيضاً قد تزامنت فيها الإنجازات الكبرى مع الأزمات المختلفة.

وإذا كانت دراسات تاريخية عدة قد ركزت على الجانب الحضاري والمتألق في التجربة الموحدية، فقد يكون من الضروري الآن النظر إلى نفس التجربة من زاوية مقابلة وهي زاوية كوابح الحضارة وصعوباتها، للتعرف على حقيقة التحدي الذي رفعه الموحدون وثمن البناء الذي شيدوه وطبيعة الصعوبات التي واجهوها.

إلى جانب عناصر القوة والاندفاع نحو الإنجازات الكبرى عرف العصر الموحدي أزمات وصعوبات متنوعة منها أزمات سياسية واجتماعية ضاغطة، وأخرى طبيعية تركت آثاراً سيئة. لكن تاريخ الموحدين عموماً لا يمكن أن يفهم بدون وضع النوعين معاً في سياق واحد وفق منظور كرونولوجي تحليلي، الشيء الذي يعطينا خطاطة أولية تبين أن تاريخ الموحدين مر بثلاث دورات :

- **أزمة البدايات** : تزامنت مع مرحلة التأسيس، إذ لم يكن من السهل على الموحدين إشعال ثورة وتأسيس دولة دون ارتكاب أخطاء والوقوع في تجاوزات تركت

آثاراً سيئة على المجتمع لمرحلة لابأس بها، رغم ما قام به الموحدون لتبريرها إيديولوجياً وتسويغها دعائياً، لكنها مع ذلك طبعت العصر الموحدي في الإسطوغرافيا بطابع العنف.

- **مرحلة الانتعاش والقوة** : وصلت فيها الدولة إلى أوج عظمتها، وقد سجل لها التاريخ أفقاً واسعاً في التفكير والتدبير السياسي والتنظيم الحضاري رافق مدة لا بأس بها من عهود الخلفاء الأربعة الأول. واستطاعت الدولة خلال هذه المرحلة أن تتغلب على آثار بعض الأزمات الاجتماعية والسياسية وتؤجل ظهور نتائجها السلبية إلى ما بعد.

- **أزمة ما بعد العقاب** : هي أزمة طويلة دشنت بانتكاسة كبرى في معركة العقاب سنة 1212/609، وامتدت على ما يقرب من ستين سنة انهارت على إثرها الدولة بعد تعثرات كثيرة. وقد تفجرت خلالها تناقضات ظلت قوة الدولة تحجبها في السابق، خاصة عندما بدأت التناقضات تعصف بالكيان الحاكم من الداخل وتضعف مصداقيته، سواء في شكل ضعف شخصيات العديد من الخلفاء ومحدودية تأثيرهم، أو في شكل أطماع المتنفذين من الأمراء والوزراء والأشياخ، أو في شكل صراع داخلي على السلطة.

3- قراءة الأزمة في أبعادها المختلفة :

كيف يمكن للدارس إذن أن يتموقف من أزمات العصر الموحدي المختلفة ؟ هل من واجبه اليوم أن يدين عنف الموحدين أم عليه أن يبرره ؟ وهل من حقه أن يتعاطف مع الثورات وأشكال المعارضة التي راهن أصحابها على إيقاف المشروع الموحدي وتحطيمه والوقوف في وجه المظالم وأهلها، أم يتعاطف مع الموحدين الذين كانوا جادين في توحيد المغرب وبناء دولة قوية ؟

يبدو أن التسرع في الانحشار في أي من هذه المواقف قد ينحرف بالدارس عن هدف علمي جاد هو تكريس تاريخ علمي يصف الواقع، ويقارن بين النصوص، ويحلل الوقائع والمواقف، ويرصد الظواهر، وينصت إلى نبض الفعل التاريخي، باحثاً في ثنايا ذلك عن مختلف العناصر المؤثثة للمشهد المجتمعي والثقافي والسياسي للعصر، دون

الوقوع في إسقاط العواطف المعاصرة على التاريخ. كما أنه وبنفس المستوى لا ينبغي السقوط في نزعة تبريرية والارتهان لمنطق واقعي يريان أنه لولا عنف الموحدين لما بنيت الدولة المغربية بالشكل الذي بُنيت عليه، ولعصفت بوحدته طموحات المغامرين ذوي الحنين إلى زمن القبيلة والانكفاء على العصبية. إن هذا التوجه هو اختبار للتاريخ وللنزعة الإنسانية معاً، ولكن النزوع العلمي المبني على الإنصاف يجنب المؤرخ الوقوع في التناقض بين التاريخ والمبادئ، لأنه يحرص على فهم الزمان التاريخي بمنطق العصر المدروس لا بمنطق عصره هو، وإذا افتقد المؤرخ القدرة على الرحلة في الزمان الماضي والانخراط في فهم مشاريع العصر وأنساقه، وفهم ذهنيات أهله ومواقفهم، فقد لا تفيده الوسائل والأدوات المعاصرة المختلفة التي يوظفها، لأنه سيخلق حتماً تاريخاً غير التاريخ الذي يبحث عنه.

في تاريخ المغرب الوسيط كانت الوحدة الإرادية أو القسرية، تحت غطاء كيان سياسي محلي، طموحاً سعت إليه قوى كثيرة منذ القرن الثاني الهجري/8م. وأصبحت الدولة في حد ذاتها، ومنذ عصر الأدارسة، حلا لأزمة مجتمع قبلي، ونقلة نحو الاستفادة من حركية العصبيات في إطار مشروع مجتمعي بدا طموحاً، وإن أعاقته إكراهات العصر ومثبطاته الداخلية والخارجية أحياناً. ولكن هذه الدولة الوسيطية شكلت، أيضاً، بجانب قدراتها على التوحيد والإنجاز الحضاري، أزمة مزمنة بشخصانية تسييرها، وفساد دواليبها أحياناً، ومزاجية متنفذيها وتقلبات أهوائهم، وعدوانيتهم في الحصول على المنافع وحمايتها في مراحل مختلفة، وهي المظاهر التي استبطتها الدولة الموحدية وصارت من عناصرها المحركة، ومن عوائق تطورها أيضاً.

أما استخدام القوة حيث ينبغي وحيث لا ينبغي، فقد تم بتفلت واضح، وتم أحياناً أخرى بمنطق سياسي واجتماعي هو منطق الصراع على السلطة والرغبة في البقاء فيها، في سياق تاريخي قبلي دوري كان منظماً إلى حد سمح للمؤرخ الكبير ابن خلدون أن يكتشف منطق ذلك الصراع ويصوغه في شكل نظرية لتفسير تاريخ المغرب الوسيط أو تاريخ البربر على حد تعبيره.

بالرغم من أن نقد التجربة السياسية للدولة الموحدية على ضوء مختلف أنواع الأزمات التي عرفتها، خاصة منها الأزمات السياسية، كفيل بأن يوضح العديد من

مركباتها؛ فإن ذلك قد يكون موضوع بحث مستقل يأخذ بعين الاعتبار تحليل الخطاب والسلوك والعلاقات السياسية لمختلف الفاعلين على ضوء النتائج المختلفة التي أفرزتها التجربة.

4- أزمات وآفاق :

نلاحظ أن عنف الدولة الموحدية وإيديولوجيتها ولدا من جانبهما أزمات مضادة، تمثلت في الثورات الحضرية والقبلية بتلويناتها المتعددة وأهدافها المتناقضة ونزعاتها المختلفة وطرقها الكثيرة في المغامرة والتحرك، كما شكلت في كثير من الحالات سباحة ضد تيار التاريخ، خاصة حينما كانت بعض تلك الحركات تفتقد رؤية واضحة في الإصلاح وتنكفئ على مجرد الرغبة في تمرد محدود الأفق. وهكذا فقد تراوح المغرب في العصر الموحدي بين طموح الموحدين في تأسيس دولة مركزية قوية بإصرار وجد، وبين طموح عدد من المغامرين في الوصول إلى السلطة للنكوص بالتاريخ إلى عصر القبلية، أو لمجرد تغذية طموح شخصي في الزعامة والصدارة، كما تؤكد ذلك المعطيات الإسطغرافية حول النماذج المختلفة، أو لأسباب أخرى لا زالت غير محددة على وجه الدقة.

وستبقى أزمات أخرى من العصر الموحدي جديرة بالبحث، خاصة في المستوى الفكري والمذهبي، الذي تناسلت فيه توترات متعددة منذ أن ظهرت التومرتية كمنظومة أفكار تغييرية على المستوى العقدي والمذهبي والفكري والسياسي. وقد انسحبت آثارها على العلاقات بين الموحدين ومختلف النخب مثل الفقهاء والمتصوفة والفلاسفة.

من جانب آخر سيظل التعرف على الآثار النفسية الجماعية للأزمات المختلفة، وانعكاسها على تكوين الشخصية المغربية، مسألة مغرية من الناحية العلمية، لكنها تجربة تحتاج إلى الكثير من الأدوات والوقت لتحليل جميع أنواع الخطابات التي أنتجها أهل ذلك العصر، وقراءة العديد من المؤشرات السلوكية التي تمكن من اختبار ردود الفعل النفسية الجماعية من جميع الأحداث والأزمات، وقد باتت قراءة التاريخ النفسي الجماعي لأهل العصر الوسيط مسألة ضرورية الآن أمام المؤرخين. ومن أولى الخطوات الضرورية في هذا الاتجاه محاولة قراءة سلوك بعض الشخصيات المركزية، مثل الخلفاء الذين تتوفر عنهم مادة أوفر نسبياً، وصفية ووثائقية، قد يؤدي استغلالها إلى اكتشاف

عناصر مهمة في المشهد السياسي العام، وينسحب الأمر كذلك على النخب المختلفة.

ونعتقد أن من بين القضايا اللصيقة بتاريخ الأزمة مسألة الأمن، سواء في المدن أو البوادي أو الطرق، في مراحل الاستقرار أو في مراحل الفتن والاضطرابات، فتناولها يكمل صورة الأزمة ليس في تمظهراتها الحدثية التي تفرض نفسها على المؤرخ بفجائعيتها أو قوتها، ولكن في طابعها اليومي، مما كان يستدعي تنظيم أمن الطرق مثلاً بالخفارة التي يتولاها شطار القبائل، أو قيام الدولة بتأديب بعض المتسيبين، مثلما نجده بمنطقة مكناسة حيث كلف الموحدون أحد قادة جند الروم ويدعى أبا زكريا ابن أخت الفنش مع فرقته العسكرية بالتصرف «في ردع شرار البربر الرحالين»[1].

إضافة إلى هذا، فليس من السهل التعرف على الأثر الديمغرافي للكوارث الطبيعية وللحروب في العصر الموحدي لانعدام أي معلومات ديمغرافية مؤكدة سواء حول أعداد الساكنة أو أعداد ضحايا الحروب والكوارث إلا في شكل إشارات عامة يصعب التأكد من صحتها، وقد نتجاوز هذه الوضعية في حال ما إذا تطورت الديمغرافية التاريخية حول المغرب.

على كل حال، فإن تحليل التاريخ على ضوء الأزمة اختيار اقتضاه نظر منهجي، الهدف منه الإسهام في الإجابة عن السؤال المحوري الذي طرحناه في البداية؛ وأسئلة أخرى تتفرع عنه منها : كيف استطاع الموحدون أن يبنوا دولتهم القوية ويؤسسوا حضارتهم المتألقة وسط هذه المعيقات والأزمات المثبطة والكابحة. وفي هذا إثارة للعديد من الأسئلة التي لا شك أنها ستحفز البحث في التاريخ المثير للمغرب الوسيط وحضارته الغنية والمتميزة.

---

1 – محمد بن غازي المكناسي، **الروض الهتون في أخبار مكناس الزيتون**، الرباط، مطبعة الأمنية، 1952 ص 11.

الفصل الأول

عنف الموحدين بين الثورة والدولة

استطاعت الدعوة الموحدية ظرف أربع سنوات أن تصل إلى تشييد أركان بناء هيكلي لحركة تنشد التعبير عن طريق استعمال القوة، بعد أن تمكن ابن تومرت من الحصول على بيعة المصامدة له بالمهدية سنة 1121/515. ولكن تطورات الدعوة والحركة الموحديتين سرعان ما اصطدمتا بتشكك هادئ في أوساط بعض القبائل المصمودية ينذر بظهور موجة رفض لزعامة وإيديولوجية ابن تومرت، الشيء الذي دعاه إلى التحرك على جناح السرعة لمحاصرة هذه الموجة وامتصاص فاعليتها، فانتقلت الدعوة الموحدية بذلك من التآلف إلى التوتر الداخلي.

1- الغدر بقبيلة هزميرة وأهل تينمل :

منذ إعلان المهدية سنة 1121/515 ظل ابن تومرت يواظب على وعظ القبائل وإلقاء الخطب فيها بتعاليمه وتوجيهاته، وكانت تجتمع إليه بتينمل، وكان في نفس الوقت قد رتب خطة للتأكد من ولاء القبائل له، بعد اختراق صفوفها والتعرف عن قرب لرصد الشخصيات المشكوك في ولائها.

ومن بين الإجراءات التي أسست لمسار العنف الداخلي في الدائرة المصمودية ما نقل تفاصيله المؤرخ الموحدي ابن القطان عن المؤرخ الأندلسي اليسع بن أبي اليسع، الذي بعد أن أشار إلى بعث أهل مدينة تينمل برسلهم إلى الإمام المهدي، وإكرامهم له وإنزاله في مدينتهم[1]، ذكر أنه أصبح «يخرج إلى الشريعة من خارجها، ويجلس على حجر مربع أمام محراب الشريعة، فيعظ الناس»[2]، وكان أبناء قبيلة هزميرة يحضرون

1- ابن القطان، **نظم الجمان**، تحقيق محمود علي مكي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990، ص 139.

2- نفسه، ص 139.

الوعظ وهم يمسكون الأسلحة، وكان جواسيسه قد أفادوه بأن ولاء هزميرة أو بعضها مشكوك فيه، وذكرت الرواية الموحدية أن «الإمام رضي الله عنه خاف من جهتهم لكثرتهم ومنعتهم، وكوشف من حالهم بما اقتضى له تدقيق النظر في أمرهم»[3]. كان تخوف ابن تومرت من انقلاب هزميرة تينمل سبباً قوياً لتدبير مؤامرة للقضاء عليها، فأراد تجريد أبنائها الذين يحضرون وعظه من أسلحتهم «فقال لهم الإمام يوماً ما لكم تمسكون العدة وأصحابنا إخوانكم الموحدون أعزهم الله تعالى لا يمسكونها ؟»[4]. وبذلك بدأت خيوط المؤامرة تنسج بدهاء «فوصلوا في بعض الأيام إلى الوعظ دون عدة، فما شعروا إلا وأصحابه الموحدون، أعزهم الله تعالى ورضي عنهم، معهم العدة قد أحاطوا بهم، فقتل منهم في ذلك اليوم نحو من خمسة عشر ألفاً (...) وقتل من ذلك القبيل كل من حضر في ذلك اليوم بتينمل»[5]. ولم يكتف المهدي بذلك، بل أراد تصفية القبيلة نهائياً فطبق على أهلها أحكام الكفار مما أدى إلى «سبي حرمهم، وغنمت أموالهم، فقسم أرضهم وكرومهم بين الموحدين من أصحابه، وأصفى ديارها جوائز جوائز؛ لكل جائزة قبيل. ثم درأ على المدينة سوراً أحاط بوهدتها، وبنى على رأس الجبل سوراً، وأفرد في قبته حصناً يكشف ما وراء الجبل»[6]. كان الغدر بقبيلة هزميرة تينمل سنة 1124/518 بعد ثلاث سنوات من بيعة المهدية، مما يبين أن الأمر لم يستتب لابن تومرت كما كان يريد، لذلك قام بهذا الإجراء الدموي لتصفية جزء من حركة المعارضة الداخلية الصامتة، للحيلولة دون انتشار تأثيرها في باقي القبائل. ويقف نص ابن القطان المكتوب بنفس مناقبي، بالرغم من مبالغته شاهداً على طبيعة العنف الداخلي الذي عرفته مرحلة الثورة، والذي استهدف تصفية بؤر المعارضة والتشكك في مصداقية مهدوية ابن تومرت أو جدارته بالزعامة.

أثار هذا العنف غير المبرر استنكار أحد أهل العشرة، هو الفقيه الإفريقي[7]، لكن

3- ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 139.
4- نفسه، ص 139.
5- نفسه، ص 139.
6- نفسه، ص 139-140 .
7- أحد أتباع ابن تومرت رافقه من إفريقية في رحلة عودته، وصار من «أهل العشرة»، وهي الهيئة الاستشارية الأساسية ضمن تنظيمات الموحدين، وقد تجاهلت المصادر الموحدية اسمه تماماً بسبب هذه الحادثة، ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 125.

المهدي لم يكن مستعداً لسماع صوت ينبهه إلى تجاوزاته وأخطائه، فأمر به فقتل وصلبت جثته، وبرر الموحدون احتجاج الفقيه الإفريقي بأنه «شك في عصمة الإمام المهدي»[8]، وبالتالي فقتله مبرر، ذلك أن العصمة في الفكر التومرتي لم تكن تعني فقط عدم الوقوع في الخطإ، بل تعني أيضاً تبرير جميع تصرفات ابن تومرت باعتباره مهدياً ولو كانت جرائم وانحرافات واضحة عن الدين والتقاليد القبلية.

كان الفتك بأهل قبيلة هزميرة إذن حاسماً في إشعار معارضي ابن تومرت بجديته وعدم تساهله معهم، لذلك فإنه أقدم مباشرة على خطوات عملية لتطويق هذه التطورات الدموية، فكانت هذه الخطوات كفيلة بإجهاض النقاش الذي كاد يثيره موقف الفقيه الإفريقي المشار إليه، وبتنفيس الاحتقان وإشغال الموحدين، فآخى بين أصحابه، وصار منذ سنة 1125/519 «يبعث بعوثه إلى المواضع التي تليه من ناحية سوس، وهي قبيلة تينمل، فيغيرون عليها، فيسبون ويقتلون ويغنمون، وفي كل يوم يتزيدون ويصلون أفواجاً إلى دين الله تعالى فيدخلون»[9]، مما يبين أن غزواته التالية هدفت إلى إخضاع باقي بطون قبيلة تينمل تلافياً لأي حركة عصيان انتقامي من جانبها.

2- التمييز أو التصفيات المنظمة :

بعد تصفية قبيلة هزميرة تينمل، وبعد الغزوة التاسعة للموحدين ضد المرابطين سنة 1125/519 [10] شعر ابن تومرت أن صفوف الموحدين في حاجة إلى مزيد من التطهير، فدبر عملية تصفية جماعية أخرى كانت أوسع من الأولى تحت غطاء مصطلح موحدي عرف باسم التمييز[11]، وكان يعني في التنظيم الموحدي العرض العسكري للقبائل استعداداً للمعركة، وتعيين المسؤولين عنها، وتوزيع الألوية وغير ذلك من الأمور التنظيمية، وكان يتم على أساس تنظيم القبائل حسب ولائها وتاريخ التحاقها بالدعوة الموحدية، وحسب الأسهم التي تستحقها في الغنائم، ومن حين لآخر يتم استدراك

8- ابن القطان، **نظم الجمان**، ص. 141.

9- نفسه، ص141.

10- نفسه، ص 147؛ وفي ملحق كتاب **أخبار المهدي** للبديق أنها كانت سنة 523 هـ، ص 141.

11- وردت أخبار التمييز أيضاً عند البيدق في **المقتبس من كتاب الانساب**، ص 35-36؛ ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 102-104، ابن الأثير، **الكامل**، 297/8، ابن خلدون، **العبر**، بيروت، دار الفكر، 1981، 471/6؛ الناصري، **الاستقصا**، مطبعة وزارة الثقافة، الرباط، 2001، 88/2.

بعض الشخصيات ذات الحضور المتميز أو القبائل، فتلحق برتب معينة في الهرمية الموحدية. ثم استغلت مناسبة التمييز هذه للقيام بعمليات تطهيرية بتينمل كان بطلها أبو محمد عبد الله الونشريسي الملقب بالبشير[12]، فكما سبقت الإشارة استدعى المهدي القبائل ليميزها سنة 1125/519 استعداداً لمواجهة المرابطين، فكانت تمر بين يديه، وفي نفس الوقت «كان البشير يخرج المخالفين والمنافقين والخبثاء من الموحدين، حتى امتاز الخبيث من الطيب»[13]، وكان «لا يخرج عن اليسار إلا من كان شاكاً في أن الإمام هو المهدي المعلوم»[14]. ووقع التمييز في عدة مواضع، في حين نسبت بعض المصادر عملية التمييز للمهدي نفسه[15]، واتخذت شكلاً أكثر مكراً في الروايات التي احتفظت بها المصادر المشرقية[16]. ومن خلال هذه الوقائع أصبح للتمييز معنى مزدوج.

لاشك أن تلك العملية قد تمت في ذلك الوقت بالذات خوفاً من أي انقلاب للمعارضين ضد الموحدين أثناء المعركة التي كانوا يحضّرون لها، لإرهاب القبائل المترددة، فالعملية لم تمس فقط الرافضين للتومرتية، بل حتى المشكوك في أمرهم. ودام التمييز أربعين يوماً قتلت خلالها خمس قبائل بأكملها حسب البيدق، إضافة إلى عدد من الأشخاص من مختلف القبائل. ثم نفذ تمييز آخر ضد قبائل تغيبت عن بعض الاجتماعات[17]. ووقع تمييز مماثل من البشير سبق الخروج إلى معركة البحيرة سنة 524/

12- أبو محمد عبد الله بن محسن الونشريسي، المشهور بالبشير، من تلاميذ ابن تومرت الذين رافقوه في طريق عودته من المغرب الأوسط إلى المغرب الأقصى. وهو أحد العشرة من أصحاب ابن تومرت. كان مولعاً بالحديث في الغيبيات وكشف النوايا، وكان قد ادعى البلاهة واخترق صفوف القبائل يتسمع الأخبار ويتعرف على المواقف من المهدي، حتى تعرف على المتشككين والرافضين، وكان يخبر المهدي بذلك، وحظي بين الموحدين بنظرة قداسية، فكانوا يدعون زوجته بأم المؤمنين، وعندما قتل في معركة البحيرة سنة 1130/524 ادعى غلاتهم أنه رفع إلى السماء. انظر أخباره عند البيدق، **أخبار المهدي**، تحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 2، 1986، ص27،28، 33، 36، 59؛ و**المقتبس من كتاب الأنساب**، ص 23؛ 25، 36، 40؛ ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 125،126، 146، 161، 165؛ مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ص 87،88،93،95.

13- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 58؛ ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 156 (وقع تمييز سنة 519 هـ بهناية، **أخبار المهدي**، ص 39؛ **نظم الجمان**، ص 102، 114).

14- ابن القطان، **نظم الجمان**، ص. 114.

15- أبو الفداء، **المختصر في أخبار البشر**، القاهرة، مكتبة المتنبي، 233/2 وذكر هذا المصدر أن عدد قتلى التمييز بلغ70 ألفاً، ويشترك هذا الرقم مع أغلب الأرقام التي وردت في المصادر بالمبالغة الشديدة.

16- ابن كثير الدمشقي، **البداية والنهاية**، 186/12 .

17- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 61.

1130، ودام هو الآخر أربعين يوماً[18] لكن المصادر لا تذكر هل حصل فيه قتل أم لا.

يتضح إذن، أن المجتمع المصمودي لم يكن مجمعاً على المهدوية، بل كانت بؤر المعارضة فيه قوية، لكنها افتقرت إلى الزعامات والمبادرة، وهذا ما سمح لمعسكر ابن تومرت المنظم جيداً أن يحتويها ويسكت صوتها.

3- تشريع الغزو عند ابن تومرت :

كان الفقه السياسي التومرتي مبنياً على تشريع العنف والغزو وتنظيمهما ومحاولة تسويغهما بأدلة شرعية مزعومة، كما كان موقفه النظري واضحاً تماماً بشأن المجتمع المرابطي، فقد اعتبر أهله مجسمين، وسوّى بين قتال «أهل التجسيم الملثمين، والبرابر المفسدين والمكارين الملبسين من الطلبة»[19]. وذهب إلى الحسم في مآل هؤلاء قائلاً : «فمن قتل من المجسمين والمفسدين فهو في النار، ومن قتِل من الموحدين فهو شهيد»[20]، كما استباح دم كل من شك في شيء مما ادعاه لنفسه، حتى من بين أتباعه ومناصريه. ومع مرور الوقت أصبح لدى الموحدين اقتناع بأفضليتهم على غيرهم، انطلاقاً من موقف للمهدي مفاده «أن أهل الجماعة وصبيانَهم عبيدُهم كل من في الدنيا»[21]، وقد طبق الموحدون هذا النص بحرفيته بعد وفاة المهدي بأكثر من خمس عشرة سنة، وذلك عندما قتَل محمد بن أبي بكر بن يجيت، من أهل الجماعة، إبراهيم أخا عبد المؤمن بن علي[22]، الذي كان حديث الالتحاق بالموحدين، فعندما عزم عبد المؤمن على الاقتصاص لدم أخيه من القاتل واجهه أشياخ الموحدين بهذا النص، فتراجع مقتنعاً، أو مستسلماً لأمر واقع، فرضته هذه الأطروحة التي اعتبرت أخا الخليفة مجرد عبد من عبيد الموحدين مهدور الدم، ولم يكن أمام عبد المؤمن إلا أن يتنازل عن دم أخيه عملاً

18- البيدق، المقتبس، ص 24.

19- ابن تومرت، "الرسالة المنظمة"، ضمن أعز ما يطلب، تحقيق عمار الطالبي، الجزائر، 1985، ص 262.

20- ابن تومرت، "الرسالة المنظمة"، ص 264.

21- البيدق، أخبار المهدي، ص 81.

22- التحق إبراهيم أخو عبد المؤمن بالموحدين سنة 539/1144، عند وصولهم إلى نواحي تلمسان «وأعطاه الخليفة الخيل والعبيد والخباء وأنزله في موضع محمد بن أبي بكر بن يجيت، فتغاير إبراهيم مع محمد بن أبي بكر بن يجيت، فقتله محمد ... فغضب الخليفة لقتل أخيه وقال : يُقتَل ابن يجيت ! فقام أبو حفص وأبو الحسن يوجوت بن وجاج وقال له : ألم يقل المهدي بأن أهل الجماعة وصبيانهم عبيدهم كل من في الدنيا ؟ فصمت عند ذلك الخليفة»، البيدق، أخبار المهدي، ص 81.

بفتوى المهدي وخضوعاً لفقهه الغريب. وقد بنى الموحدون فقههم السياسي في مرحلتي الثورة والدولة على فكرة أفضليتهم هذه، التي أصبحت تبرر كثيراً من سلوكهم.

4- السياسة الغزوية للموحدين :

استند الموحدون في كثير من سياستهم الغزوية ضد السكان إلى الفقه السياسي التومرتي ومن وحي فتواه في قبيلة هزميرة تنمل التي قتل رجالها وسبى نساءها وأطفالها، وقسم أرضها وأملاكها بين أتباعه. وعلى أساس هذا السلوك فإن الموحدين أصبحوا يقاتلون الناس «قتال كفر ... فيقتل الرجال ويُسبى النساء والذرية وتستباح الأموال»[23]، وقد أصبحت هذه المواقف سلوكاً ثابتاً معتمداً على «معتقد آل عبد المؤمن وطائفتهم قديماً وحديثاً أن كل من خرج عن قبائلهم المعتقدة هداية مهديهم وعصمته فهم عبيد لهم أرقاء»[24] .

بناء على هذه المواقف والممارسات، التي لم تكن معروفة في أحكام الفقه الإسلامي سواء لدى المالكية أو لدى المذاهب الإسلامية السنية الأخرى، فإن فقهاء المرابطين سموا «أهل التوحيد خوارج وجعلوهم مبتدعين، ونسبوهم إلى الخروج من الدين»[25]، ويبدو أن هذا الوصف أصبح شائعاً وتبناه المجتمع، حيث «كان الناس يسمونهم خوارج»[26] أو خارجيين[27].

أصبح من عادة الموحدين في غزواتهم بالمغرب تفييء الأرض، وقتل الرجال وسبي النساء والأطفال بعد انتصاراتهم[28]، وقاموا في إفريقية بإجراء معدل شيئاً ما، فبعد أن فتح عبد المؤمن تونس سنة 1159/554، «اشترط مسالمتهم في أنفسهم ومشاطرتهم في رباعهم وأموالهم كلها للمخزن ما عدا ملبوس رقابهم، وغير أهل تونس من قراها وسائر بلادها يشاطَرون في أموالهم ... وخلَّف بتونس أبا محمد عبد السلام الكومي

23- ابن غازي، **الروض الهتون**، ص 106.

24- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، تحقيق محمد بنشريفة، بيروت، دار الثقافة، 566/1.

25- ابن القطان، **نظم الجمان** ، ص67؛ تهمة الخوارج موجودة أيضا عند ابن الخطيب صاحب **الحلل الموشية**، ص 111.

26- ابن غازي،**الروض الهتون** ، ص. 10 .

27- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 89. وهناك تشابه بين بعض ممارسات الموحدين في مرحلة الثورة وبين الخوارج تتمثل في تكفير الناس واستحلال قتالهم، ابن غازي، **الروض الهتون، ص** 6، 10.

28- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 28، 30.

ومعه أشياخ من الموحدين لاستخلاص الأموال من أهل تونس، فوقع البحث عن أموالهم ودُخلت دورهم فحمل جميع ما فيها، وبيع ما أمكن بيعه من رباعهم وأملاكهم. وخرج الأمناء إلى سائر بلاد إفريقية لمشاطرة الرعية في جميع ما بأيديهم، حتى لم يبق من إفريقية بقعة إلا عمها ذلك»[29]. وذكر صاحب **الحلل الموشية** أن عبد المؤمن أمَّن أهل تونس «في أنفسهم وأولادهم، لا في أموالهم، ودخل الجيش المدينة وحصلت أموالهم تحت التقييد، وبيعت أمتعتهم»[30]. أما النويري فذكر أن المشاطرة طالت فقط من لم يحصل على الأمان، حيث «أجاب [عبد المؤمن] إلى الأمان من طلبه، أما غيرهم فأمنهم على أنفسهم وأهليهم، لكن قاسمهم أموالهم وأملاكهم نصفين»[31]. وعلى عكس ما حصل في المغرب وإفريقية، فإن الموحدين كانوا في حرج من أمرهم في الأندلس؛ حيث اكتفوا بتفييء الأرض وقتل المخالفين صبراً[32]، ولم يقوموا بسبي النساء والأطفال، ولا بمقاسمة الناس أملاكهم، رغبة في التخفيف من النقمة عليهم. وقد اعتبر المؤرخ ابن الأحمر هذا النظام الغزوي سبباً في ضعف الأندلس ابتداء من عصر الموحدين، حيث ردوا «أهلها نائبة لأهل المغرب، فضعُف أهل الأندلس بسبب ذلك»[33].

يؤكد عدم تعميم الموحدين لنفس الأحكام أن الفقه التومرتي الذي كانوا يستندون إليه لم يكن مقنعاً لهم في جميع الأحوال، لكن الراجح أن العنف ضد السكان تجاوز مسألة الالتزام الحرفي بالتومرتية إلى الرغبة في حسم الصراع الذي طال أمده مهما كانت التكاليف، لهذا اقترنت التجاوزات الكبرى التي ارتكبها الموحدون بالسنوات الأخيرة لصراعهم ضد المرابطين وبالسنوات الأولى لحكمهم. ومع ذلك يمكن القول إن القسوة التي طبعت سلوكهم في كثير من الأحيان ارتبطت بطبيعة التحديات التي كانت تواجههم أكثر مما ارتبطت بموقف نظري تومرتي أو غيره.

29- التيجاني، **رحلة التيجاني**، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981، ص 346.

30- مجهول، **الحلل الموشية**، تحقيق، ص 153.

31- النويري، **نهاية الارب**، تحقيق مصطفى أبو ضيف، الدار البيضاء، 1985، ص 422.

32- ابن عذاري، **البيان المغرب** (القسم الموحدي)، تحقيق جماعة من الأساتذة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985، ص 34.

33- ابن الأحمر، **بيوتات فاس الكبرى**، الرباط، دار المنصور، 1972، ص 25.

ومن نتائج هذا السلوك أن الموحدين لما انتصروا وبسطوا نفوذهم على البلاد لم يترددوا في فرض أحكام العنوة عليها. ويوضح ابن غازي جانباً من إجراءاتهم بمنطقة مكناسة، التي بعد أن خضعت للموحدين «صار الناس عماراً في أملاكهم، يؤخذ منهم نصف الفواكه الصيفية والخريفية وثلث غلة الزيتون. وكانت العادة إذا بدا صلاح الغلات يباع حظ المخزن منها حارة فحارة. وكان المشترون لها قوماً لا خلاق لهم يقال لهم القشاشون، فتستطيل أيديهم على حظوظ الرعية ويضيقون عليهم، حتى يبيعوا من حظوظهم بثمن بخس أو يشتروا منهم حظ المخزن غالياً. فكان الناس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة»[34].

مقابل هذه السياسة المستفزة، كان الموحدون من جهة أخرى يسعون إلى تأليف القبائل وتهدئتها، وكانوا أحياناً «يلحظون من يمت إليهم بسابقة أو هجرة»[35]. ومن بين المدن التي خضعت لعبد المؤمن دون مقاومة مدينة زرهون، لذلك فإن أهلها كانوا «بسبب سبقهم أحراراً من المغارم، وكتب لهم بذلك صكوكاً كانت بأيديهم، ولم يتعرض لأموالهم كما فعل بالأملاك التي أخذت عنوة»[36]، لكن سبقهم هذا لم ينفعهم دائماً، فحاجة الموحدين إلى المال كانت تتجاوز العهود والمواثيق، وهذا ما حصل لسكان نفس المنطقة سنة 1150/545، حيث «كلفوا آخراً من الكلف الطارئة ما لم يكن لهم بحمله طاقة، ولم ينفعهم دراهم. وكان ظلمة العمال يسمون هذا الجبل جبل الذهب»[37]، وبعد نقض العهد الذي أعطوه للسكان دخلوا «المدينة فسفكوا الدماء وسبوا النساء والذرية واستباحوا الأموال وتمادوا على ذلك يوما كاملاً»[38].

على العموم فإن الموحدين اطمأنوا إلى أهمية فرض نظام الخراج وأحكام العنوة بعد انتصارهم وبسط نفوذهم على البلاد[39]. وقد أصبح هذا النظام مطبقاً في عموم بلاد المغرب على جميع الأراضي منذ سنة 1160/555 عندما قام عبد المؤمن «بتكسير بلاد إفريقية والمغرب، وكسرها من بلاد إفريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس

34- ابن غازي، **الروض الهتون**، ص 10.
35- ابن غازي، **الروض الهتون**، ص 7.
36- ابن غازي، **الروض الهتون**، ص 9.
37- ابن غازي، **الروض الهتون**، ص 9.
38- ابن غازي، **الروض الهتون**، ص 10.
39- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 28، 30.

الأقصى بالفراسخ والأميال طولاً وعرضاً، فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات والحزون، وما بقي قسط عليه الخراج، وألزم كل قبيلة قسطها من الزروع والورق، فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب»[40]، كان قصده من ذلك ضمان دخل ثابت للدولة، ولو بالتحايل على أحكام الأرض المقررة عند فقهاء المغرب قديماً، وذلك حتى لا يلجأ إلى فرض الضرائب غير الشرعية التي كان الموحدون صارمين في إلغائها، فعوض تلك الضرائب بفرض الخراج[41] الذي وإن بدا في ظاهره شرعياً فإنه بالنسبة لأرض المغرب يعتبر ضريبة مخزنية لا تستند على أي أساس تاريخي أو فقهي، فأرض المغرب الأقصى على الأقل اعتبرت في عرف الفقهاء وفتاواهم منذ القديم، أرضاً أسلم أهلها عليها، وبناء على هذا الموقف فهي معفاة من أي ضريبة سوى الزكوات الشرعية[42].

كانت سياسة الموحدين تتميز بالتقلب، وكان احتياجهم إلى المال يتسبب في عنت كثير للسكان[43]. ولاشك أن الخلفية المذهبية التي تعتبر غير الموحدين عبيداً قد لعبت دوراً في تماديهم في هذه السياسة، وعدم اكتراثهم بنتائجها. ولم ينتبه عبد المؤمن لخطورة السياسة الجائرة لدولته إلا بعد أن مال استقرار الأوضاع لصالحه، فكتب رسالة يأمر فيها باحترام الملكية الخاصة، وبكف العدوان عن الناس، وغير ذلك من الأوامر التي كان هدفه من ورائها تثبيت الأمن المفقود[44].

5- أزمة إقرار السلطة الموحدية :

لم يستتب الأمن للموحدين بسهولة، نظراً لتداخل عوامل متعددة، اجتماعية وسياسية، وظلت انتفاضات المدن والقبائل تؤدي باستمرار إلى انتكاس الأوضاع خلال السنوات الأولى لحكم عبد المؤمن، بسبب تجاوزات الموحدين وبسبب مضاعفات قمع

40- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، الرباط، نشر عبد الوهاب بنمنصور، دار المنصور، 1973، ص 199.

41- حول مفهوم الخراج، يَنظر ابن قيم الجوزية، **أحكام أهل الذمة**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995، ص 89-124.

42- حول أحكام أرض المغرب، يَنظر : الونشريسي، **المعيار المعرب**، طبعة وزارة الأوقاف، 134/6، 73/9، 74؛ عز الدين موسى، **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، بيروت، دار الشروق، 1983، ص 130 ومصادرها.

43- عز الدين موسى، **النشاط الاقتصادي**، ص 174-180.

44 - ابن القطان،**نظم الجمان**، ص 187.

حركات المعارضة. فعلى إثر اقتحام مدينة مراكش والقضاء على دولة المرابطين، وبعد شهر واحد اندلعت من السوس الأقصى أعنف ثورة ضد الموحدين قادها محمد بن هود الماسي، ولقيت تجاوباً من أغلب القبائل في سجلماسة ودرعة ودكالة ورجراجة وتامسنا وهوارة، والتحق بها كذلك أهل سلا وطنجة وسبتة، ولم تبق على الولاء للموحدين إلا مدن مراكش وفاس. ورغم مقتل الماسي سنة 1147/542 فقد ظلت تلك الثورات مشتعلة في سبتة وإشبيلية[45] والقبائل المختلفة، بسبب تدخل ابن غانية الذي أرسل يحيى الصحراوي إلى المغرب، فسيطر على سبتة وتوجه جنوباً فأخضع سلا[46]. وفضل الموحدون معالجة الوضع بمزيد من التشدد؛ فبعد قمع الانتفاضات الواسعة التي عرفتها سنوات 541-543 هـ، توجهوا لاجتثاث بؤر المعارضة في طول البلاد وعرضها، ولجأوا هذه المرة إلى طريقة أقل كلفة بالنسبة لهم وهي ما عرف بحملات "الوعظ والاعتراف". فقد كان الموحدون يشعرون بأن أي تساهل في قمع هذه الانتفاضات سيؤدي إلى استفحالها وبالتالي فشل مشروعهم، لذلك لم يكن أمامهم خيار سوى الذهاب بعيداً في استكمال السيطرة على البلاد وتمهيدها.

6- من الغزو إلى الوعظ والاعتراف، العودة إلى تصفيات منظمة :

لجأ الموحدون إلى التمييز عدة مرات أثناء تحركاتهم وخوضهم لمعارك متعددة[47]. وبعد أن تم القضاء على ثورة الماسي والثورات المندلعة في إثرها والتي ظلت مشتعلة إلى سنة 1148/543، لجأوا إلى أسلوب جديد يشبه التمييز، أطقلوا عليه مصطلح «الوعظ والاعتراف».

فقد بدأت ملامح عصيان جديد سنة 1149/544 في منطقة فاس، قام به قوم من مكناسة[48]، وظهر للموحدين أن التحدي سيظل قائماً في وجههم ما لم

45- كانت نتائج ثورة إشبيلية خطيرة، أدت إلى تدهور الأوضاع حتى «ارتفع السعر بها وعظمت المجاعة بها باتصال الفتن والتحامها. وبقيت إشبيلية محصورة براً وبحراً والناس بها في شدة عظيمة من عدم القوت حتى بيعت خبزة بدرهم ونصف، وبيع القمح بـ 36 درهماً»، ابن عذاري، **البيان المغرب** ، ص 38.

46- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 67.

47- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 81، 90، 91.

48- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 101.

يقوموا بتصفيات واسعة تستهدف من يشكون فيه من جهة، ويزرعون قدراً من الرعب يسهم في تعزيز هيبتهم من جهة أخرى، فأعدوا جرائد بأسماء "أهل التخليط"، أي المعارضين من جميع جهات المغرب، مما يؤكد أنهم اعتمدوا جهازاً قوياً للاستخبار عن أعداء مشروعهم للحكم، ربما من أبناء القبائل نفسها. ووجهوا حملات أطلقوا عليها حملات "الوعظ والاعتراف" تحت قيادة أشياخ الموحدين، شملت إحدى وعشرين قبيلة ومنطقة في شمال المغرب وجنوبه.

أسفرت التصفيات التي حدثت خلالها عن تقتيل شديد بلغ عدد ضحاياه 32030 قتيلاً حسب الأرقام التي تضمنتها لائحة البيذق[49]. ومن خلال تحليل هذه اللائحة نستنتج المعطيات الآتية :

- كانت جرائد المطلوبين قد صدرت عن عبد المؤمن مباشرة، وكانت معدة مسبقاً.

- توجهت الحملات إلى مناطق شاسعة جداً، سهلية وجبلية وصحراوية، غطت أغلب التراب المغربي من السوس جنوباً إلى غمارة شمالاً، ومن تامسنا في الغرب إلى سجلماسة في الشرق.

- ركزت الأخبار على أعداد المطلوبين من بين أبناء القبائل دون التركيز على زعامات بعينها.

- كما شملت العديد من القبائل المصمودية والصنهاجية والزناتية.

- نلاحظ وجود عدد من المطلوبين ضمن القبائل المصمودية نفسها مثل هيلانة ووريكة وهزرجة.

- جعل الموحدون لكل حملة أكثر من قائد، مما يؤكد أنهم كانوا يتوقعون مواجهات قد تؤدي إلى مقتل القادة، فعينوا قادة مساعدين أو بديلين بلغ عددهم أحياناً اثنين. لكن من خلال أسماء القواد يتبين أن الخطة ربما اقتضت أن يكون أحد القواد من

49- ذكر البيذق عدد قتلى القبائل المختلفة، وكان العدد يتراوح بين 150 و 2000 قتيل لكل قبيلة، أخبار المهدي، ص 101-105.

أبناء المنطقة، بحيث يعرفها ويعرف أهلها جيداً، والآخر من غيرها ليشرف على تنفيذ العملية بحذافيرها دون أن تتدخل عوامل اجتماعية في إخفاء بعض المطلوبين أو التستر عليهم. أما الحملات التي كان لها قائد واحد فهي تلك التي توجهت إلى تادلا وفازاز ودكالة وسجلماسة ووريكة وهزرجة.

– أما أرقام المطلوبين فتدل على حجم المعارضة في كل قبيلة، وقد كانت قبائل صاريوة وبني مكود شمال رباط تازا هي الأكثر خطورة، حيث طلب من أبنائها 12800، تتلوها زناتة فازاز بـ 6000 مطلوب. أما باقي القبائل فقد تراوح عدد المطلوبين فيها بين 150 و2000 شخص.

– تجاوزت بعض الحملات قتل المطلوبين إلى خوض معارك أوسع، مما زاد من عدد القتلى، حيث نلاحظ مثلاً أن عدد مطلوبي قبيلة هسكورة كان هو 800 شخص، بينما بلغ عدد القتلى 2500 بسبب عدم استسلام القبيلة لتسليم مطلوبيها فيما يبدو.

– تمكنت جميع الحملات من إنجاز مهامها في غضون أشهر سنة 1149/544، سوى حملة سجلماسة التي توفي قائدها عبد الله بن وطبيب بعد أن «ضم الناس وأراد قتلهم، وكان فيهم عابد يقال له ابن بوغلات، فشكا الناس إليه، فبسط يده ودعا لهم، فأجاب الله دعاءه ... ومات [القائد] في تلك الساعة وافترق الناس وانصرفوا إلى أوطانهم»[50] حسب البيدق دائماً.

رغم التفاصيل التي أوردها البيدق عن عدد المطلوبين فإنه بالمقابل لم يقدم أي تقدير لعدد الجيوش التي استعملها الموحدون في هذه الحملات، لكن لا نستبعد أن تكون قد استنفرت كامل القوات الموحدية نظراً لطابعها الشمولي واستراتيجيتها في الحسم النهائي لبؤر المعارضة.

لم تكن حملات الوعظ والاعتراف تستهدف كافة أبناء القبائل المستهدفة كما كان عليه الأمر خلال مرحلة الغزو، بل أصبحت تقتصر على من تأتي أسماؤهم في الجرائد الرسمية، التي أعدت على مستوى مركزي، بناء على نشاط استخباري كان هدفه الكشف عن أسماء المخالفين من بين أبناء كل قبيلة، وإهدار دمائهم. وقد أسفرت

50– البيدق، أخبار المهدي، ص 104.

نتائج الحملات على نجاح ملحوظ لخطة الموحدين، ولم تكن هناك انفلاتات أمنية رغم أن بعض الحملات اضطرت إلى خوض معارك إضافية، الشيء الذي يدل على أن العملية قد تمت في أغلب المناطق بنفس الطريقة التي كان يتم بها التمييز أيام المهدي، حيث تجمع القبائل ويتم استخراج المشتبه في أمرهم من بين صفوفها وتتم تصفيتهم على مرأى من الجميع.

أسفرت حملات الوعظ والاعتراف إذن عن قتل الآلاف من الرافضين لسلطة أو لمذهب الموحدين في مختلف مناطق المغرب، واتخذت هذه السياسة بعداً جديداً بعد القضاء على المرابطين، ودخول الدولة الموحدية في مرحلة جديدة، حيث تبينت للموحدين محدودية إقبال المجتمع على التومرتية، فلم يعودوا يراهنون كثيراً على نشرها، وإنما أصبح همهم هو التوحيد السياسي، أي إخضاع القبائل والمدن لطاعتهم. وبانتهاء الاعتراف «هدأ الله البلاد للموحدين، وأعانهم على الحق ونصرهم، وأقاموا الدين ولم يتفرقوا فيه، وتمهدت الدنيا، وأزال الله ما كان فيها من التخليط»[51].

وبفضل شهادات البيدق، وهو شاهد عيان وإطار موحدي متحمس، احتفظ في مذكراته بوصف حروب الموحدين وأعمال التمييز وبخريطة الغزو ونتائجه منذ عهد ابن تومرت، وكذا بحملات الوعظ والاعتراف، أمكننا الوقوف على بعض الآثار الخطيرة لهذه الحملات على البنيات القبلية في عدد من المناطق من خلال استمرار الفتن والقلاقل لعدة سنوات، مع رافق ذلك من تدمير، خاصة أن المخزن الموحدي كان مقتنعاً بنتائج سياسته هذه على استقرار الأوضاع لصالحه سياسياً ومذهبياً، ليضمن قدراً من الانسجام بين المنطلقات الإيديولوجية والبناء السياسي.

ومع أن المعطيات المتوفرة عن النتائج الاجتماعية لهذه السياسة غير دقيقة، يمكن التأكيد - بناء على ما قدمه البيدق - على أن تصفيات التمييز وحملات الوعظ والاعتراف، والحرب ضد المرابطين وغزو القبائل، قد خلفت نتائج ديمغرافية كارثية بالنسبة لبعض المناطق، حيث تم القضاء في زمن قليل على ساكنة تعد بعشرات الآلاف من الأشخاص في مختلف ربوع المغرب، في وقت كان عدد سكانه لا يتجاوز عدة ملايين حسب بعض التقديرات الديمغرافية التاريخية.

51- البيدق، أخبار المهدي، ص 105.

خلاصة :

من المؤكد أن كثيراً من مظاهر الأزمة وأسباب العنف كانت نتيجة طبيعية لحالة التحدي وأشكال العصيان التي أحاطت بقيام الدولة الموحدية والعقود الأولى من عمرها، بحيث فرضت عليها شرعنة العنف وأدلجته بشكل ينسجم مع الأهداف التي كانت واضحة في أذهانهم، منذ البداية، أو هكذا تبدو، في ضرورة إرساء قواعد دولة أهل التوحيد القوية بالمغرب، وكسر شوكة الهياكل القبلية التجزيئية المهيمنة بعد القضاء على الدولة المرابطية، فإن هذا الهدف قد برر في نظرهم جميع الممارسات التي تم اتخاذها عن اختيار أو عن اضطرار. ومما يفسر أهدافهم إلى حد بعيد أنهم بقدر ما اجتهدوا في تحطيم الدولة المرابطية حاولوا بصلابة حماية إرثها الوحدوي الذي اعتبر تجربة مغربية رائدة، ولم يقبلوا أن يرتبط تفتيته باسمهم. وإلى جانب ذلك، فإن المبرر المذهبي لارتكاب العنف كان عنصراً مؤججاً ومسوغاً لعدم التراجع عن مسلك استخدام القوة رغم فداحة نتائجه، دون أن ننسى طبعاً أن العنف القبلي كان دائماً سبيلاً أوحد إلى إعادة توحيد المغرب حسب التدافع الاجتماعي القبلي لتاريخ المغرب الوسيط المتمثل في التناوب الطبيعي للعصبيات المختلفة على حكم البلاد، أو ما يمكن تسميته بالفوضى القبلية المنظمة، أو صراع العصبيات الخلدوني الذي لا يخلو من وجاهة في فهم منطق الصراع الاجتماعي السياسي ذاك.

جدول حملات الوعظ والاعتراف
التي تمت سنة 1149/544 حسب البيدق

	اسم القائد الأول	اسم القادة الاحتياطيين	القبيلة المستهدفة	المكان الذي حصلت فيه العملية	عدد المطلوبين
1	أيوب أجدم	يحيى بن جروط	هزميرة	رباط هزميرة	500
2	محمد بن مضكاد	عبد الله بن مالات	ركراكة	أصاكا ان كمات	800
3	صهر أبي سعيد	عثمان بن مناد	حاحة		800
4	محمد بن أبي بكر بن يجيت	ابن تمولي	السوس	إيجلي متاع سوس	600
5	ومصال بن ودرغ	أبو عمران موسى بن وميان	أينكيست		600
6	موسى بن عيسى	الحسن بن سليمان	جزولة	تاعجيزت (200)- وهشتوكة (300)	500
7	سليمان بن ميمون وثلاثة قواد آخرين	علي بن يحيى - كمات بن عثمان - عبد الله بن يومور	هسكورة	كانت الغارة واسعة شملت أهل القياطين.	800 مطلوب، وأدت الحملة إلى 2500 قتيل.
8	عمر بن ميمون وثلاثة قواد آخرين	عبد الله بن داود الجراوي - محمد بن توفاوت - سليمان بن تيزنكاط	تادلا	نظير (500) - تازرفت ان يملوان - تيفسرت	أكثر من 500
9	أبو بكر بن الجبر		تادلا	العمرى، قتل فيه صنهاجة وجراوة	1000
	أج أنجي		زناتة فازاز	قلعة مهدي بن توالا	6000

	اسم القائد الأول	اسم القادة الاحتياطيين	القبيلة المستهدفة	المكان الذي حصلت فيه العملية	عدد المطلوبين
11	أبو سعيد يخلف أتيجي	محمد بن يحيى الكدميوي	تالرباط (المقصود به رباط تازا)	صاريوة وبني مكود : المطامير (6000) - وراء السوق في المقرمدة (6000) - رباط تازا (800)	12800
12	أبو عبد الله محمد بن سليمان	يحيى بن توكرورين	غمارة	تيطاوين (800) - الثلاثاء متاع نزول اطواست (100)	900
13	يوسف بن سليمان	عبد الله بن خيار الجياني	نظر فاس ومكناسة	مكلاتة (200) - فاس (80)	580
14	عبد الله بن فاطمة اللمتوني	وأبو تونارت	تامسنا	تيط ان واكرامت	600
15	إسحاق بن عمر الهنتاتي		دكالة		600
16	الحسن بن المعلم	علي بن يخلف	هيلانة	مغطاسة	800
17	زكريا بن سعد الله الوريكي		وريكة وهزرجة		250
18	يحيى بن سحنون	عبد الكريم الغيغائي	لجاغة وغيغاية		150
19	يحيى الدرعي	عبد الصمد بن تادرارت		درعة	600
20	محمد بن أبي بكر بن توندوت	عبد الله بن داود الجراوي	؟		1000
21	عبد الله بن وطبيب		سجلماسة		مات قائد الحملة ولم يُقتل أحد.
				مجموع عدد الضحايا	32030

الفصل الثاني

انتفاضات العصر الموحدي بين الرفض الإيديولوجي والرفض السياسي

ليس الهدف هنا القيام بجرد كامل لجميع الثورات والانتفاضات التي عرفها العصر الموحدي، نظراً لكثرتها في المغرب وإفريقية والأندلس، ولاختلاف الظروف التي حصلت فيها؛ ولكننا سنتوقف عند أهمها وأشهرها، أي تلك التي استغرقت مدة لا بأس بها، أو ترتبت عنها آثار فادحة، أو استطاعت أن تشكل تحدياً حقيقياً للموحدين، أو ترافقت مع أزمات أخرى، أو كانت لها خصوصية معينة. وتجنبنا الحديث عن الصراع مع المرينيين نظراً لطبيعة حركتهم الطويلة. كما تجاوزنا الحديث عن التمردات المحدودة.

سنقتصر على التعرف على الثورات والانتفاضات التي حصلت بالمغرب فقط، ولن نتطرق لما حصل في الأندلس وإفريقية. ومع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً التنوع في ظروف وزعامات وأهداف وتطورات الانتفاضات للوصول من خلالها إلى التأكيد على أن الدولة الموحدية لم تمثل حلاً شاملاً لمسألة السلطة في المغرب في نظر العديد من السكان، رغم المبادئ التغييرية الإصلاحية التي انطلقت منها والمشروع الكبير الذي تبنته وسعت إلى تنفيذه.

كل هذا يدفعنا إلى طرح بعض التساؤلات لتأطير توجهنا، فهل شكلت الانتفاضات أزمات سياسية فقط أم أنها تجاوزت ذلك إلى تقديم حلول للمشاكل التي قامت من أجل حلها ؟ وهل كان قمع الموحدين لها ضماناً للاستقرار أم مجرد حلول جزئية أو فوقية لم تستطع أن تخفي التناقضات العميقة في المجتمع ؟

في الواقع كانت الثورات وما تلاها من تحركات للقضاء عليها أزمات حقيقية، بما كان يترتب عنها عادة من قتل وتدمير وإحراق للمحاصيل الزراعية، وتخريب للمدن

والقرى، واختلال للتوازن الاجتماعي بالهجرات والخراب وتعطيل الحركة التجارية بانتشار الخوف في الطرق. وقد تزداد آثارها سوءاً إذا رافقتها أو تلتها مجاعات أو أوبئة أو هما معاً. وفي كل الأحوال تظل الثورات أزمات عامة كان لها تأثيرها السلبي في المسار العام للعصر الموحدي بغض النظر عن نتائجها المباشرة زمنياً ومجالياً.

تميز العصر الموحدي منذ تمهيد البلاد سنة 1149/544 بسعي الحكم إلى إحكام السيطرة المطلقة على البلاد، لكن بالرغم من إصراره على الانفراد بالسلطة وقمع الأصوات الرافضة أو المنتقدة، فإن الثورات لم تتوقف خلال هذا العصر كله، بل إنها واكبت أكثر مراحله استقراراً وقوة، فضلاً عن مراحل الضعف. وقد اختلف تعاطي المصادر مع الانتفاضات والثورات اختلافاً واضحاً، فقد خُص بعضها بتتبع أخباره وترك بعضها الآخر للنسيان. ولن نخوض هنا في البعد الإيديولوجي للأسطغرافيا إلا في حدود ضيقة جداً، مع اعترافنا بما ينطوي عليه هذا البعد من إغراءات.

فما هي الخلفيات الفكرية والإيديولوجية والسياسية التي حركت الثورات في هذا العصر ؟

يبدو أن ابن تومرت قد فتح بإيديولوجيته ونزوعه الثوري شهية العديد من المغامرين والطامحين في السلطة إلى ركوب المخاطرة في سبيل تحقيق أحلامهم. وكان على الدولة الموحدية أن تتعامل مع مختلف هذه النزعات بما يقتضيه منطق الصراع على السلطة والتدافع الاجتماعي، حفاظاً على مكتسباتها. فعملت منذ انطلاقها على مواجهة العديد من الثورات المختلفة الأساليب والقوة، خاصة في المغرب، بما كانت الظرفية تتطلبه من صرامة.

لقد تفجرت في وجه الموحدين، وبعد شهر واحد من دخولهم مدينة مراكش، ثورات عارمة عمت أغلب مدن المغرب حتى لم يعد تحت أيديهم سوى مدينتي مراكش وفاس. ثم خفتت ثورات المدن خلال مرحلة قوة الدولة باستثناء ثورة داي في أوائل عهد يوسف بن عبد المؤمن، لتفسح المجال لثورات البوادي والقبائل، لكن بعض المدن قد عادت إلى غليانها في آخر الدولة.

سنتناول هذه الانتفاضات على أساس التمييز بين الانتفاضات الحضرية والانتفاضات القبلية اللتين تبدوان مختلفتين من ناحية المراحل والأهمية والخطورة والنتائج[1].

أولاً : الانتفاضات الحضرية :

باستعراض الثورات والانتفاضات التي عرفها العصر الموحدي يتبين بوضوح أن القبائل لعبت فيها دوراً أكبر من المدن، حيث نلاحظ عدداً محدوداً من الثورات الحضرية لا يتجاوز ما حصل بأربع مدن هي سبتة وسلا وداي وسجلماسة، على تفاوت بين قوتها، وهل كانت أصلية أو فقط ناتجة عن انتزاء أحد الولاة كما هو الشأن بالنسبة لسجلماسة. ونعتقد أن قلة عدد الثورات المدينية راجع لعدة أسباب منها ما علق بذاكرة السكان الحضريين من الفتك الشديد الذي تعرضت له المدن التي استعصت على الموحدين في مرحلة الثورة أو المدن التي ثارت ضدهم بعد ذلك، إضافة إلى طبيعة التدبير الأمني الذي أرساه الموحدون بمختلف المدن بالأطر الإيديولوجية والإدارية وبفرق الروم العسكرية. فضلاً عن سعي كبار الخلفاء إلى إنعاش العديد من المدن الصغيرة وانتشالها من الأزمة المزمنة التي عانت منها ردحاً من الزمن مثل قصر كتامة وتازا وأزمور وغيرها.

1- ثورة سبتة بزعامة القاضي عياض :

هناك من اعتبر أن ثورة سبتة على الموحدين بزعامة القاضي عياض جاءت كتعبير عن الولاء للمرابطين والالتزام ببيعتهم، وفسر تراجع القاضي عياض عن بيعة الموحدين على أنه موقف مبدئي من مسألة البيعة التي اضطر لفسخها أمام قوة الزحف الموحدي، لكنه انتهز أول فرصة ظهر فيها اضطراب الأمر ليعود عن موقفه عن موقفه الاضطراري إلى الموقف الأصلي[2].

1- يُرجع في تفاصيل الثورات التي حصلت ضد الموحدين خلال الستين سنة الأولى من حكمهم إلى : محمد العمراني، **الثورات والتمردات بالمغرب الأقصى خلال العصر الموحدي** (القرن 6 هـ/XIIم) الرباط، دار نشر المعرفة، 2005.

2- الناصري، **الاستقصا**، 115/2.

قبل الثورة وبالتحديد سنة 1146/540 قدم أهل سبتة البيعة للموحدين، بعد أن تأكد انتصارهم نهائياً على المرابطين وقبل دخول مراكش، فعين عبد المؤمن أحد حفاظ الموحدين وهو يوسف بن مخلوف التنملي والياً على سبتة، لكن قيام القائد الموحدي ابن الجبر الصنهاجي بقتل قاضي طنجة، لأسباب ظلت غير معروفة، أدى إلى سريان إشاعة بعزم والي سبتة على قتل قاضيها عياض، فقام أهل سبتة على الموحدين وقتلوا واليهم[3]، وعادوا إلى طاعة المرابطين. ثم تحرك القاضي عياض على التو إلى الأندلس، ولقي يحيى بن علي ابن غانية بالجزيرة الخضراء وطلب منه والياً باسم المرابطين يتولى شؤون المدينة، فأرسل معه يحيى بن أبي بكر الصحراوي[4] الذي وجد الفرصة مواتية فمد نفوذه إلى مدينة طنجة، وأخذ سلا من والد ابن هود الماسي بعد قتله سنة 1147/541 ووجد أن الظروف كانت مهيأة بثورة مضادة واسعة كانت مشتعلة ضد الموحدين حيث «وصل يحيى بن أبي بكر الصحراوي يده بالقبائل الناكثة لطاعة الموحدين من برغواطة ودكالة»[5]. لكن هذه الثورة هي الأخرى لم تدم طويلاً، فعادت سبتة إلى طاعة الموحدين سنة 1149/543، وعلى إثر ذلك أبعد عبد المؤمن القاضي عياض عنها إلى مراكش ليكون تحت مراقبته المباشرة، وربما عينه في الأشهر القليلة قبل وفاته قاضياً بمدينة داي، لكنه لم يلبث أن توفي سنة 1150/544.

حاول الفقيه والمؤرخ أحمد بن خالد الناصري أن يربط ثورة سبتة بموقف القاضي عياض من بيعة الموحدين، وأن يستنتج أن القاضي عياض تصرف على ضوء الحكم الشرعي من الموحدين، فهو لم يبايعهم إلا بعد انتصارهم النهائي، أي خضوعاً منه لأمر واقع «لأن من قويت شوكته وجبت طاعته»[6]، لكن عندما أحس بانشغال الموحدين، على إثر قيام ثورة ابن هود الماسي، سارع إلى التحلل من بيعتهم والعودة إلى بيعة المرابطين ممثلين في خلفائهم بني غانية «الذين لهم الحق في الإمامة بطريق الأصالة»[7] حسب قراءة فقهية تستبطن تنزيه القاضي عياض عن أن يتحرك من منطلق غير شرعي.

3- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 26.
4- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 32.
5- ابن خلدون، **العبر**، 484/6.
6- الناصري، **الاستقصا**، 115/2.
7- الناصري، **الاستقصا**، 115/2.

أما محمد بن القاضي عياض، فيشيد بدخول والده في أمر الموحدين ويشير إلى اجتماعه بعبد المؤمن بسلا الذي «أوسع له وأجزل صلته، ولقي منه براً تاماً وإكراماً عاماً، وانصرف على أحسن حال، إلى أن ثارت الفتنة، وقام البلد، والله يعلم أن ذلك كان عن غير رضى منه، كراهة في الفتنة الدنيوية والأخروية»[8]. ويبدو أن استعمال محمد بن عياض لمصطلح "الفتنة" في وصف الثورة التي كان والده زعيمها أو المتحدث باسمها، يفسر بموقف الحذر من الموحدين وهو الذي كان أحد قضاة دولتهم.

وقد دفع محمد بن عياض تهمة الثورة عن والده، فذكر أنه «بقي يدبر أمره [أي البلد]، ويسوس أهله دون تعاط إلى الإمرة في قول أو فعل، إلى أن دخل الصحراوي البلد، وهو حينئذ بخارج الجزيرة الخضراء، زائراً ومدافعاً ليحيى بن غانية»[9]. لا نستطيع أن نتغافل عن الالتواءات اللفظية التي ينطوي عليها النص لتجاوز إحراج فقهي، ومع ذلك فقد ذكر أن والده سعى في استلطاف الموحدين مع «الاعتذار عن الكائنة إلى أن عفوا عما كان»[10]. وعموماً فإن نص محمد بن عياض كتب بحذر شديد وحرص على عدم توريط والده في شيء مما نسب إليه، ولا في توريط الموحدين في إذايته.

للأسف لم تحتفظ المصادر التي ترجمت للقاضي عياض بتفاصيل عن دوره وخلفياته في انتفاضة سبتة. لكن لا يستبعد أن تكون لموقف القاضي عياض خلفية شرعية غير معلنة، ومن المؤكد أن ظروف الانتفاضة الواسعة التي عرفها المغرب ضد الموحدين وقادها محمد بن عبد الله بن هود الماسي سنة 1147/541 وثورات القبائل التي أعقبتها وثورات بعض المدن بالمغرب والأندلس هي التي شجعت القاضي عياض على تزعم ثورة أهل سبتة، كما شجعت أغلب الجهات على الانخراط في ثورة مضادة عارمة سببها فيما يبدو المواقف المتشددة التي اتخذها الموحدون من السكان، والتي بلغت إلى حد تكفير من لم «يوحد»، والعنف المبالغ فيه الذي دأبوا على ارتكابه والذي ظهر بشكل عات في اقتحام مدينة مراكش. ولا نستبعد الرفض الطبيعي للمجتمع لفكر مخالف ينطوي على عناصر بدعية. لكن تطور الأمور لصالح الموحدين بمقتل ابن هود الماسي وتراجع قوة يحيى الصحراوي وفراره إلى تراب جزولة لم تترك أمام القوى

8- محمد بن عياض، **التعريف بالقاضي عياض**، ص 12.

9- نفسه، ص 12.

10- نفسه، ص 12.

الإقليمية الثائرة خياراً آخر سوى الخضوع للموحدين من جديد.

2- ثورة مدينة داي :

من بين الانتفاضات التي أهملت المصادر ذكرها انتفاضة حصلت بمدينة داي تزعمها ثائر يدعى عتاب. واعتماداً على إشارتين سريعتين ومحتشمتين انفرد بهما ابن الزيات التادلي في **التشوف** وفي **أخبار أبي العباس السبتي** أمكن الوقوف على حركة شخص اسمه عتاب «قيل إنه يطلب الملك، فقتل وطلب أصحابه»[11]، ومنهم بعض أشياخ المريدين، وخربت مدينة داي في أعقاب ذلك.

لم يقصد ابن الزيات الحديث عن عتاب وحركته، ولكن ذكره عرضاً في حديثه عن مطاردة بعض «أشياخ المريدين بسبب ما نسب إلى عتاب»[12]. ويلاحظ أن ابن الزيات ذكر اسمه الشخصي مجرداً من أي نعت أو صفة، مما يعطي الانطباع بأنه وحركته كانا معروفين بما يكفي في الأوساط المغربية. كما أن عدم تحليته بأي لقب أو ذكر كنيته على خلاف عادة ابن الزيات في إيراد الأسماء يوحي بموقف سلبي منه.

تتعلق هذه الحادثة بتحرك ضد الدولة الموحدية تزعمه عتاب المذكور في بداية عهد يوسف بن عبد المؤمن، وبالضبط سنة 1164/559.

أ – من هو عتاب؟ :

ذكر ابن الزيات عتاباً باسمه الشخصي مرتين دون أي إفادات أخرى حوله. وباعتباره المصدر الوحيد فإن هذه الشخصية ظلت غامضة رغم أنه ثائر ارتبط اسمه بتخريب مدينة داي، لذلك لا نستطيع تحديد اسمه الكامل ولا ملامح شخصيته على وجه الدقة. ويبدو أن عدم ورود أي إشارة أو ترجمة له في كتب المناقب يؤكد أنه لم يكن على الأقل من شيوخ التصوف.

أمام صمت المصادر سنحاول اللجوء إلى السياق الذي أحاط بالحادثة لنتساءل هل كان هذا الرجل من شيوخ التصوف أم من زعماء إحدى القبائل الصنهاجية ؟

11- ابن الزيات، **التشوف**، ص 324-395.

12- ابن الزيات، **التشوف**، ص 402، وأخبار **أبي العباس السبتي**، ص 466.

وبما أن كتب المناقب قد تجاهلته، فيستشف من العناصر القليلة المتوفرة أنه كان زعيماً قبلياً أعلن ثورة في داي «لطلب الملك»، وتضامن معه بعض أهل التصوف الذين اعتبروا من أصحابه. على كل حال، فقد قتل عتاب، في ظروف نجهلها، وطورد أصحابه. ولا شك أن مصير عدد منهم كان هو القتل، بينما فر بعضهم إلى المشرق.

يعد الأستاذ أحمد التوفيق أول من نبه إلى أهمية الإشارة إلى عتاب في تحقيقه للتشوف ورجح أن يكون لحركة عتاب «سند من العصبية، وقبائل تادلا مرشحة لها لأكثر من سبب ... وقبائل المنطقة كلها صنهاجية وليست من المصامدة الذين أيدوا الموحدين»[13]، وافترض أن قبيلة آيت عتاب المجاورة لمنطقة داي تنسب إليه.

ب- انتفاضة مدينة صغيرة :

كانت داي[14] مدينة صغيرة في الطريق بين فاس ومراكش، ومع ذلك فقد احتضنت على ما يبدو نشاطاً صوفياً مبكراً، لذلك كانت السلطة تختار بعض المسؤولين من العلماء أو من ذوي الميول الصوفية، ومن الأمثلة على ذلك أن القاضي عياض أرسل، حسب بعض المصادر، قاضياً إلى داي بعد فشل ثورته بسبتة سنة 1149/543، وأكره صوفي يدعى أبا يعقوب يوسف بن علي المؤذن (ت1162/557) «على ولاية الحسبة ببلد داي»[15].

فهل كانت مدينة داي مؤهلة لتزعم ثورة ضد دولة قوية في مقتبل عمرها، أم أن المدينة كانت تتحرك بتأثير ظهيرها القبلي الصنهاجي الأوسع ؟

اتسمت الظرفية التي ثار فيها عتاب بارتباك كبير، فبعد وفاة عبد المؤمن سنة 1163/558 توقف عن بيعة ابنه يوسف «قوم من أشياخ الموحدين، وامتنع من بيعته أخواه السيد عبد الله صاحب بجاية والسيد محمد صاحب قرطبة، فكف عنهما ولم

13- ابن الزيات، **التشوف**، مقدمة المحقق، ص 20.

14- Gauthier (E. R.), "Madinat - Oudai" Hésperis, 1926, t. IV, 1er trim., pp. 5-25.

15- ابن الزيات، **التشوف**، ص 168.

يطلبهما بالبيعة وتسمى بالأمير، ولم يتسم بأمير المؤمنين حتى اجتمع الناس عليه»[16]، ولم تتم له البيعة النهائية إلا سنة 1166/561حسب ابن أبي زرع.

وقد عرفت سنة 1164/559 التي وقعت فيها أحداث داي اندلاع ثورة كانت أكبر وأشد تنظيماً هي ثورة مرزدغ الغماري الصنهاجي[17]، الذي تبعته قبائل صنهاجة وغمارة وأوربة في الشمال، وزحف في اتجاه فاس فدخل مدينة بني تاودة[18]. كما عرفت نفس السنة اندلاع ثورة تادلا بزعامة قبائل صنهاجية أخرى. وفي هذه السياق المضطرب يبدو أن عتاب قد أدرك خصوصية الظرف وأراد اقتناص فرصة مواتية للاستفادة من ثورة تادلا، ليقود انتفاضة مدينته ضد أمير غير متفق على بيعته حتى بين إخوته وأشياخ دولته، لكن قرب المنطقة من مراكش عاصمة الموحدين، وانحسار ثورة المجال الصنهاجي الأوسع جعل القضاء عليها سهلاً إلى حد ما.

يتأكد إذن أن الانتفاضة ولدت في رحم اضطراب سياسي داخلي، رافقه تحرك صنهاجة الشمال بشكل أوسع. لكن باستثناء السياق الذي وقعت فيه الحادثة فإن المصادر لا تسعف بشيء يمكن من إزاحة الغموض عن تفاصيلها ولا عن علاقتها بثورة صنهاجة تادلا على وجه الدقة، لذلك لا نستبعد أن تكون كانت جزءاً منها ومزامنة لها.

ج- هوية الانتفاضة :

لا نستطيع الجزم هل كان المريدون الذين طوردوا على إثر فشل ثورة عتاب قد شاركوا في الانتفاضة بشكل فردي، أم أنهم كانوا مهيكلين في إطار جماعة أو طائفة، وهذا الشكل من الهياكل لم تكن السلطة الموحدية، الميالة إلى التمركز الشديد في الحكم، لتقبل به في تلك المرحلة المبكرة، وإذا صح أن المريدين كان لهم دور في انتفاضة داي، فمن المحتمل أن تكون المطاردة التي حصلت لهم قد أدت إلى تأخر

16- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 208-209.

17- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 86.

18- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 209–210؛ ابن الأثير، **الكامل**، 90/9؛ النويري، **نهاية الأرب**، ص 431.

ظهور الطوائف الصوفية بالمغرب الأقصى إلى ما قبل منتصف القرن السابع/13، في وقت كانت الدولة الموحدية قد دخلت فيه في مرحلة الإنهاك والتشرذم.

لكن مطاردة السلطة لبعض المريدين تدل على أنهم قد ساندوا عتاباً بشكل من الأشكال. والظاهر أن الأدبيات الصوفية للعصر الموحدي قد تعمدت من جهتها إخفاء معالم حادثة داي بالسكوت عنها، وإهمال ذكر عتاب ومحو أثره، ربما إمعاناً في إبعاد فكرة الثورة على السلطة القائمة من الأوساط الصوفية. كما نفترض أن مدينة داي ربما احتضنت نواة أول طائفة صوفية بالمغرب الأقصى حاولت أن تنحو نحو طائفة المريدين الأندلسية، ولا يبعد أن يكون عتاب قد سعى إلى استغلالها في حركته.

لكن التساؤل يظل قائماً حول سبب إغفال المصادر التاريخية من جهتها لهذه الحادثة، الشيء الذي يبدو غريباً إلى حد ما، إذ من المؤكد أن مثل هذه الانتفاضات والثورات كانت الرسائل الموحدية والمصادر التاريخية المعاصرة تحرص على ذكرها ولو بإشارات مقتضبة من منطلق تسجيل انتصارات الخلافة على مخالفيها، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تحرك عتاب تزامن مع تحركات صنهاجة أخرى، فلا يبعد أن تكون المصادر قد اعتبرته جزءاً من انتفاضة تادلا، فلم تفرده بالحديث لهذا السبب.

د- تخريب مدينة داي :

أدت هذه الانتفاضة إلى قيام الموحدين بمطاردة «أشياخ المريدين بسبب ما نسب إلى عتاب»[19]، وقمعت حركته بقسوة بالغة تسببت في خراب المدينة وجلاء أهلها وافتراقهم في البلاد، ربما لتضامنهم مع الانتفاضة، أو فقط كإجراء تخويفي من إجراءات الموحدين.

لكن يبدو فعلاً أن تخريب المدينة والعنف الذي ارتكبته الدولة الموحدية وجلاء سكانها عنها يؤكد على خطورتها على الدولة التي لم تدخر شيئاً من قوتها في مواجهة الثوار ومطاردتهم، خاصة وأن قرب منطقة تادلا من مراكش كان عاملاً قوياً في ذلك.
لقد جاءت هذه الحادثة في مرحلة تحول خطير بالنسبة للدولة الموحدية هي مرحلة وفاة عبد المؤمن وانتقال الحكم إلى ابنه يوسف، وكانت هذه الفترات الانتقالية

19- ابن الزيات، التشوف، 394-395.

عادة ما تعرف نشوب ثورات هنا وهناك. ويظهر من خلالها أن الموحدين ربما استغلوا مشاركة بعض المريدين في ثورة أهل داي ليوسعوا دائرة مطاردة أهل التصوف من أبناء المنطقة، فطوردوا مع من طورد من أصحاب عتاب، ولا شك أن مصير عدد منهم كان هو القتل، كما حصل لعتاب الذي قتل في نفس السنة في ظروف غامضة، فيما فر بعضهم إلى المشرق. ومن المتصوفة الذين طلبوا طلباً شديداً في هذه الفترة فنجوا الشيخ أبو محمد تيلجي بن موسى الدغوغي (ت 1208/605) الذي كان أحد خطباء رباط شاكر[20]. وبسببها أيضاً فر الشيخ أبو وازغار تيفاوت بن علي المشنزائي من المغرب إلى المشرق وأدى فريضة الحج من غير اختياره[21].

3- ابن رزين الجزيري والمزايدة على الموحدين :

كان ابن رزين[22] عالماً أندلسياً من أهل الجزيرة الخضراء، أخذ بقسط وافر من العلوم، ومال إلى العلوم النظرية، فكان يعنى بشكل خاص «بحفظ المتشابهات وما يؤول منه إلى الروايات»[23]. ولا يمكن اعتبار ثورته مدينية محضة، لأنه لم يرتبط بمدينة واحدة، وتحرك أيضاً في المجال القبلي سواء في المغرب أو في الأندلس.

تقدم المصادر ثلاث روايات مختلفة عن شخصية هذا الثائر، فرواية ابن عذاري والتي ينقلها عن مؤرخ رسمي للدولة الموحدية هو ابن صاحب الصلاة، تقدمه في صورة غامضة يغلفها طابع التحامل. أما رواية ابن سعيد المغربي فتبدو أكثر هدوءاً في الحديث عنه جاعلة منه أحد الناقمين على الموحدين، بسبب ما آلت إليه أوضاع دولتهم من ظهور الترف ومظاهر الأبهة والانحراف عن تعاليم المهدي ابن تومرت التي قدم الجزيري نفسه كأحد الغيورين عليها[24]، ومن ثم يظهر الثائر في هذه الرواية في صورة عالم ذي نزعة إصلاحية، بل وطُموح إلى إحياء تعاليم المهدي. وفيها بعض

20- ابن الزيات، **التشوف**، ص 394-395.

21- ابن الزيات، **التشوف**، ص 394.

22-تختلف المصادر حول اسمه بين محمد بن رزين وبين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الجزيري.

23- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 207.

24- هناك موقف مشابه لهذا نجده عند الشيخ إسماعيل بن محمد بن أيوب المصالي الذي كان والياً لعمل مكناسة، و«كان متشيعاً للمهدي حافظاً لتآليفه، قائماً على مذهبه، من طلبة الموحدين ومن زهادهم، وكان ناقداً عليهم غير راض عما ابتدعوه»، ابن غازي، **الروض الهتون**، ص 12.

الأبيات الشعرية يعلن فيها الجزيري جانباً من طموحه بقوله[25] :

في أم رأسي أمر	يبدو لكم بعد حين
لأطلبن مرادي	إن كان سعدي معيني
أو لا فأكتب ممن	سعى لإظهار ديني

أما الرواية الثالثة فاحتفظ بها الصفدي، ووافق فيها ابن سعيد في أن الجزيري «برع في العلم وطاف، وسمت همته إلى أن يحيي سنة مهدي المغرب، وزعم أن عبد المؤمن وبنيه غيروا سيرته»[26]، لكنه أضاف تفاصيل لا نجدها في الروايتين السابقتين، منها ذكر القبيلة التي احتضنته واتبعته ببلاد البربر ويسميها قبيلة مزالة.

لم يرد اسم الجزيري ضمن المهتمين بعلوم المهدي من طلبة الحضر الذين كان منهم عدد من الأندلسيين، لكن لا يستبعد أن يكون فعلاً من المتشبعين بأفكار ابن تومرت التي استهوت أعداداً من أبناء العصر من الأندلسيين وتحمسوا لها، وأنه اتخذها معتمده في التحفظ من الموحدين الذين صرفهم انشغالهم بالدولة وشؤونها عن تطبيق تعاليم ابن تومرت حسب رأيه. ورغم عدم توفر أي إشارة إلى هوية الجزيري فكرياً ودينياً فإن من غير المستبعد أن يكون أحد العلماء الذين كانت لهم سابقة احتكاك بفكر ابن تومرت في إطار اهتمام شخصي، سواء من منطلق سياسي أو من منطلق فكري وعقائدي.

مهما يكن الأمر فإن الجزيري رفع شعاراً من داخل المشروع الموحدي، وقام بمغامرة شجاعة في تحدي الدولة وهي في أوج قوتها في أوائل عهد يعقوب المنصور، حيث إنه لم يعلن ثورته على الموحدين من مناطق الأطراف كما يفعل أغلب الثوار، بل فضل مواجهة السلطة في عاصمتها، فانتقل إلى مراكش وبدأ فيها دعايته ربما للاستفادة من تعاطف المتحمسين للمهدي من طلبة الموحدين وغيرهم، ومستغلاً في نفس الوقت وجود الخليفة المنصور بإشبيلية، الذي اكتفى بإصدار أمر بطرده من العاصمة. بعد مغادرة الجزيري لمراكش أخذ يتجول في المدن والمناطق المغربية، ويبث دعوته سراً لاسيما بين العامة الذين كان يستهويهم بما كان يتقنه من وسائل التأثير، فعظم أمره

25- الصفدي، **الوافي بالوفيات**، 351/3.
26- الصفدي، نفسه، 350/3

وتبعه منهم خلق كثير حتى أصبح اتساع حركته يشكل خطراً حقيقياً على الدولة، ونشطت حركة البحث عنه وترصدته العيون في كل مكان، لكنه كان ينجح في الإفلات من المطاردة باستمرار، ويتنقل بين القبائل. وقد ساندته في وقت من الأوقات قبيلة مزالة، لكن عندما اشتد البحث عنه فإن أهلها «خافوا عاقبة ذلك كما طلب منهم، فأشاروا عليه أن يختفي حتى يجد موضعاً يحميه»[27].

ثم لم يلبث أن ظهر مرة أخرى بمراكش، فأمر واليها السيد أبو حفص بمطاردته والبحث عنه أينما وجد، فغادرها وظهر بمدينة فاس وأخذ يختلط «بعامتها وأوباشها»، فتبعته أعداد منهم. ولم يكن أمام واليها ابن ومازير إلا أن يلقي القبض على عدد من هؤلاء ويقتلهم، في الوقت الذي تمكن فيه الجزيري من الفرار من جديد، واختفى ولم يعد أحد يقف له على أثر.

ونظراً لاختيار هذا الثائر لأسلوب التشويش المتحرك داخل المدن الكبرى في الدولة الموحدية وعلى مقربة من مسؤوليها، فإنه اتبع طريقة في الدعاية لنفسه تنطوي على قدر كبير من الحيلة ويظهر عليها نفس تومرتي في استعمال الدعاية الباطنية، فأشاع بين الناس أنه ساحر عليم، وأنه يتقمص صور الحيوانات كالقطط والكلاب والحمير وغيرها[28]، فانطلت حيلته تلك على خصومه الذين أصبحوا يقتلون هذه الحيوانات أملاً في التخلص منه.

بعد عدة تطورات ومطاردات للجزيري، وبعد قتل مجموعة من أتباعه بفاس استشعر الثائر الخطر المحيق به، فغادر المغرب وعبر إلى الأندلس «وأراد أن يظهر دعوته في جبال الجزيرة الخضراء وخاطبهم في ذلك، وانتسب إلى سعد بن عبادة رضي الله عنه»[29]، لكن أهل المنطقة لم يغتروا بدعواه خوفاً من تبعاتها «فأيس منهم وصار إلى جهة بسطة»[30]. وكتب المنصور الذي كان موجوداً بالأندلس إلى سائر ولاتها وعمالها بأوصافه وأماراته، واجتهدوا في البحث عنه، فشاع أنه ألقي عليه القبض في مالقة، وقبض على كثير ممن التف حوله بمن فيهم أحد إخوانه، وأحضروا إلى إشبيلية، أما هو

27- الصفدي، **الوافي بالوفيات**، 351/3.
28- الصفدي، نفسه، 350/3.
29- الصفدي، **الوافي بالوفيات**، 351/3..
30- ابن الزبير، **صلة الصلة**، 224/4.

فتمكن من الفرار مرة أخرى عن طريق إرشاء القاضي المكلف به، وتم قتل مجموعة من أصحابه وكان عددهم يقترب من المائة، وقتل القاضي أيضاً على تفريطه. وتتبع الموحدون بالقتل كل من اشتبهوا في صلته بالثائر.

لم تتوقف مطاردته بعد ذلك حتى ألقي عليه القبض ببعض قرى مرسية، وأخذ إلى إشبيلية وحمل إلى مجلس الموحدين وطيف به على الحاضرين وهو ينكر ما نسب إليه، وانتهى الأمر بتعذيبه وصلبه، وأرسل رأسه إلى مراكش سنة 1190/586 بعد مغامرة استمرت عدة سنوات.

إن مما يؤكد خطورة هذه الحركة وأنها كانت تحدياً فعلياً للدولة الموحدية، وهي في أوج قوتها، مسارعة الشعراء إلى نظم قصائد في امتداح المنصور وتهنئته بالقضاء على «فتنة الجزيري»، من ذلك ما قاله الشاعر أبو العباس الجراوي من قصيدة طويلة :

جد الجزيري في إتلاف مهجته   حتى تورط في ورد بلا صدر
نار من الفتنة العمياء أطفأها   سعد الإمام وهو الصارم الذكر
ما زال إبليس في الأقطار يوقدها   وترمي من شرار الخلق بالشرر
زاد الشقي على الخفاش مشبهه   ضعف البصيرة إذ ساواه في البصر
جارى إلى سقر أصحابه فهووا   فيها سراعاً ووافاهم على الأثر

لا تقدم المصادر أسماء شخصيات معروفة من بين المشاركين في حركة الجزيري، والعالم الوحيد الذي اتهم بمساندته هو أبو الحسن شاكر بن محمد الحضرمي المعروف بابن الفخار من أعيان مالقة، كان قد اعتقل مع أتباع الثائر بها، ثم ثبتت براءته من تلك التهمة وأطلق سراحه، فلم يلبث أن توفي متأثراً بالحادثة سنة 1190/586 [31].

يلاحظ إذن أن أتباع الجزيري وزعماء حركته كانوا من العامة، إلى حد أن المصادر لم تحفل بذكر اسم أي واحد من الذين قتلوا منهم، مما يؤكد بأن هذه الحركة كانت في الواقع حركة عوام مأخوذين بثقافة الحدثان وبما كان الجزيري يشيعه عن نفسه من معرفة للغيب. ولا نستبعد مع ذلك أن تكون المصادر الرسمية الموحدية قد ركزت من جهتها على هذه الجوانب الأسطورية وأبرزتها أكثر من غيرها.

31- ابن الزبير، **صلة الصلة**، 224/4.

ليس هناك أية إشارة إلى مضامين هذه الحركة ومبادئها سوى ما ذكره ابن سعيد، مما يترك فراغاً في قراءة تاريخها، إذ ليس من المعقول أن يقوم ثائر بتحدي دولة قوية لسنوات، ويتمكن من استقطاب الأعداد الهائلة من الأتباع دون أن يستند إلى مبادئ وأفكار وبرنامج محدد سوى ادعائه النسبة إلى الصحابي سعد بن عبادة الأنصاري أو قدرته على الإتيان بالخوارق. فهل كان ابن رزين حقاً متشيعاً للمهدي ابن تومرت، ونائحاً باللائمة على الموحدين لتهاونهم في تطبيق تعاليمه؛ أم أنه اتخذ ذلك فقط ذريعة للثورة واستمالة قلوب الناس، محاولاً ركوب موجة المهدية، لكن من منطلق الدفاع عنها وليس من منطلق تبنيها كما فعل غيره ؟

وكيف يفسر إذن التعاطف الذي حظي به الجزيري والتفاف الناس حوله في بعض المناطق، هل مساندة له لتحديه للموحدين، أم مساندة لآرائه في العودة إلى تعاليم ابن تومرت، أم فقط إعجاباً به لما اشتهر عنه من قدرته على الإتيان بالخوارق ؟ لكن أليس غريباً أن يثور الناس باسم التومرتية في الوقت الذي كانت أغلب الثورات موجهة ضدها ؟

4- ثورات سبتة والبحث عن الاستقرار :

على عكس الثورات السابقة فإن ثورات السبتيين لم تكن تتوسل بأي إديولوجية تبرر قيامها، بل كانت ثورات تجيب عن طموح أهل سبتة في الاستقرار، لهذا كانوا يحتمون بأعيان المدينة وعلمائها في مراحل التحول الصعبة.

لقد عملت تلك التحركات على البحث عن الحلول في كل اتجاه، وحاولت زعامات متعددة استغلال هذه الحاجة، وظهر أن بعضها لم يتجاوز المغامرة السياسية في خضم اضطراب أمر الموحدين، بينما شكلت محاولات أخرى ثورات إنقاذية لملء الفراغ في السلطة أمام عجز الدولة الموحدية عن الاستمرار في القيام بوظائفها بما يلزم من القوة والهيبة.

أ-تجربة أبي العباس اليانشتي، الأمير التاجر :

بعد وفاة الخليفة إدريس المأمون سنة 629/1231 زادت الأوضاع تدهوراً بسبتة فخلع أهلها طاعة الموحدين، ولم يكن أمامهم من خيار فيما يبدو سوى الدخول في

طاعة محمد بن يوسف بن هود المتأمر بالأندلس، فعين عليها أحد مقدمي المحاربين بشرق الأندلس كان قد ساعده على احتلال إشبيلية، ويدعى الغشتي. لم تدم هذه العلاقة سوى بضعة أشهر فطرد أهل سبتة الوالي الغشتي[32]، ثم ولوا على مدينتهم أبا العباس أحمد اليانشتي سنة 1232/630.

ينتسب اليانشتي إلى ينشتة بإقليم قونكة بالأندلس، هاجرت أسرته إلى مدينة سبتة وصارت من بيوتاتها الكبيرة مالاً وجاهاً. اشتغل أحمد هذا في صغره بالطب ورحل إلى المشرق فدخل بغداد وحج، واشتغل بالتجارة، لذلك سمته بعض المصادر بالأمير التاجر.

ذكر الصفدي أن اليانشتي «كان يحدث نفسه بالملك»، وعندما ولاه أهل سبتة عليهم لم يتردد في خلع طاعة الموحدين وتنصيب نفسه ملكاً «فاستقل بالمدينة وخطب لنفسه ولقب بالموفق»[33]، وحرص على اتخاذ أبهة الملوك فقصده الأدباء والشعراء فكانوا يمدحونه. ولاشك أن وصول اليانشتي إلى الحكم بسبتة قد حسم الأوضاع بالمدينة خلال السنوات الست التي قضاها في السلطة، والتي أبلى فيها بلاء حسناً في محاربة النصارى الجنويين الذين جاؤوا المدينة متاجرين سنة 1235/632، ثم هموا بالاستيلاء عليها، فنظم اليانشتي مقاومة لسكان المدينة والقبائل المجاورة لها أدت إلى الإجهاز على أكثرهم وغنمت أموالهم، ثم رجعوا بمدد بلغ مئة جفن لمهاجمة المدينة من جديد، وتمكنوا من محاصرتها «الحصار الشديد، والتضييق العظيم ونصب المجانيق وآلات الحرب المعدة»[34]. ولم يرفع الحصار إلا بعد أن «صالحهم أهلها بأربعمائة ألف دينار»[35] تعويضاً لهم عن الخسائر التي لحقت بهم في المعركة الأولى. وقد استغرق هذا الحصار حوالي سنة، وانتهى سنة 1236/633.

أقبل على اليانشتي أحد عيون الموحدين يدعى إبراهيم بن مسعود الكومي، وقد تلبس ثوب زاهد، واطلع على أسراره وكان يبلغها للموحدين. ويبدو أن أهل المدينة، وخاصة نخبها وأعيانها، لم يكونوا مجمعين على اليانشتي، فسارعوا إلى خلعه لتجنيب

32- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 277؛ ابن أبي زرع، **روض القرطاس** ، ص 275.
33- الصفدي، **الوافي بالوفيات**، 390/7.
34- ابن أبي زرع، **روض القرطاس** ، ص 276؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 350.
35- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 276.

مدينتهم انتقام السلطة وقرروا تسليمه للموحدين سنة 1238/636، بينما برر الصفدي ذلك بقوله «وحسده أهل بلدته فخلعوه»[36]. وقد شجع أهل سبتة على العودة للموحدين عودة أهل مدينة إشبيلية لطاعتهم بعد وفاة محمد بن يوسف بن هود، وهنا تسلم السلطة أحد السادة الموحدين كان بغمارة إلى جانب إبراهيم الكومي المذكور، ثم ذهب وفد المدينة إلى مراكش لتقديم البيعة وعلى رأسه شيخها البطرني»[37]. حمل اليانشتي بعد عزله إلى الخليفة الموحدي عبد الواحد الرشيد بن إدريس المأمون، وشردت أسرته، وأشيع أنه مات حتف أنفه بعد سنة من خلعه بمراكش، وليست هناك معلومات مضبوطة عن ظروف وفاته سوى الإشارة إلى وباء أهلك الغرباء تلك السنة.

ب- ابن خلاص البلنسي، بين ولاءين :

ينتمي أبو علي الحسين بن خلاص إلى مدينة بلنسية، وأقام طويلاً بسبتة حتى صار فيما يبدو من أعيانها، وقفز إلى واجهة الأحداث عندما عينه الخليفة الرشيد بن المأمون واليا على المدينة سنة 1238/636، بعد عودتها إلى طاعة الموحدين[38] وانتقاض أهلها على أبي العباس اليانشتي المتأمر بها منذ سنة 1233/630، وقد أثنت المصادر على حسن سيرة ابن خلاص في تسيير شؤون المدينة[39].

ظل ابن خلاص موالياً للموحدين مخلصاً لهم إلى وفاة الرشيد سنة 1242/640، حيث أغرته وفاة الخليفة وظروف التفكك التي كانت الدولة الموحدية تعيشها، وتنامي نفوذ المرينيين في المنطقة الشمالية يومئذ، بالانفصال عنها وإعلان العصيان، فنكث بيعة الخليفة السعيد المعتضد بن المأمون وأعلن العصيان عليه سنة 1243/641، وحصل على بيعة أهل سبتة وطنجة واستبد بها لنفسه، لكنه لم يلبث أن تابع صنيع أهل إشبيلية بمبايعة السلطان أبي زكريا يحيى الحفصي صاحب إفريقية[40]، فبعث له وفداً فيه ابنه وبعض أعيان سبتة، وكاتبه الشاعر ابن سهل الإشبيلي اليهودي، وأبو الربيع سليمان

36- الصفدي، **الوافي بالوفيات**، 390/7.
37- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 345.
38- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 276.
39- ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، ص 57.
40- ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، ص 61

بن علي الغريغير[41]، فغرقت السفينة التي كانت تقلهم وماتوا جميعاً سنة 1245/643.

أقر الأمير أبو زكريا الحفصي ابن خلاص والياً على مدينة سبتة، وبذلك خرجت المدينة من يد الموحدين من جديد. وقد عرفت سبتة في عهد ابن خلاص هدوءاً نسبياً، لم يفتأ أن تلته اضطرابات وفوضى بعد وفاته سنة 1248/646، فأرسل السلطان الحفصي والياً من إفريقية ليلي أمر المدينة هو ابن عمه المسمى ابن الشهيد الهنتاتي، لكنه لم يستطع أن يتحكم في الأمور، خاصة بعد وفاة السلطان أبي زكريا في السنة الموالية، فثار أهل المدينة عليه وبايعوا أحد أعيان وعلماء مدينتهم وهو أبو القاسم العزفي.

ج- بنو العزفي، ثورة أسرة علمية للعودة إلى بيعة الموحدين :

كانت أسرة بني العزفي من الأسر العلمية النبيهة بمدينة سبتة، وكان أبو العباس أحمد بن محمد العزفي اللخمي (557-1162/633-1236)[42] من أهل الفضل والورع، وكان مقرباً من بعض أمراء الموحدين، وألف كتاباً في مناقب الشيخ أبي يعزى بناء على اقتراحهم[43]. ولزم التدريس طول حياته بجامع سبتة، وهو أول من نظر لمسألة الاحتفال بالمولد النبوي في كتابه **الدر المنظم في مولد النبي المعظم**[44]، ودعا إليها بسبتة[45]، ولاشك أن هذا المشروع قد دعم مركز الأسرة بالمدينة.

بعد ثلاث عشرة سنة من وفاة أبي العباس العزفي قام ابنه الفقيه أبو القاسم بإعلان الثورة بسبتة في عصر الخليفة عمر المرتضى، وبالضبط سنة 1249/647 [46]. ترتبط

41- الصفدي، **الوافي**، 11/6، نقلاً عن **تحفة القادم** لابن الأبار.

42- من أسرة سبتية عريقة، كان أبوه أبو عبد الله محمد عالماً محدثاً قاضياً وكذلك أجداده؛ المقري، **أزهار الرياض**، 374/2-375. وانظر ترجمة أبي العباس العزفي عند : الرعيني، **البرنامج**، ص 42-46؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، 349/7؛ أحمد بابا، **نيل الابتهاج**، القاهرة، 1315 هـ، ص 63؛ الزركلي، **الأعلام**، 218/1.

43- يتعلق الأمر بكتاب **دعامة اليقين في زعامة المتقين**، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط، خدمة الكتاب، 1987.

44- لم يتمكن أبو العباس العزفي من إكمال هذا الكتاب فأتمه بعده ابنه أبو القاسم. المقري، **أزهار الرياض**، 375/2-376.

45- والواقع أن هذا الاقتراح لم ينل الاهتمام إلا في بداية عصر المرينيين، خاصة في عهد السلطان أبي يعقوب يوسف الذي زكى هذا الاحتفال سنة 1292/691، ثم تبناه المرينيون فيما بعد؛ المقري، **أزهار الرياض**، 39/1، 243.

46- مجهول، **الحلل الموشية**، ص 168.

أسباب هذه الثورة بالظروف العامة التي أصبح المغرب يجتازها بسبب عجز الموحدين وتنامي الحركة المرينية. أما في الأندلس فلم تستطع إمارة ابن هود أن تضبط الأمن، ولا أن ترد على استفزازات النصارى المتكررة. ففي غضون عدة سنوات توالى سقوط مدن الأندلس الواحدة تلو الأخرى؛ ففي سنة 1238/635 سقطت بلنسية في يد خايمي الأول ملك أراغون الذي تمكن من أخذ مرسية أيضا سنة 1243/640 ، وفي سنة 643/ 1246 حصلت صدمة مؤلمة لأهل العدوتين بسقوط مدينة قرطبة في يد فردناند الثالث. ثم اشتد ضغط النصارى فسقطت جيان وشاطبة وشرق الأندلس كله في نفس سنة 1246/643؛ ولم تفتأ أن حلت الكارثة الكبرى باستسلام مدينة إشبيلية سنة 1248/646 ، وفي إثر ذلك انتزع ألفونصو الثالث ملك البرتغال مدينة شنتمرية الغرب من يد الموحدين سنة 1249/647 [47].

كان لهذه الهزات المتوالية والانتكاسات المروعة بالأندلس بالغ الأثر على مدينة سبتة، بحكم موقعها وبحكم ارتباطها القوي بالأندلس، باعتبارها الجسر الحضاري الذي يربط المغرب بها، خاصة وأن مهاجري الأندلس كانوا يقصدونها فمنهم من يستقر بها ومنهم من يغادرها بعد مدة. وكان لسقوط إشبيلية بالخصوص الأثر المباشر على سبتة لأنها استقبلت أعداداً من النازحين الذين سرعان ما تمكن بعض زعمائهم من الانخراط في الشأن السياسي للمدينة.

أما الأوضاع الداخلية بالمدينة فاتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار السياسي منذ أن خلع أهل سبتة طاعة الموحدين سنة 1232/630 وما تلا ذلك من تطورات على عهد أبي علي بن خلاص.

أحس أهل سبتة بهول التطورات المتلاحقة من حولهم، خاصة وأن مدينتهم صارت ضحية للفوضى من جديد بعد موت ابن خلاص وعجز الوالي الذي حل محله وهو ابن الشهيد الهنتاتي عن تسيير أمورها. وتبين للسكان أن المحاولات المتكررة لضبط أحوال المدينة باستقلال عن سلطان الموحدين لم تؤد إلا لمزيد من التردي، فانعقد عزم بعض زعمائها على خوض تجربة تصحيحية، وهذا ما دفع قائد البحر أبا العباس بن

47- الطيبي، أمين توفيق، "بنو العزفي أصحاب سبتة"، ضمن : **دراسات في تاريخ مدينة سبتة الإسلامية** ، طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية، ص. 68-69 .

حجبون الرنداحي[48] إلى التفكير في تنظيم ثورة للإمساك بزمام الأمور بتنسيق مع الفقيه أبي القاسم العزفي كبير أهل سبتة آنئذ، فتحرك رجال الرنداحي ليلة 27 رمضان 1250/647 وقتلوا شقاف قائد فحص إشبيلية الذي لجأ إلى سبتة بعد أن قام بدور ملموس في استسلام إشبيلية، وقتل عددٌ من مرافقيه من الجند الأندلسيين، ثم تحركت العامة فقتلت أبا عمر بن أبي خالد الإشبيلي متولي المكوس.

وأمام تفاقم الوضع وخروجه عن سيطرة الإدارة الحفصية قرر الوالي ابن الشهيد الهنتاتي الفرار بجلده والتحق بتونس بحراً عبر الأندلس، وتمت للثوار السيطرة على المدينة، فبادر أبو القاسم العزفي إلى إلغاء بيعة الحفصيين، وأعلن من جديد بيعة مدينة سبتة للخليفة المرتضى الموحدي الذي كان وصوله إلى السلطة بمراكش قد أنعش آمال الكثيرين في قدرة الدولة الموحدية على استعادة زمام المبادرة.

خلاصة :

يتبين من خلال تتبع ثورات المدن في العصر الموحدي أن المدينة الوحيدة التي كانت انتفاضاتها متتالية هي مدينة سبتة، وذلك لموقعها الذي جعلها شديدة التأثر بما كان يقع في الأندلس من تطورات، وبسبب سيطرة نخب أندلسية قوية بها كانت تترجم حالة التقلب السياسي وعدم الاستقرار الذي ميز الأندلسيين. بينما يلاحظ أن المدن المغربية الأخرى قد عرفت استقراراً وخضوعاً للدولة الموحدية ولم تعرف انتفاضات مماثلة إلا من سلا وداي.

في الواقع فقد كانت الحركية القبلية أكثر استعداداً للقيام بثورات وانتفاضات من المدن التي مالت طبيعتها إلى قدر من الضبط، وأدى امتزاج سكانها إلى تفكك العصبيات، خاصة وأن النخب الحضرية التي كانت مكونة من الفقهاء والمتصوفة كانت تميل إلى تكريس أطروحة عدم الخروج على السلطان تجنباً للفتنة وحقناً للدماء.

48- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 397، ابن خلدون، **العبر**، 348/6.

ثانياً : انتفاضات البوادي والقبائل :

بجانب الثورات التي عرفتها بعض المدن، كانت البوادي مسرحاً لعدد أكبر من الانتفاضات التي أشعلتها القبائل أو بعض المغامرين لأسباب متعددة وفي ظروف مختلفة في عهدي عبد المؤمن وابنه يوسف. وقد أوصل البيدق عددها إلى 31 ثورة، كان بعضها قبل قيام الدولة وهو قليل، وتزامن العديد من هذه الانتفاضات مع الثورة العارمة التي استمرت بين 541-543، ومن البوادي التي شملتها : صفرو متاع بني يزناسن، وفحص آداد بطريق فاس، وجزولة، ولمطة، ودكالة وصنهاجة، وفازاز، وملوية، وتيسغمار، وتافرطا، وإيروجان، وأيت يغز، وأسامر ان بني سنان، وتادلا، وتاجرارت، ومكلاتة، وبني ورياغل، وهرغة وأهل تنمل.

وقد أطلقت على العديد من زعماء هذه الثورات بعض الألقاب، منها ما هو تحقيري، ربما أطلقه الموحدون، ومنها ما كان ألقاباً لأصحابها مثل : مصبوغ اليدين الثائر في نظر أكرسيف، ومحمد السايبة بنواحي فاس، وبومزكيدا بحومة افندغل بتامسنا، وبويكندي بماسة، وبوغيول، أي صاحب الحمار، بتاكرارات، وبووسردون، أي صاحب البغل، بصنهاجة، وعمر البردون، بمكلاتة، وهلال الأصلع بأصرو ن أيت عفيف في يروكان، وأبو قصبة من بني زلدوي.

1- ابن هود الماسي : المهدية المضادة :

من بين الثوار المشهورين في بداية العصر الموحدي شخص يدعى عمر بن الخياط، ولقبته المصادر الموحدية ببويكندي، واتخذ له اسم محمد بن عبد الله، وعرف في المصادر المختلفة باسم ابن هود الماسي[49]، قام بثورة عارمة، منطلقاً من رباط ماسة بالسوس الأقصى الذي كان مقصداً للزهاد، وادعى الهداية فتسمى بالهادي. وهناك بعض عناصر التشابه بين هذه الثورة وثورة المريدين التي اندلعت بالأندلس سنة 539/

49- أخبار ثورته عند البيدق، **أخبار المهدي**، ص 97، 124؛ ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 133-134؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 26؛ ابن خلدون، **كتاب العبر**،6/479-480؛ مجهول، **الحلل الموشية**، ص 121، الناصري، **الاستقصا**، 110/2؛ وذهب الأستاذ مصطفى بنسباع إلى اعتبار الماسي صوفياً، **السلطة ما بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين**، تطوان، 1999، ص 133.

1144، سواء فيما يرتبط بالعلاقة بالتصوف، أو فيما يتعلق بادعاء زعمائهما للهداية، ومع ذلك يحيط بثورة ابن هود الماسي غموض كثيف شأن أغلب ثورات العصر الموحدي، نظراً لقلة واضطراب المعلومات المتوفرة حولها.

كان ابن هود من وسط متواضع بمدينة سلا، لكنه كان ذا طموح سياسي، انضم في بداية الأمر إلى الموحدين وحضر اقتحام مدينة مراكش إلى جانبهم في شوال سنة 1146/541 [50]، ثم توجه إلى السوس في نفس الشهر فأعلن ثورة عارمة استطاعت بعد ذلك أن تعم أغلب مناطق المغرب وتهدد الموحدين تهديداً حقيقياً. وقد جاء توقيتها قريباً من دخول الموحدين إلى مراكش بهدف إرباكهم وضمان حظوظ أوفر لنجاحها، وذلك باستغلال ظروف عدم الاستقرار التي كانت تعم البلاد، وانشغال الموحدين بتمهيد العاصمة.

انطلقت الثورة من سوس وبالتحديد من رباط ماسة، وسرعان ما انضمت إليها كثير من القبائل، منها حاحة ورجراجة وهزميرة وهسكورة الوطاء ودكالة وبني ورياغل وأهل نفيس وهيلانة وبرغواطة، ومدن سلا وسجلماسة ودرعة، وانتفض في نفس الظروف أيضاً أهل سبتة وطنجة وألمرية[51]. فهل كان وراء هذا الاتساع تخطيط وتنسيق بين زعماء الثوار أم نتج فقط عن حالة الاضطراب التي كانت سائدة منذ سقوط مدينة مراكش ؟ على كل حال فقد عمت الثورة حتى «ارتدت سائر البلاد كلها» ولم تبق خاضعة للموحدين سوى مراكش وفاس[52] .

قدمت المصادر ثورة الماسي وكأنها تمت بطريقة مفاجئة، ومن غير الممكن طبعاً أن يفجر الماسي ثورة بهذا الحجم دون أن يسبقها إعداد جيد، لذلك فمن الطبيعي أن يكون قد سبقها إعداد اتخذ طابعاً سرياً، وربما على نطاق واسع، مستغلاً ظروف حصار الموحدين لمراكش، لكن أخبار هذه التحركات لم تطف على السطح نظراً لانشغال الجميع في فصول الصراع الأخيرة بين المرابطين والموحدين.

50- ابن أبي زرع، **روض القرطاس** ، ص 190 .
51- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 97.
52- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 31.

بعد سنتين من اشتعال الثورة أرسل عبد المؤمن إلى ابن هود الماسي عسكراً بقيادة أبي زكريا أنجمار فانهزم أمام الثوار، ثم خرج إليه «الشيخ أبو حفص عمر بن يحيى وأشياخ الموحدين مع طائفة الروم والرماة وغيرهم من الأجناد واستعدوا غاية الاستعداد ... وكان جملة عسكر الموحدين نحو ستة آلاف فارس، ومن الرجالة مثل ذلك، وكان جمع الدعي الشقي سبع مائة فارس ومن الرجالة نحو الستين ألفاً»[53]. وقد تمكنت هذه الحملة من هزم قواته وقتله، فكان ذلك مقدمة لتهاوي انتفاضات المناطق العديدة التي ساندته.

أ- هوية الثورة :

ذكر ابن عذاري أن ابن هود الماسي «قامت بدعوته جموع لا تحصى»[54]. فما هي الدعوة التي التفت حولها كل هذه الجموع بمختلف مناطق المغرب الأقصى ؟ هل هي فقط دعوى الهداية، أم أن لدعوة الماسي مضموناً آخر ؟ وما الذي يفسر فرار السكان من مهدية الموحدين إلى مهدية أخرى ؟

من الضروري التأكيد على أن اختيار ابن هود لرباط ماسة لانطلاق ثورته يحمل في حد ذاته معنى سياسياً واجتماعياً كان الهدف منه الاستفادة من قداسة المكان عند سكان المنطقة منذ قرون سابقة، فقد وصف بأنه «الرابطة العظيمة الشأن المعروفة برابطة ماسة»[55] التي ظل الزهاد يقصدونها للتعبد والاعتكاف على مر القرون. واعتماداً على الشذرات القليلة والأوصاف المقتضبة التي أطلقت على هذا الثائر يبدو أنه كان يميل إلى توظيف الغيبيات، أي نفس الأسلوب الذي استعمله ابن تومرت من قبل.

يبدو أن ابن هود قد انقطع مدة برباط ماسة وانحشر في صفوف من كان يعمره من الزهاد، وذلك ما توضحه الرسالة الموحدية التي أرسلت إلى العاصمة مبشرة بالقضاء على ثورته، إذ اعتبرته «ممن ارتسم برسم الانقطاع عن الناس فيما سلف من الأعوام واشتغل على زعمه بالقيام والصيام آناء الليالي والأيام؛ لبسوا الناموس أثواباً وتدرعوا

53- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 31.
54- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 31.
55- الزهري، **جغرافيا**، ص 117، وأشارت بعض المصادر إلى علاقة رباط ماسة بفكرة المهدي المنتظر منذ القديم، ابن خلدون، **المقدمة**، ص 327؛ الوزان، **وصف إفريقيا**، 90/1

الرياء جلباباً، فلم يفتح الله تعالى لهم للتوفيق باباً ...»[56]. ومع ذلك فمن المستبعد أن يكون الماسي من شيوخ التصوف، أو أن تكون ثورته ذات ملامح صوفية، لأن الفترة التي ثار فيها لم يكن التصوف فيها قد أصبح قوة منظمة في المغرب الأقصى، ولا تياراً قوياً يستطيع أن يقود ثورة كبيرة بحجم ثورة الماسي، هذا إلى جانب صمت المصادر الصوفية عن ذكره أو مجرد الإشارة إليه أو إلى ثورته. ونعتقد أن الموحدين ربطوا بين الماسي والزهد على أساس علاقته برباط ماسة وتزهده فيه فقط.

لاشك أن كلاً من ثورة المريدين بغرب الأندلس وثورة الماسي قد وجهتا موقف الموحدين حول المتصوفة لمدة لا بأس بها، وأدت بهم إلى التخوف من كل من تبدو عليه ملامح الصلاح خاصة إذا كان الناس يجتمعون حوله، فاشتدت مراقبتهم لشيوخ التصوف وأدى الأمر إلى استدعاء بعضهم إلى مراكش أو إشخاصهم إليها تحت المراقبة.

2- ثورات برغواطة :

كانت قبيلة برغواطة قد تلقت ضربة قوية من المرابطين، ويبدو أنها قد تحولت منذ ذلك الحين إلى المذهب السني، وربما قبل ذلك بمدة. ولم تقم لها قائمة منذئذ، إلى أن عادت إلى التحرك من جديد سنة 541 /1146 بمشاركتها في الثورة العارمة التي أشعلها ابن هود الماسي، حيث وجه عبد المؤمن إليها حملة عسكرية بقيادة أبي حفص عمر الهنتاتي فهزموه ونهبوا أخبيته وسلاحه، وأسروا ولده وجاريته[57]. وعندما توجه يحيى بن أبي بكر الصحراوي جنوباً بعد سيطرته على سلا، استقبله برغواطة «فأكرموه على وجه أن يقعد معهم، ثم خرج عنهم يريد دكالة»[58].

وبعد أن قمع الموحدون ثورة الماسي توجهوا لتصفية ثورات باقي المناطق، فخرج عبد المؤمن على رأس جيش موحدي سنة 1148/543 «إلى غزو برغواطة فكانت بينه وبينهم حروب عظيمة هزم فيها عبد المؤمن، ثم كانت الكرة عليهم، فأجال فيهم

56- المقري، **نفح الطيب**، 5/187- 188؛ أحمد عزاوي، **رسائل موحدية**، ص 56-60.
57- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 98، 101.
58- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 99.

السيف، ولم يبق منهم إلا من لم يبلغ الحلم»[59]. بينما ذكر البيدق أنهم وحدوا «وخرج إليهم أبو سعيد يخلف بن الحسن أتيجي وعبد الله بن فاطمة وعمر ابن أج لجوط فمضوا حتى ساقوا حروتهم وزكاتهم، وما أخذوا لأبي حفص من السلاح والأخبية، وساقوا ولده وجاريته»[60].

لا شك أن بقايا البرغواطيين قد عزموا على متابعة العصيان، فنجدهم سنة 1149/544 يشاركون في عصيان جديد، ففي هذه السنة ثار بحومة افندغل بتامسنا ثائر يعرف بومزكيدة، فبايعه برغواطة وقبائل كثيرة من البربر، وظل يحارب الموحدين إلى أن خرج إليه جيش على رأسه أبو الحسن أتيكي وعبد الله بن فاطمة فهزما جموعه وظفرا به، «فقتل وحمل رأسه إلى مراكش، وقتل معه خلق كثير من البربر»[61]. يدل اسم بومزكيدة، أي صاحب المسجد، على ملمح ديني لثورته. ولاشك أنه كان ملمحاً إسلامياً لا علاقة له بنحلة برغواطة القديمة التي اندثرت. وسيعود القائد عبد الله بن فاطمة مرة أخرى إلى تامسنا في حملات الوعظ والاعتراف ليقتل من أهلها 600 من الذين تضمنتهم لائحة القتل «في تيط ان واكرامت فيهم فرحيل متاع برغواطة»[62].

وبفشل هذه الانتفاضة تبخرت آمال قبيلة برغواطة ودخلت في طي النسيان واختفى اسمها من المصادر بالتدريج. ونعتقد أن اختفاء اسمها يغري بالبحث عن الأسباب الكامنة وراءه.

3- ثورات صنهاجة الشمال :

أ- ثورة مرزدغ الغماري :

على إثر وفاة الخليفة عبد المؤمن بن علي الگومي أعلنت بعض قبائل غمارة الثورة على الدولة الموحدية مستغلة غياب هذا الخليفة الشديد الذي قمع خلال عهده العديد من الثورات في جميع أنحاء دولته الشاسعة. وقد انطلقت ثورة غمارة

59- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 190.
60- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 101.
61- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 191-192؛ البيدق، **أخبار المهدي**، ص 124.
62- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 104.

سنة 1164/559 أي في السنة الموالية لوصول يوسف بن عبد المؤمن إلى السلطة، بزعامة شخص يدعى مرزدغ الغماري الصنهاجي، ينتمي إلى صنهاجة مفتاح، حسب ابن أبي زرع. وقد أورد البيدق، الموالي للموحدين، اسمه بصيغة التصغير "مريزدغ" تحقيراً له، وتنعدم في المصادر معلومات عن هوية الرجل ومنطلقاته.

كان مرزدغ من شيوخ وكبراء صنهاجة وقد أعلن عصيانه في وكران[63]، ثم تغلب على المنطقة المجاورة له بمن التف حوله من الجموع الغفيرة من صنهاجة وغمارة وأوربة، وحاول توسيع دائرة نفوذه إلى الجنوب، فزحف في اتجاه مدينة فاس، ودخل إلى مدينة بني تادوا، على مقربة منها، فعاث فساداً وقتل كثيراً من أهلها لرفضهم الانصياع له.

تميز هذا الثائر عن غيره من ثوار عصر الموحدين بإقدامه على ضرب السكة باسمه، وكتب عليها «مرزدغ الغريب، نصر الله قريب»[64]، مما يعطي الانطباع بأن ثورته كانت تحمل مشروعاً سياسياً وأفقاً أوسع من غيرها.

تختلف المصادر حول نهاية مرزدغ ، فابن أبي زرع يقول إنه قتل وحمل رأسه إلى مراكش، لكن الراجح ما ذكره البيدق المعاصر للأحداث والمقرب من الموحدين، إذ قال أن الخليفة يوسف بن عبد المؤمن أرسل إلى الثوار جيشاً بقيادة الشيخ يوسف بن سليمان (من أهل الجماعة)، فقاتلهم حتى بدد قواتهم، ثم أذعن مرزدغ للتوحيد، وسُمح له بالجواز إلى الأندلس، فنزل قرطبة[65]، ولم يرد له ذكر بعد ذلك.

ليس مستبعداً أن يكون الموحدون قد سلكوا مع الثائر الغماري مسلك العفو، اعتباراً لمكانته في قومه، وللحيلولة دون احتقان الوضع في المنطقة، في وقت كان على الخليفة الجديد فيه أن يحسن ترتيب أوراقه لمواجهة تحديات الحكم.

63- وردت عند البيدق واكرارن، **أخبار المهدي**، ص 126.

64- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 209. ونشير إلى عدم العثور لحد الآن على أي قطعة نقدية لهذه السكة. وتظل إشارة القرطاس هي المعتمدة في إثباتها.

65- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 126.

ب- انتفاضة سبع بن منغاد بن حيان :

لم تكن قد مرت على القضاء على ثورة مرزدغ الغماري إلا سنتان حتى اشتعلت الثورة من جديد في جبال غمارة، وتحديداً بين قبيلة صنهاجة التي كانت كبرى قبائل المنطقة. وقد تزعم العصيان الجديد سبع بن منغفاد الذي لم تقدم كتب التاريخ أي معلومات عنه هو أيضاً، وقد تمكن من بسط نفوذ حركته على المنطقة الممتدة من وسط غمارة إلى سبتة، وأخذ يعيث فيها فساداً ويقطع الطرق للحصول على دعم مادي لحركته، كما أمعن في قتل وسبي من لم يخضع له، ووصل تهديده غرباً إلى منطقة الهبط فزرع الرعب في سكان قصر كتامة.

ان نشوب هذه الثورة سنة 561 أو 1167/562 [66] في منطقة حساسة وفي ظرف حرج يعتبر تحدياً للخليفة الجديد أبي يعقوب يوسف بن عبد المومن (558-580 /1163-1184)، وتهديداً حقيقياً للدولة الموحدية ينذر بفصلها عن الأندلس، خاصة بعدما اختار الثوار التوجه غرباً بدل التوجه جنوباً نحو فاس كما فعل مرزدغ من قبل.

أمام قوة الثوار وإصرارهم بدأ إعداد الموحدين لحملة عسكرية قصد معالجة التطورات المتسارعة التي أصبحت هذه الثورة المتأججة تفرضها. ونظراً لاتساع رقعة العصيان اقتضت خطة الموحدين الالتفاف عليه من جهتين، حيث أرسل الخليفة جيشاً بقيادة أبي سعيد يخلف بن الحسين إلى بلاد صنهاجة من جهة قلعة علودان (الجبهة الغربية)، في حين توجه جيش آخر بقيادة الشيخ أبي حفص عمر الهنتاتي من ناحية أخرى، ودارت بين الجيشين والثوار معارك طاحنة فرضت على الموحدين تعزيز قواتهم، فتدخل الخليفة على رأس جيش آخر بمساعدة أخويه الأميرين عمر وعثمان ابني عبد المؤمن. وقد زاد من صعوبة مهام الجيوش الموحدية طبيعة المنطقة الجبلية، خاصة عندما اعتصم ابن منغفاد بجبل الكواكب (جبل تيزران)[67]، ولكن تقدير الموحدين لخطر هذه الثورة وإصرارهم في القضاء عليها جعلهم يستميتون في محاربتها مستغلين ظروف فصل الصيف وشهر رمضان، وفعلاً تمكنوا من إلحاق الهزيمة بالثوار، وألقت

66- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 210؛ ويُنظر، أيضاً، ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 307.

67- أعلى قمة بجبال غمارة، تقع بين بادس وترغة.

بعض القبائل الغمارية في أعقاب ذلك القبض على سبع بن منغفاد، وسلمته للموحدين الذين قاموا بقتله. ثم طلبت القبائل الغمارية والصنهاجية الثائرة إثر ذلك الصفح من الموحدين، وكان المفاوض عنها عمران بن منغفاد ابن أخي زعيم الثورة المقتول، فأجيبت إلى ما طلبت. وتم الفراغ من قمع الثورة في أوائل شوال 562/غشت1167.

تؤكد المصادر أن الموحدين غنموا في هذه الحملة غنائم هائلة من الدواب والماشية، مما كان سبع بن منغفاد قد جمعه من القبائل المعارضة له، كما أسروا حوالي 4000 شخص. وبسبب طبيعة وحجم الانتصار على ثورة غمارة عسكرياً وسياسياً، فقد بادر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بإصدار رسالة مطولة من إنشاء الكاتب أبي الحسن بن عياش مؤرخة بالرابع من شوال 562هـ، بعث بها إلى سائر الموحدين والأشياخ والطلبة بالمغرب والأندلس يخبر فيها بالنصر والقضاء على "الفتنة". ثم اقتضى نظر الخليفة أن يعين أحد مقربيه عاملاً على سبتة وغمارة وبلاد الهبط لضبط أمورها، فوقع اختياره على أخيه السيد أبي علي الحسن.

ويبدو أن قبائل صنهاجة قد دخلت منذ ذلك العصر في طاعة الموحدين ولم تعد لإعلان العصيان، حيث نجدهم يشاركون في معركة الأرك سنة 1195/591 بعد أن عقد يعقوب المنصور «لمحمد بن منغفاد على قبائل غمارة»[68].

ج- ابن أبي الطواجين الكتامي، من السحر إلى الثورة :

ينتمي الثائر محمد بن أبي الطواجين الكتامي إلى قبيلة كتامة الصنهاجية التي كانت بطونها منتشرة في المنطقة الجبلية الواقعة بها اليوم قبائل آل سريف وبني يسف وسوماتة شمال وشرق قصر كتامة. لم تتحدث المصادر الموحدية ولا المعاصرة لها عن هذا الرجل وثورته، وربما فقدت الإشارة إليه ضمن ما فقد من مصادر العصر الموحدي، لكن المؤكد هو أنه لم يصطدم بالجيش الموحدي رغم توجه عساكر سبتة إليه، لأنه فضل الفرار على المواجهته، والاعتصام في منطقة وعرة ومنعزلة.

68- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 225.

تظهر الإشارات القليلة هذا الثائر في صورة مغامر غريب الأطوار، ولا تتوفر أي معلومات تناقض هذه الصورة، ولا تزال الروايات الشفوية في منطقة الشمال تتداول بعض أخباره في شكل أسطوري إلى اليوم في علاقته بالولي مولاي عبد السلام بن مشيش.

نشأ ابن أبي الطواجين فيما يبدو بمدينة قصر كتامة التي كانت أسرته تقيم بها. وذكرت المصادر أن أباه كان يشتغل بأمور السحر والشعوذة والكيمياء، فتعلم ابنه هذا عنه تلك الصنعة حتى برع فيها[69]، ثم استغل بداية تدهور أمر الموحدين وأعلن العصيان بالمنطقة الجبلية الواقعة شمال القصر الكبير في حدود سنة 1225/622، وصار له بها أتباع كثيرون من مختلف القبائل الجبلية، لكنه نزل على قبيلة بني سعيد، وتمكن من بسط نفوذه على المنطقة، واستغل الإشاعات عن تعاطيه للسحر والشعوذة والإتيان بالخوارق في التأثير على هذه القبائل، وتمادى في هذا السبيل حتى وصل به الأمر إلى إعلان النبوة وتشريع الشرائع، وكان يدعي أيضاً الاتصال بالجن، فأغرى أتباعه بذلك واستسلموا له، إلى حد أنه صار مطلق اليد في التصرف في المنطقة تصرفات غريبة، ومن ذلك أنه أصبح يفرض على القبائل الخاضعة له أن تسلمه بناتها.

لم تذكر المصادر شيئاً عن مضمون دعوة ابن أبي الطواجين والشرائع التي شرعها، ولا ندري هل كان هدفه إحياء دور قبيلة كتامة بالمنطقة والذي توقف بمجيء المرابطين، أم أن الأمر كان يتعلق فقط بمغامرة شخصية على شاكلة المغامرات السابقة التي عرفتها منطقة غمارة منذ ظهور المتنبي حاميم الغماري في القرن الرابع الهجري/10 م. وعلى كل حال فإن ثورة ابن أبي الطواجين لم تدم طويلاً، خصوصاً بعد تماديه في ارتكاب التجاوزات الأخلاقية واصطدامه بحركة التصوف بالمنطقة، ولا نستبعد أن يكون أبرز أولياء وزهاد المنطقة الجبلية وهو مولاي عبد السلام بن مشيش الإدريسي الحسني قد قام بدور ما في وجه انحرافات هذه الحركة، فأغرى ابن أبي الطواجين بعض أتباعه بقتل هذا الشيخ[70]، فاغتالوه سنة 1228/625 بجبل العَلَم[71]. ولم

69- ابن خلدون، **العبر**، 297/7.
70- محمد العربي الفاسي، **مرآة المحاسن**، الدار البيضاء، دار النجاح الجديدة، 2003، ص 260.
71- يوجد هذا الجبل بقبيلة بني عروس على بعد حوالي 70 كلم جنوب غرب تطوان، وبه ضريح الشيخ مولاي عبد السلام بن مشيش، الذي يعتبر من أشهر مزارات شمال المغرب.

يطل الأمر بعد ذلك بابن أبي الطواجين فاغتيل أثناء وجوده بوادي لَوْ سنة 1229/623 على يد شاب من قبيلة بني سعيد كان الثائر قد أرغم أهله على تقديم إحدى بناتهم إليه، وقد تنكر هذا الشاب في هيئة فتاة وتمكن من طعنه بخنجر فقتله[72].

كانت قبيلة بني سعيد في ذلك الوقت من أشد القبائل الغمارية تعلقاً بدعوة ابن أبي الطواجين، حتى بلغ من تعلقها به أن طالبت بتسليمها جثته لدفنه عندها، بعد أن قررت قبيلة بني حسان إحراقها. وبموته انتهت فصول زعامة بدت شاذة في الإشارات القليلة حولها، وكانت واحدة من زعامات قبلية أخرى مناوئة للموحدين لقيت مصيراً مماثلاً.

4- ثورات بلاد السوس :

كانت بلاد السوس من بين المناطق التي شهدت اضطرابات عديدة منذ ثورة الماسي، ولا نستبعد أن يكون الانتماء الصنهاجي لقبيلة جزولة وراء حالة عدم الاستقرار التي شهدها الإقليم ضداً على حكم المصامدة.

أ- ثورة أبي قصبة الجزولي :

تزعم عبد الرحمن الجزولي المعروف بأبي قصبة ثورة قوية ضد الموحدين في السنوات الأولى لخلافة محمد الناصر (595-1199/610-1213). وتأتي ثورته في سياق عدد من الثورات والانشقاقات عرفتها الدولة الموحدية في أوج قوتها، حيث انتفضت كثير من قبائل المغرب الأقصى معبرة عن رفضها للحكم الموحدي، لكن الموحدين فضلوا خيار المواجهة الحاسمة لاستئصال كل محاولة للخروج عن سلطتهم أو تهديدها، وتمكنوا بذلك من المحافظة على وحدة البلاد وإفشال حركات التمرد التي كان بعضها قوياً فعلاً.

أعلن الجزولي ثورته سنة 597-1201 [73] بمنطقة السوس، وتحديداً بحصن تيونوين الذي لم يتردد المؤرخ ابن عذاري في وصفه بأنه «على قديم الزمان مجبول من فيه من

72- الناصري، **الاستقصا**، طبعة وزارة الثقافة، الرباط، 2001، 211/2.

73- عبد الواحد المراكشي، **المعجب**، ص 451-449.

أهله على الشقاق والارتداد»[74]، ربما لأنه احتضن في وقت قصير ثورتي الجزولي وابن الفرس بعده.

اهتم عبد الواحد المراكشي بأخبار مواجهات الموحدين مع هذه الثورة، بينما اختزلت باقي المصادر أخبارها أو أهملتها. ونلمس من الإشارات المقتضبة حولها أنها شكلت تهديداً فعلياً للدولة الموحدية نظراً لالتفاف جموع غفيرة من أهل منطقة السوس والقبائل المجاورة حول الجزولي وتمكنهم من إلحاق الهزيمة بعدة حملات عسكرية موحدية، فلم يزل الموحدون «يجهزون إليه العساكر بعد العساكر، وفي كل ذلك يهزمهم إلى أن بعثوا بعثاً من الموحدين والغز وأصناف الجند»[75].

لا ندري هل كانت تلك الهزائم بسبب قوة أتباع الجزولي وتنظيمهم المحكم، أم أن الأمر يعود إلى سوء تقدير الموحدين لقوة هذا التمرد واكتفائهم بإرسال حملات صغيرة.

لقد جاء قيام هذه الثورة في وقت كان فيه الخليفة محمد الناصر منشغلاً بالحركة إلى بلاد رجراجة[76]، مما جعله يكتفي بإرسال حملات ربما كان الهدف منها هو التشويش على هذه الثورة في انتظار تنظيم حملة قوية. وفعلاً، نظمت حملة تطلبت أعداداً ضخمة وتجنيداً لمختلف فرق الجيش الموحدي حيث أكد ابن عذاري أنه «لم يبق من الموحدين أحد في حال ثورته إلا استقر بهذه البلاد في قتاله»[77].

وسارت الحملة الموحدية الضخمة إلى بلاد السوس سنة 1201/598، وبدأت بإنذار المصامدة وغيرهم من القبائل المجاورة وتحذيرهم من عواقب مساندة الجزولي، وترغيبهم في لزوم الطاعة للمخزن الموحدي. فتحركت قبائل عدة وانضمت إلى الجيش الموحدي، مسهلة عليه نسبياً مهمة القضاء على ما تبقى من قوات أبي قصبة الجزولي. وقد أثر ذلك سلباً على البناء البشري لحركته، فوقع تصدع أدى إلى انفضاض أغلب الجموع من حوله، ووقع قتل كبير في من تبقى من أتباعه، وقبض عليه وقتل واحتز رأسه وحمل إلى مراكش ليعلق على باب الشريعة على العادة المتبعة عند الموحدين.

74- **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 348.
75- عبد الواحد المراكشي، **المعجب** ، ص 449.
76- ابن عذاري، **البيان المغرب** ، ص 239، 348.
77- **البيان المغرب** ، ص 348.

لا نعرف شيئاً عن المضمون الثوري لهذه الانتفاضة التي لم يظهر من خلال الإشارات القليلة حولها إلا وجهها القبلي، في حين يقدم ابن عذاري إشارة سريعة مفادها أن الجزولي كان مولعاً بالسحر، مما يدفعنا إلى التساؤل حول دور السحر والغيبيات في عدد من ثورات العصر الموحدي، فهل كان لها حضور فعلي في برامج الثوار، أم هي مجرد اختلاق من الرواة. على كل حال، ومن خلال تحليل النماذج المختلفة للثوار الذين كانوا يمتون إلى ثقافة العصر بصلة، فإننا لا نستبعد لجوءهم إلى هذه العناصر لتقريب العامة والتقرب إليهم.

لا يبعد أن يكون الجزولي زعيماً قبلياً استفاد من قوة العصبية الصنهاجية، وربما حاول رص صفوفها عن طريق تستخدام العنف، كما يدل على ذلك اللقب الذي كان يطلق عليه باللسان الأمازيغي والذي معناه «ابن الجزارة»[78].

وفي المقابل، فإن الموحدين لم يكن أمامهم سوى خيار المواجهة لهذا التحدي الكبير في منطقة كانت حساسة بالنسبة لدولتهم، باعتبار أن القبائل المصمودية فيها كانت تشكل العمق القبلي للدولة ومصدر قوتها البشرية وأنها انساقت وراء تمرد قيادته ولحمته من القبائل الصنهاجية.

ورغم قصر المدة التي استغرقتها هذه الثورة، فإنها شغلت الموحدين وشوشت على بعض مشاريعهم في ضبط الأمن، خاصة في الجبهات المفتوحة في كل من الأندلس وإفريقية، حيث نرى أن الموحدين قد تمكنوا من فتح جزيرة ميورقة بعد أسبوع فقط من القضاء على ثورة الجزولي.

ب- ابن الفرس الخزرجي، الثائر القحطاني :

تتخذ ثورة هذا العالم الأندلسي ضد الموحدين سمة خاصة، فقد كان أبو القاسم عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحيم بن الفرس الخزرجي المعروف بالمهر، عالماً أندلسياً شاباً من أعيان غرناطة لم يتجاوز سنه 36 سنة، كان جليل القدر بين أهل بلده، لغوياً أديباً شاعراً، موصوفاً بالذكاء المفرط وسرعة البديهة والتقدم في الفلسفة

78- عبد الواحد المراكشي، **المعجب** ، ص 449.

والعقليات والعلوم القديمة. درس بالأندلس على عدد من علمائها منهم قريبه بالمصاهرة العالم الشهير عبد المنعم بن عبد الرحيم بن الفرس الذي كان مقرباً جداً من الموحدين[79]

كان أبو القاسم بن الفرس من أصدقاء أبي الوليد بن رشد الفيلسوف، وهو الذي بعثه من قرطبة إلى مراكش ليستطلع له مذهب الصوفي الشهير أبي العباس السبتي الذي طبقت شهرته المغرب آنئذ، وقال له : «إذا رأيت أبا العباس السبتي فانظر مذهبه وأعلمني به. [قال ابن الفرس] : فجلست مع السبتي كثيراً إلى أن حصلت مذهبه، فأعلمته بذلك»[80]. ولا يبدو أن ابن الفرس قد تأثر بتعاليم أبي العباس السبتي، ولا بمواقفه الإيجابية من السلطة الموحدية. وعلى كل حال فإنه قد تقرب أثناء وجوده بمراكش من الموحدين وأتيح له أن يحضر مجلس الخليفة المنصور، وقد صدرت عنه بعض الأقوال في مجلس الخليفة فاختفى عن الأنظار خوفاً على نفسه من عاقبتها، ثم ظهر بعد وفاة المنصور.

تحدثت مصادر ترجمته عن طموحه الجامح إلى الملك، إلى حد أنه كان «جارياً على أخلاق الملوك في مركبه وملبسه وزيه»[81]، مما يؤكد أنه كان ثرياً، ولم يفتأ أن انتهى به المطاف بإعلان الثورة ضد الدولة الموحدية بمنطقة السوس الأقصى. فما هي ظروف وملابسات ثورة هذا الرجل بمنطقة لا تربطه بها آصرة ؟

عاين ابن الفرس أثناء وجوده بمراكش مخلفات ثورة أبي قصبة الجزولي التي كانت قد اندلعت بالسوس سنة 1200/597، وكان يخرج مع بعض أصدقائه لمشاهدة رأس الجزولي ورؤوس أصحابه معلقة بإحدى أبواب المدينة، فكان لا يخفي إعجابه بالثوار، بل ويعبر عن تقديره لهم رغم المصير الذي آلوا إليه، ويصرح بذلك لأصحابه. ويبدو أن ثورة الجزولي قد غذت طموح ابن الفرس في خوض مغامرة طالما حلم بها، وتوسم في فشل هذه الثورة بعض العناصر الصالحة للاستغلال، فانتقل إلى منطقة جزولة وتحديداً إلى حصن تيونوين معقل أبي قصبة الجزولي، وعمل في ظرف دقيق على

79- السيوطي، **بغية الوعاة**، 93/2.
80- ابن الزيات، **أخبار أبي العباس السبتي** ، ص 454.
81- ابن الخطيب، **الإحاطة**، 473/3.

استغلال مشاعر الحقد والنقمة على الموحدين لدى سكان المنطقة نتيجة للعنف والإبادة اللذين تعرضت لهما حركة الجزولي. ومن العوامل التي وفرت له النجاح في جمع أهل المنطقة حوله بأعداد غفيرة مؤهلاته الشخصية وقوة تأثيره وربما ثراؤه، رغم عدم انتمائه إلى المنطقة.

وتقليداً لأغلب ثوار عصره، فقد بحث عن مبرر ديني لثورته فتسمى بالقحطاني الذي ورد ذكره في الحديث النبوي «لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يقود الناس ويملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً»[82]. ويبدو أن اختياره لدعوى القحطانية كان ينطوي على بعد عصبي، فقحطان من عرب اليمن، مثل صنهاجة التي كان النسابون العرب والبربر يرجعونها إلى حمير، يلاحظ إذن أن هناك استثماراً للعصبية في هذه المحاولة، لذلك استهوت دعوته خلقاً كثيراً من أهل جزولة، وأعلن ثورته في حدود سنة 1203/600، وتسمى بالخليفة، وكان أتباعه يحيونه بتحية الملك[83].

كان ابن الفرس هو الآخر يستخدم الشعر كأداة للدعاية السياسية وللتعبير عن مواقفه، فقد وردت له أبيات شعرية يتوعد فيها الموحدين ويدعو إلى نفسه، منها[84]:

قولوا لأبناء عبد المومن بن علي ... تأهبوا لوقوع الحادث الجلل
قد جاء سيد قحطان وعالمها ... ومنتهى القول والغلاب للدول
الناس طوع عصاه وهو سائقهم ... بالأمر والنهي نحو العلم والعمل
فبادروا أمره فالله ناصره ... والله خازي أهل الزيغ والميل

تكشف هذه الأبيات عن بعض شعارات الثورة كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يعتبر شعاراً عاماً ترفعه أغلب الثورات، كما يشير إلى دعوى القحطانية بوضوح.

82- محمد بن سعد، **طبقات ابن سعد**، 12/2، الإمام البخاري، **الجامع الصحيح**، 384/4؛ عبد الرزاق الصنعاني، **المصنف**،388/11؛ الإمام مسلم، **الجامع الصحيح**، 394/2 بروايات مختلفة؛ وانظر حول القحطاني، دراسة رضوان السيد "اليمانية والقحطانية في الإسلام"، ضمن كتابه **الأمة والجماعة والسلطة**، طرابلس، دار اقرأ، ص 223-242.

83- السيوطي، **بغية الوعاة**، 93/2.

84- ابن خلدون، **العبر**، 336/6.

نلاحظ أن ابن الفرس قد استخدم بذكاء فكرة القحطانية وهي صيغة أخرى للمهدوية، ووظفها في وسط جزولة التي كانت فيما يبدو على استعداد لتقبل أن يكون لها مهديها الخاص، بعد نجاح مهدي قبيلة هرغة والمصامدة عموماً. وقد استهوت فكرة المهدوية عدداً من الثوار خلال القرن السادس كابن قسي زعيم ثورة المريدين في الأندلس وابن هود الماسي الذي ثار في عهد عبد المومن وتسمى بالهادي.

-ويجدر بالذكر أن ابن الفرس قد قام هو الآخر بمغامرة مثيرة تمثلت في اختياره وهو العربي الأرومة - لبيئة أمازيغية لإعلان الثورة بها، وسيعرف العصر الموحدي عدة محاولات من هذا الصنف كان مصيرها إلى الفشل مثل محاولة الجزيري السابقة. وقد تزامنت ثورة ابن الفرس مع اندلاع ثورة أخرى بجبال ورغة شمال مدينة فاس، تزعمها رجل يدعى محمد بن عبد الله بن العاضد ادعى أنه فاطمي عبيدي، لكنه قتل بعد مدة قصيرة من إعلان ثورته سنة 1203/600. وكان ابن الفرس ثاني عالم أندلسي يركب مغامرة الثورة ضد الدولة الموحدية في بر العدوة بعد الثائر الجزيري.

كباقي الثورات التي اندلعت ضد الدولة الموحدية، فإننا نجهل كل شيء عن ثورة ابن الفرس من الداخل، سواء عن أفكار صاحبها خلا ما ذكر، أو عن تنظيمها أو عن طبيعة علاقة العالم الأندلسي بالبيئة السوسية. وعلى أي حال فإن نهاية ابن الفرس لم تختلف عن نهايات غيره من الثوار الذين تحدوا الدولة، حيث جهز الموحدون جيشاً لقتاله، وهزمت جموعه ثم حز رأسه ونقل إلى مراكش ليعلق بباب الشريعة إلى جانب رؤوس الثوار السابقين له، وبقي معلقاً في شبكة من حديد مدة عشرين سنة عبرة لمن يعتبر. ومما قيل فيه بعد قتله :

لقد طمح المهر الجموح لغاية   فقطع أعنان الجياد السوابق
جرى وجرت رجلاه لكن رأسه   أتى سابقاً والجسم ليس بسابق

لاشك أن ابن الفرس قد تمكن من نسج علاقات متينة مع بعض أبناء منطقة جزولة أثناء وجوده بمراكش، وربما لمس الاستعداد الاجتماعي للثورة لديهم، خاصة وأن أياً من الثورات التي عرفتها منطقتهم لم يكتب لها النجاح سواء مع ابن هود أو يحيى الصحراوي أو أبي قصبة.

5- الثورة بالنسب الشريف، ابن العاضد العبيدي وولده :

ادعى رجل يدعى محمد بن عبد الله أنه ابن الخليفة العاضد العبيدي آخر خلفاء الدولة الفاطمية بمصر الذي توفي سنة 1169/564 [85]، وأعلن الثورة في جبال ورغة شمالي فاس، فسرح إليه الخليفة محمد الناصر جيشاً فقتله، وعلق رأسه على باب الشريعة بفاس، وأحرقت جثته فسميت الباب باب المحروق، وذلك في سنة 1203/600 [86]. وبعد أكثر من عشر سنوات قام في نفس المنطقة ولده «وادعى أنه الفاطمي، وبايعه خلق كثير من أهل الجبال والبوادي»[87]، وتسمى بالمهدي[88] لكنه لقي نفس مصير أبيه سنة 1215/612 [89].

تعتبر ثورة ابن العاضد أول ثورة باسم آل البيت في العصر الموحدي[90]. ولا شك أن الأسباب التي جعلت الرجلين يختاران إعلان ثورتيهما بجبال ورغة شمالي فاس هي ما عرف عن منطقة غرب غمارة من احتضان للأسر الإدريسية وتفرقها بين قبائلها منذ أن أجلي الأدارسة عن مدينة فاس في القرن الرابع الهجري/10م، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه المنطقة «تنقاد للحسنيين وتعظمهم تعظيماً مفرطاً»[91].

إن اللامبالاة التي تعاملت بها المصادر مع هذه الثورة بالخصوص تؤكد أن صداها كان ضعيفاً نسبياً وأنها لم تشكل تهديداً قوياً للموحدين.

وبالنسبة لفشل كل هذه الثورات التي أعلنت باسم القرشية فإن ابن خلدون بعد وقوفه على تجارب متعددة في هذا الصدد قرر «أنه لا تتم دعوة من الدين والملك إلا

85- محمد بن علي بن حماد، **أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم**، تحقيق التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، القاهرة، دار الصحوة، 1401هـ، ص 108-109.

86- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 271؛ الجزنائي، **جنى زهرة الآس**، ص 43.

87- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 272.

88- ابن خلدون، **العبر**، 337/6.

89- عبد الواحد المراكشي، **المعجب** ، ص 329؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، 243/3؛ النويري، **نهاية الأرب**، ص 232 .

90- تكرر الخروج بنفس الدعوة بغمارة في نهاية المائة السابعة على يد «رجل يعرف بالعباس وادعى أنه الفاطمي، واتبعه الدهماء من غمارة، ودخل مدينة فاس عنوة وحرق أسواقها، وارتحل إلى بلد المزمة فقتل بها غيلة ولم يتم أمره»، ابن خلدون، **المقدمة**، ص 409.

91- عبد الواحد المراكشي، **المعجب**، الرباط، 1938، ص 120.

بوجود شوكة عصبية تظهره وتدافع عنه من يدفعه حتى يتم أمر الله فيه. وقد قررنا ذلك من قبل بالبراهين القطعية التي أريناك هناك، وعصبية الفاطميين بل وقريش أجمع قد تلاشت من جميع الآفاق، ووجد آخرون قد استعلت عصبيتهم على عصبة قريش إلا ما بقي بالحجاز»[92].

وهذا يؤكد أن الثورات بالمغرب قد اتخذت اتجاهاً أكثر نضجاً وارتباطاً بالبيئات الاجتماعية التي أصبحت قادرة على حكم نفسها، ولم يعد للمغامرين الغرباء أي فرصة للنجاح لافتقارهم إلى الأرضية الاجتماعية، وتقدم التجارب المرابطية والموحدية والمرينية خير مثال على حركية العصبية القبلية في بناء الكيانات السياسية القوية بالمغرب الوسيط، ولعلها كانت الأرضية الصلبة لنظرية ابن خلدون. أما إذا تناولنا نماذج أخرى فقد يكون من الضروري التأكيد على نسبية هذه النظرية أو قصورها في التفسير.

ج- ثورة علي بن يدر الهنتاتي :

كان علي بن يدر الهنتاتي الزكندري من بني يدر الذين ذكر ابن خلدون أنهم يزعمون أن نسبهم يعود إلى عرب الفتح[93]، ونقل عن أحدهم أنهم من سلالة أبي بكر الصديق رضي الله عنه[94]. وبغض النظر عما أثير عن أصله من شكوك فانتماؤه من ناحية النسبة القريبة مؤكد إلى قبيلة هنتاتة، التي كانت من أكثر القبائل الموحدية حماساً للمشروع الموحدي ودعماً له، وهي القبيلة التي قدمت عدداً لا بأس به من قواد الجيش الموحدي.

لم يكن ابن يدر بعيداً عن أوساط الموحدين، فقد كان من قرابة وحاشية ابن يونس الهنتاتي وزير المرتضى الموحدي، وكان هذا الوزير ينتقد تصرفات الخليفة المرتضى علانية، فلما نشبت ثورة ا بن يدر في إقليم السوس الأقصى سنة 1253/651 كانت بينه

92- ابن خلدون، **المقدمة**، ص 480 .
93- ابن خلدون، **العبر**، 137/6.
94- ابن خلدون، **العبر**، 137/6. وكانت أسرة هنتاتية شهيرة أخرى هي أسرة أبي حفص عمر إينتي تدعي الانتساب إلى عمر بن الخطاب.

وبين ابن يونس الهنتاتي مكاتبات أدت إلى مقتله على يد المرتضى[95].

لقد استغل ابن يدر هو الآخر ظروف الارتباك والاستياء التي عرفها المغرب من جراء تدهور الدولة الموحدية، واجتمع حوله كثير من القبائل الأمازيغية من أهل السوس ومن قبائل جزولة ولمطة وصنهاجة وعرب الشبانات وذوي حسان الذين استقدمهم من شرق المغرب، وقام بإجلاء عمال الموحدين عن المنطقة وتهديم تارودانت قاعدة الإقليم. وكان يدير ثورته من قلعة تانصاصت، كما كان يلجأ أحياناً إلى حصن تيونوين الشهير بانتفاضات أهله ضد الموحدين[96].

استمرت ثورة علي بن يدر إلى أن قتل على يد بعض العرب من حلفائه بعد تغاير بينه وبينهم في نفس سنة سقوط الدولة الموحدية أي 1270/668.

كانت هذه الثورة انتفاضة إقليمية محضة تزعمها ثائر مغمور كان مدفوعاً بطموحه وحماسه، ولم تستند فيما يبدو إلى أي مشروع إيديولوجي واضح على ما يبدو[97]، ولا يبعد أن يكون ابن يدر قد أراد نقل السلطة إلى قبيلة هنتاتة بعد أن عجز بنو عبد المؤمن عن الحفاظ على الدولة. ومما يؤكد هذا التوجه أن ابن يدر كان يستعمل نفس الأعلام التي كان مقاتلوه يغنمونها من الجيش الموحدي[98]، وهذا يعني أن ثورته كانت من داخل النسق القبلي الموحدي وليس من خارجه.

خلاصة :

لا شك أن الثورات التي توقفنا عندها كانت أقرب إلى مغامرات جازف بها أصحابها في ظروف غير واضحة بما يكفي في المصادر، ولم تكشف لنا جميع خلفياتها ومبادئها، خاصة وأن تاريخها قد كتب أغلبه من زاوية نظر رسمية موحدية، أو من زاوية مؤرخين كانوا ينظرون باستمرار بعين الريبة إلى الثورات المختلفة باعتبارها فتناً. لكن من الأكيد أن العنف الذي تبناه الموحدون والمذهب الذي رفعوه ولدا شعوراً

95- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 405، 408؛ ابن خلدون، **العبر**، 543/6، 572.

96 – سبقت الإشارة إلى أنه انطلقت منه ثورة أبي قصب الجزولي سنة 597 هـ، وابن الفرس الخزرجي سنة 600 هـ.

97- محمد المنوني، "إمارة بني يدر بسوس"، مجلة **دراسات**، كلية الآداب بأكادير، ع 1، 1987، ص 27-34 .

98- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 267 .

بالكراهية ضدهم في أوساط قبلية عديدة خاصة منها قبائل صنهاجة الشمال وصنهاجة الجنوب، وكذا القبائل المصمودية نفسها، وقد تمكن بعضها من التعبير عن ذلك في شكل انتفاضات وثورات قبلية عاتية أو ضعيفة، وربما بقيت أخرى تنتظر فرصاً أكثر ملاءمة وتراقب الوضع بتحفظ.

يتطلب فهم هذه الثورات جميعاً وضعها في سياق أوسع يستحضر الخلفيات الفكرية والشخصية لأصحابها، كما يلم بطبيعة الأوساط القبلية التي مثلتها ويربطها من ثم بالتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خلال القرنين السادس والسابع بالمغرب والأندلس، وباستراتيجية الدولة الموحدية في تأسيس سلطة قوية التمركز ودولة موحدة غير قابلة للتساهل مع الانتفاضات حتى وإن كانت في أبعد الأطراف، كل هذا شكل ضغطاً على النزعات القبلية التي ظلت عصية على التأطير السياسي المركزي، وقد ظل التناقض الإيديولوجي بين الموحدين والمجتمع بسبب التومرتية مبرراً دائماً لإعلان العصيان. ولا شك أن انشغال الموحدين بمواجهات بإفريقية والأندلس كان من جانبه مشجعاً للثوار والمنتزين على إعلان ثوراتهم على مقربة من قاعدة الدولة، والتحصن بالمناطق الجبلية الوعرة، دون أن ننسى طبعاً السعي الحثيث للقبائل الصنهاجية بالشمال لاستعادة المبادرة السياسية. ويبدو أن جميع هذه الثورات لم تحمل مبادئ أو أفكاراً قادرة على مزاحمة إيديولوجية الموحدين، فظلت رهينة توازن القوة المادية بينها وبينهم.

الفصل الثالث

العقوبات في عصر الموحدين

تراوح نظام العقوبات في العصر الموحدي بين عقوبات شرعية وأخرى مخزنية؛ وإذا كانت مرجعية الأولى هي الشريعة الإسلامية، فإن النوع الثاني هو عبارة عن ممارسات عقابية سلطوية ليست لها مرجعية محددة سوى التقاليد الزجرية السلطانية، وقد ظلت مثل هذه العقوبات ملازمة للدول السلطانية ذات النزوع الاستبدادي في تاريخ المسلمين كله، ولم تظل حصراً على الدولة الموحدية.

سنحاول في هذا الفصل التركيز على العقوبات التي ارتبطت برؤية الموحدين الخاصة ولن نقف طويلاً عند العقوبات الشرعية سواء لدى القضاة أو المحتسبين.

1- العقوبات الشرعية :

كانت أحكام القضاة في مجال العقوبات تتم وفق الأحكام الشرعية المنصوص عليها في القرآن والسنة، وتتضمن بعض العقوبات الرادعة أو الحدود التي تخص جرائم القتل والسرقة والحرابة والقذف وشرب الخمر والزنا؛ وإلى جانب الحدود هناك ما يعرف عند الفقهاء بالتعزير، وهو نوع من العقوبات أخف يقف دون العقوبات الشرعية، ويترك تقديره للقاضي الذي قد يكتفي في بعض الحالات بالتوبيخ الشفوي، وقد يتجاوزه إلى الضرب والسجن والتغريم تقديراً للجرم ولشخصية الفاعل، ويعتمد التقاضي في هذه القضايا كلها على الشهود والبينات. ولم تخضع هذه العقوبات لأي تحوير على مدى تاريخ الدول الإسلامية، سوى ما كان يصدر من اجتهادات في النوازل بناء على الأصول المقررة، وذلك ما تؤكده كتب الفقه والتاريخ.

بعد سنوات من التجاوزات التي قام بها الموحدون تنبه عبد المؤمن إلى ضرورة التهدئة وإشعار المجتمع بالأمن المفقود لعدة عقود، فأرسل رسالة سنة 1148/543، من

إنشاء أبي جعفر بن عطية «إلى الطلبة والأشياخ والحفاظ والأعيان والكافة بالمغرب والأندلس»[1]، استعرضت أنواع المخالفات والاعتداءات التي كان السكان يشكون منها منذ أواخر عصر المرابطين، والتي استمرت خلال أوائل عهد الموحدين، مثل انتشار المكوس والقبالات وتحجير المراسي والاعتداء على أموال الناس باسم المخزن، وتناول الخمور، وغير ذلك من أوجه العسف. وقد تضمنت هذه الرسالة لوماً للطلبة والشيوخ وكافة الموحدين على تهاونهم في محاربة تلك الأخطاء أو التبليغ عنها، بسبب بعدهم عن الناس، وأمرتهم بمباشرة الأحكام «مباشرة المتعهد المتفقد». كما تضمنت أوامر بالقيام بأعمال مما يدخل في اختصاص القضاة، كما أشارت عليهم بالتوقف عن تنفيذ حدود القتل والقطع، وكل ما يترتب عليه نتائج حاسمة، وإحالتها على الخليفة «فرأينا أن ترفعوا إلينا أحكام المذنبين للكبائر، وتعلمونا بنبإ كل من ترون أنه يستوجب القتل بفعله الخاسر، دون أن تقيموا الحد عليه، أو تبادروا بالعقاب إليه، ولا سبيل لكم إلى قتل أحد من كل من هو في بلاد الموحدين وأنظارهم، ومن هو معهم وداخل في مضمارهم»[2]، وربما كانوا يكلفون قاضي الجماعة بالنظر في هذه القضايا بدل تركها بأيدي قضاة المدن بالعدوتين.

لاشك أن الخليفة أراد عبر هذه الرسالة تحقيق عدة أهداف؛ منها محاصرة بعض مظاهر التفلت والفوضى التي رافقت السنوات الأولى لوصوله إلى السلطة؛ وإثبات حسن نيته وعزمه على محاربة الفساد ومظاهره المختلفة؛ ومنها أخيراً تقوية نفوذ الأطر الموحدية في الأقاليم من خلال قيامهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتقرب من الناس والظهور بمظهر حماة العدل والأمن على حساب سلطة القضاة.

لكن رغم كل هذه المحاولات لمحاصرة الفساد، فإن تدخل السلطة عبر أطرها المختلفة في مجال العقوبات خلق نوعاً من الفوضى، وانعكس على سلطات القضاة الذين لم يعودوا قادرين على إصدار أحكامهم في كافة الجرائم. كما لم يعد بإمكانهم ملاحقة أعوان السلطة، خاصة إذا كانوا من الأطر الموحدية. فقد رفع أهل باجة شكوى

1- ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 188؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص37 .
2- ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 196.

ضد الحافظ[3] أبي بكر بن وزير حوالي سنة 1174/570 بعدما «عقد عقوداً على أعيانها بشهادة أهل الزور والأراذل وأهل الفجور، فرمى بها القاضي في وجوههم»[4]، مما دعا المتضررين من عسف الحافظ المذكور إلى رفع شكواهم إلى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن، فاستجاب لهم بعزله.

وبعد وصول يعقوب المنصور إلى السلطة أسس خطة المظالم، وكان ينظر في الشكاوى بنفسه بجامع مراكش[5]، وقد قدم الناس إليه شكاواهم بالعديد من المسؤولين حتى «ارتاع الأعيان من حضوره ذلك المقام ... وتطرق إليهم السفال وأغرموهم جملة أموال»[6]. وقدمت الشكاوى أيضاً ببعض السادة الموحدين فأنصف منهم[7]، لكن الخليفة لم يلبث، بعد ازدياد مسؤولياته، أن أسند النظر في المظالم إلى قاضي الجماعة[8] وكان من عادته أيضاً أن يسمع شكاوى أهل المدن التي يزورها، فيفصل فيها بنفسه، وغالباً ما كان يلاحق فيها بعض المسؤولين. ولم يعد الخلفاء اللاحقون متحمسين لخطة المظالم هذه فجمدت، مما دفع أحد الفقهاء المشهورين وهو أبو الحسن بن القطان الكتامي الفاسي إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات إلى الخليفة يوسف المستنصر، بهدف إصلاح الإدارة الموحدية، تضمنت تجديد وإحياء خطة المظالم، فكتب «مقالة في حث الإمام على القعود لسماع مظالم الرعية» وأخرى حول «مشاطرة العمال»[9]، لما كان يعلمه من عسفهم واستغلال مناصبهم للاغتناء. وقد قام ابن القطان بهذه المبادرة بحكم منصبه

3- "الحافظ" مصطلح موحدي يعني المنتسب إلى فئة الحفاظ، وهم صغار الطلبة، وكانوا من أبناء القبائل الموحدية الأولى، تلقوا تعليماً خاصاً بإشراف ابن تومرت وعبد المؤمن من بعده، ثم عينوا في مهام إدارية وأمنية بالولايات والأقاليم المختلفة، وكانوا محل ثقة الخلفاء وعيونهم فيها. ظ. هوبكنز، **النظم الإسلامية في المغرب في العصور الوسطى**، ترجمة أمين توفيق الطيبي، ليبيا-تونس، الدار العربية للكتاب، 1980، ص 187-191؛ عز الدين موسى، **الموحدون في الغرب الإسلامي**، تنظيماتهم ونظمهم، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1995، 98-101.

4- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 133.

5- المراكشي، **المعجب**، ص 285.

6- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 173.

7- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 176.

8- ابن الأبار، **التكملة**، طبعة القاهرة، 115/1.

9- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، 165/8.

كمزوار للطلبة ولأنه «كان مرجوعاً إليه في الفتاوى»[10]، لكن اقتراحاته هذه قد اصطدمت بالنفوذ المتنامي للوزراء والأشياخ في عهد المستنصر فلم تجد آذاناً صاغية.

لم تكن ملاحقة الظالمين عبر خطة المظالم بالأمر السهل إذ كان على المتظلمين أن يسافروا مسافات طويلة من أقصى أطراف الدولة إلى مراكش ليقدموا شكاواهم من الولاة والعمال وغيرهم، أو يبعثوا بها إلى الخليفة أو صاحب المظالم كتابة.

2- العقوبات المخزنية :

تمثلت في مجموعة من العقوبات البدنية والمالية اعتمدتها الدول السلطانية منذ عصر الأمويين، متجاوزة بها العقوبات الشرعية التي مرجعها إلى القضاء. لا تستند هذه العقوبات المخزنية إلى إطار قانوني، وتمارسها السلطة الحاكمة مستندة إلى قوتها وسطوتها، وتهدف من ورائها إلى الانتقام أو زرع الخوف في المجتمع أو انتزاع الحقوق من أصحابها، لتحقيق مصالح للدولة، أو مصالح خاصة لمسؤوليها ومن يدور في كنفهم، وقد تكون في أحيان أخرى مجرد عدوان عدمي بدون هدف. ونلاحظ أن الأجهزة والجهات التي كانت مسؤولة عن إيقاع العقوبات قد تعددت عند الموحدين، فمنها السلاطين والأمراء والولاة والعمال والحفاظ وأصحاب الشرطة وغيرهم.

- تجاوزات في مجال العقوبات :

لا يمكن أن نرجع نظام العقوبات المخزنية عند الموحدين فقط إلى تسليمهم بما قرره ابن تومرت، أو إلى انعكاسات العنف الذي ميز مرحلة الثورة، على سلوك الموحدين، بل يجب وضعه أيضاً في سياق التاريخ السلطاني الذي مورس فيه نظام للعقوبات يتلاءم مع النظام الاستبدادي السلطاني الذي تمرد على النزعة القانونية الصارمة للقضاء الشرعي. وفي هذا الإطار انطوت التجربة التومرتية على قدر كبير من العقوبات الرادعة التي أدمجت في هيكلة الثورة، بحيث وضع ابن تومرت نظاماً خاصاً للعقوبات قصد به إحاطة الحركة الموحدية بقدر من الهيبة، لضمان صلابتها من

10- "مزوار الطلبة" مصطلح موحدي مركب من كلمتين أمازيغية وعربية كان يطلق على شيخ طلبة الحضر، وكان بمثابة أعلى سلطة علمية لدى الموحدين، واعتبر في بعض الأحيان المفتي الرسمي للدولة. ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، 165/8.

الداخل. فبعد أن قسم الموحدين إلى أصناف أو طبقات محددة بتسمياتها ووظائفها، جعل «لكل صنف من هذه الأصناف رتبة لا يتعداها إلى غيرها لا في السفر ولا في الحضر»[11]، وحاصرهم بمجموعة من العقوبات الصارمة، إذا صدر عنهم تجاوز للنظم والقواعد المقررة، تتدرج من التأديب، أي الضرب بالسياط، إلى القتل. ولكي يسحب ابن تومرت رداء الشرعية على نظامه هذا لجأ إلى أخذ مبايعة أتباعه عليه.

تنص هذه العقوبات حسب المؤرخ ابن القطان على ما يلي :

- «جعل القتل في ثمانية عشر صنفاً كالكذب والمداهنة، وأمور يطول الكتاب بذكرها» .

- يقتل كل من تساهل أو تهاون في أمر الطاعة، سواء للمهدي أو لأي مسؤول موحدي آخر.

- من لم يلتزم الحضور في مواعظ ابن تومرت وحصص تذكيره يؤدب، فإن تمادى في التغيب قتل.

- يعزر بالسياط المتهاونون في حفظ الحزب.

- «من داهن على أخيه أو أبيه أو ابنه أو من يكرم عليه قتل».

- يضرب بالسوط المرة والمرتين من لم يلتزم هذه الآداب، «فإن ظهر منه عناد وترك امتثال الأوامر قتل»[12].

بناء على هذه اللوائح الزجرية، وعلى الممارسات الفعلية لابن تومرت وصفه ابن أبي زرع بأنه كان «سفاكاً للدماء، غير متورع فيها ولا متوقف عنها، يهون عليه سفك دم عالم من الناس في هوى نفسه وبلوغ غرضه»[13]، واتهمه الإمام أبو إسحق الشاطبي في **الاعتصام** بأنه «وضع القتل شرعاً معمولاً به على غير سنة الله وسنة رسوله»[14].

حرص الموحدون، بعد قيام الدولة، على توظيف جهود الطلبة والحفاظ والأشياخ في استتباب الأمن، ولم تحرص السلطة في غضون ذلك على ضبط سلطاتهم وسلوكهم

11- ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 83.
12- ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 81، 83.
13- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 181 -182.
14- الشاطبي، **الاعتصام**، 2/64-65.

بالضوابط الشرعية، فتجاوزوها في كثير من الأحيان، وبشكل مبالغ فيه، وكان النظام المعمول به يميل أكثر نحو القتل لتحقيق أعلى قدر من الردع. ورغم أن الخطاب الرسمي الموحدي حاول منذ بداية الدولة أن يرسم حدوداً للضبط في مجال العقوبات، حيث ورد في رسالة لعبد المؤمن التأكيد على التزامهم الحرفي بالحدود الشرعية : «وقد علمتم أن عادتنا فيمن يستوجب الضرب أو يستحقه ممن يظلم الأمر الشرعي أو يعقه، حدود معلومة، دون إفحاش ولا انتهاك، ومواقف مرسومة تقابل كلاً بمقتضى جرمه»[15]، لكن ذلك لم يمنع من حصول الانحراف الذي ظهر في حالات كثيرة، منها قيام الموحدين بقتل اللصوص في عهد عبد المؤمن[16]. لذلك اعتبرت بعض المصادر عبد المؤمن «كثير السفك لدماء المسلمين على صغار الذنوب»[17]. وفي سنة 1210/607 أمر محمد الناصر أيضاً بقتل مجموعة من اللصوص قاموا بعمليات نهب في حريق في قيسارية مراكش[18]. وكان النظام الأمني بمراكش ينص على أن «من رفع صوته بالليل يقتل»[19]، حيث كان العسس يجوبون الأزقة والحارات ليلاً حفاظاً على هدوء المدينة وطلباً لمحدثي الضجيج.

لم يتوقف نظام الردع عند معاقبة عامة الناس، بل تجاوز إلى معاقبة بعض المسؤولين، وكانت العقوبات تتراوح بين النكبة والتجريد من الأملاك، والعزل والتغريم والنفي والحبس، وبلغت أحياناً إلى حدود القتل، حيث تم قتل بعض العمال الذين تشكو الرعايا منهم، أو الذين كانوا يتهاونون في القيام بواجباتهم أو يستغلون مناصبهم للاغتناء[20]، أو تصدر عنهم تصرفات تؤولها السلطة تأويلاً سلبياً، فقام محمد الناصر أثناء توجهه إلى الأندلس سنة 1210/607 بإلقاء القبض على عاملي فاس وسبتة بتهمة الفساد والاختلاس فقتلا، وكانت الظروف التي تجتازها البلاد يومئذ صعبة

15- ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 193.
16- النويري، **نهاية الارب**، ص 428.
17- النويري، **نهاية الارب**، ص 428.
18- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 257.
19- ابن الزيات، **التشوف**، ص 452.
20- ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 11/7 ، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 68، 135، ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص87 ، 178.

من الناحية الطبيعية[21]. وكان الخلفاء والأمراء ينفذون القتل بأنفسهم لهذا السبب أو ذاك[22]، أما ولاة الأقاليم فكانوا مطلقي اليد في قتل من يرون قتله دون محاكمة. وكذلك كان الأمر بالنسبة لفئة الحفاظ الذين كانوا يوقعون أيضاً هذه العقوبة، كما يبينه هذا المثال الذي يتعلق بحافظ فاس أبي موسى بن رمانة الذي «شُهد عنده بأن شاباً رمى يده في امرأة وغصبها على الدخول لمنزله، فضرب عنقه، وكان هذا الشاب ابن أخي قاضي فاس أبي حفص عمر بن عبد الله السلمي»[23].

3- الحسبة بين الفقه واجتهادات الموحدين :

ظلت الحسبة بالمغرب قبل عصر الموحدين من اختصاص القاضي، فهو الذي كان يتدخل في ما يُرفع إليه من مخالفات أخلاقية أو اقتصادية، بينما كانت في الأندلس خطة مستقلة ومتطورة. ومع مجيء الموحدين تم اعتماد الحسبة فأصبح يباشرها محتسبون يعينهم القضاة، لكن الموحدين حصروها في مجال مراقبة الأسواق، فعرفت عندهم بحسبة السوق أو حسبة الطعام، وتعدد الأمناء في الأسواق، وكان من مهامهم أيضاً مراقبة الأسعار والجودة في المواد، في الوقت الذي فصلت عنها اختصاصات أخرى مثل مراقبة المخالفات الأخلاقية وغيرها وأسندت إلى جهاز موحدي مكون من الحفاظ والشرطة.

لم يلتزم الموحدون بحدود الحسبة كما عرفت في التراث الإسلامي [24]، حيث كان معروفاً أن المسطرة التي يعتمدها المحتسب تختلف عن تلك التي يعتمدها القاضي،

21- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 260، 263.

22- قتل المنصور ابن أخته لانه اغتصب امرأة من زوجها، ابن صعد التلمساني، **النجم الثاقب فيما لاولياء الله من مفاخر المناقب**، مخطوط، خ.ع. الرباط رقم ك 1292.

23- ابن سعيد، **الغصون اليانعة**، ص 31.

24- انظر اختصاصات المحتسب عند فقهاء الغرب الإسلامي لدى يحيى بن عمر الكناني (ت 901/289) **أحكام السوق**، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1975؛ وابن عبدون وابن عبد الرؤوف والجرسيفي، **ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب**، تحقيق ليفي بروفنصال، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية،1955؛ والسقطي المالقي (ت 1096/489)، **آداب الحسبة** ، تحقيق كولان وليفي بروفنصال، باريز،1933؛ وابن سهل، «فصل من الأحكام الكبرى حول الاحتساب»، نشر التهامي الأزموري وحليمة فرحات، **هسبريس - تمودا** ، مجلد 14 ، 1973، ص 7-108؛ وابن المناصف (ت 1230/627)، **تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام**، تحقيق عبد الحفيظ منصور، تونس، دار التركي،1988، ص 309-355؛ والونشريسي، **الولايات**، تحقيق يحيى الوزنة، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية،2001، ص 134-137.

ومنها اعتماده المعاينة، بينما يمنع على القاضي أن يحكم بعلمه وإنما يستند كلية إلى البينات، إضافة إلى أن نظر المحتسب يقف دون نظر القاضي، بحيث لا يمكنه أن يوقع عقوبات تصل إلى مستوى الحدود الشرعية. لكن هذه الصورة قد اتخذت بعداً جديداً مع الموحدين الذين أصبحت لهم صيغة خاصة في ممارسة الحسبة، اعتمدت على أطر أخرى غير المحتسبين، وكانت تنزل بالمخالفين عقوبات قاسية وصلت إلى حد القتل[25].

ومن أمثلة هذه الممارسات الحسبية القاسية ما قام به يعقوب المنصور في بداية عهده؛ حيث نظم حملة جارفة تمت خلالها مطاردة المتقبلين واستحلال قتلهم[26]. ثم إنه «أمر أصحاب الشرطة بقطع الملهين، والقبض على من شهر من المغنين، فثقف من وجد منهم بكل مكان، فغيروا هيآتهم وتفرقوا في الأوطان»[27]. أما إدريس بن يعقوب المنصور فقد قام خلال ولايته بإشبيلية بحملة «لطلب الزنادقة وتطهير الأرض منهم»[28]، ذهب ضحيتها عالمان ضليعان في الفلسفة هما القاضي عبد الرحمن بن إسحاق المكولي، وابن حبيب القصري. دل كل هذا على أن مسألة الحسبة استغلت في سياق أوسع هو رغبة الدولة في فرض الأمن والاستقرار بأي ثمن والتقرب من العامة.

أ- منع الخمر :

حارب ابن تومرت شرب الخمر أينما حل وارتحل في طريق عودته إلى المغرب، كما استنكر على أمير المسلمين علي بن يوسف أثناء مناظرته لـلفقهاء بيع الخمر جهاراً في أسواق مراكش[29]، وعندما وصل إلى جبال المصامدة وجد الخمر والرب موجودين في مجتمعها، فحاربهما بلا هوادة، ولم يفرق بين النوعين رغم الخلاف الفقهي المعروف في شرب الرب، الذي كان سكان جبل درن «لا يستغنون عن شربه لشدة برد الجبل وثلجه»[30]، وكان الرب عند المصامدة يسمى أنزير وهو عبارة عن عصير العنب

25- محمد المغراوي، "ملاحظات حول مسألة الحسبة في الدولة الموحدية"، مجلة **دراسات**، ع 2، 1988، ص 56-58.

26- ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 541.

27- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 174.

28- ابن سعيد، **المغرب**، 296/1؛ المقري، **نفح الطيب** ، 125/2، الحميري، **الروض المعطار**، ص544.

29- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 13 ،24، ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 173 ؛ ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 173/7.

30- ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 235.

الحلو المطبوخ حتى يتبخر ثلثه فيصبح مركزاً[31]. ذكر الشريف الإدريسي أنه «حلو يسكر سكراً عظيماً ويفعل بشاربه ما لا تفعله الخمر لمتانته وغلظ مزاجه»، وقد دعا وجود هذه المشروبات في جبال المصامدة ابن تومرت إلى كتابة رسالة في تحريم الخمر ورد نصها في كتاب **أعز ما يطلب**، بين فيها أسباب تحريم الخمر وأدلة تحريمها بأنواعها المختلفة، وضرورة محاربتها[32]. وعلى المستوى العملي كان ابن تومرت «يضرب الناس على الخمر بالأكمام والنعال وعسب النخل، متشبهاً في ذلك بالصحابة»[33]، وظل حريصاً على ذلك، حتى كان من بين ما أوصى به الموحدين في وصية موته وجوب تنفيذ الحدود الشرعية على شاربي الخمر[34].

سار عبد المؤمن على خطى شيخه، فرسالته الشهيرة التي تحفز الأطر الموحدية على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ركزت أيضاً على محاربة شرب الخمر[35]. وبلغ به التشبث بمبدإ محاربتها حتى لقد خلع - في مرض موته - ابنه محمداً عن ولاية العهد وولى ابنه يوسف لإقدام الأول على شرب الخمر، وقد افتضح أمر شربه عند عودته رفقة موكب أبيه من زيارة قبر المهدي بتنمل حينما «ظهر السكر عليه، وذلك أنه تقيأ على ثيابه وأطنابه وسرجه وهو راكب على فرسه في المحلة على مرأى من عظماء الموحدين وأشياخهم والعالم من المؤمنين الزائرين، فصح عند الخليفة أبيه نكره وتخليطه وسكره»[36]. غير أن عبد المؤمن تساهل، في المقابل، في الموقف من الرُّب الذي صار استهلاكه مقبولاً، وأصبح مشروب الأمراء والعامة[37]، بل أصبح يقدم في الحفلات الرسمية بكميات هائلة في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن جعلت في شكل سواقي[38]. فصار للرب حينئذ أسواق بمدن المغرب

31- الإدريسي، **نزهة المشتاق**، 228/1 .

32- **أعز ما يطلب**، تحقيق عمار الطالبي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص347-357 .

33- عبد الواحد المراكشي، **المعجب**، ص 193.

34- عبد الواحد المراكشي، **المعجب**، ص 193.

35- ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 187.

36- ابن عذاري، **البيان المغرب**، 78-79 ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 266؛ عبد الواحد المراكشي، **المعجب**، ص 236؛ ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص132.

37- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص67؛ المقري، **نفح الطيب**، 78/1.

38- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 344؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 117 .

والأندلس، ولا زالت إحدى أبواب مراكش تحمل إلى الآن اسم "باب الرب"[39]، لعلها كانت موضع سوقه.

سيختلف الأمر بعيدئذ مع المنصور الذي دشن عهده بالعديد من الإجراءات الإصلاحية ومنها التشدد في منع الخمر «فأمر بإراقة المسكرات وقطعها والتحذير بعقاب الموت على استعمالها ... فأريق منها في البلاد ما يساوي أموالا جمة»[40]. ولم يستثن الرب من ذلك، فرسالته التي تأمر بمنع الخمر تشير إلى الالتباس الذي حصل للموحدين بشأن الرب وترى أن الاحتياط يفرض منعه[41]، وقد أدى هذا المنع إلى انعدام الخمر في البلاد ظاهرياً، والتستر الشديد عليها عند مستعمليها، إلى حد أنه بحث عن شيء منها بكل حيلة في عصر المنصور لاستخدامها في بعض الترياقات فلم توجد[42] بسبب اجتهاد من كان يستعملها في إخفائها. وإظهاراً للصرامة في منع الخمور بدولة الموحدين أقدم المنصور في بعض الأحيان على قتل شاربها[43]، وأقام المنصور الحد على أحد جلسائه ومعلم أبنائه عندما تأكد من سكره[44].

لم يكتب لهذا الموقف الصارم أن يستمر بعد وفاة المنصور، فعاد الموحدون إلى التساهل، حتى إن بعض المصادر تذكر أن الخليفة محمد الناصر «توفي مسموماً في كأس خمر»[45]، وهو ما نستبعده بناء على شواهد أخرى. واشتهر عن أبي سعيد بن عبد المؤمن، الذي عين والياً بغرناطة، شربه للخمر، بل إنه تمادى فأكره كاتبه ابن جبير على تناول الخمر أيضاً[46] مما ولد لدى هذا العالم تأنيباً للضمير دفعه إلى الحج للتوبة، وكان العلامة أبو الحسن بن القطان الفاسي (ت 628/1231) يتأول في استعمال المسكر[47]،

39- Alain et Deverdun, "Les portes anciennes de Marrakech", *Hespéris*, t. 44, 1957, pp. 121-123.

40- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 173.

41- **مجموع رسائل موحدية**، ص 164.

42- ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء**، 130/3. ونرى أن في ذلك مبالغة، لأن لدينا شواهد تؤكد وجود الخمر في عهده.

43- ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 11/7.

44- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، 564/1.

45- ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، الرباط، 1979، 205/1.

46- المقري، **نفح الطيب**، 385/2.

47- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، 165/8.

أي الرب الذي فيه خلاف بين الفقهاء.

أما الفكر الاحتسابي فقد ظل ملتزماً، خلال هذا العصر، بالأحكام الفقهية المعتمدة في تغيير المنكر سواء تعلق الأمر بمن يقوم بذلك، أم بموضوع الإنكار. وتتسم بكثير من التحفظ والتركيز على مراعاة تغيير المنكر دون أن يترتب عنه منكر آخر، بل إن ابن المناصف وهو أحد قضاة الموحدين يذهب إلى ضرورة استعمال «الرفق والتلطف، فيعلَّم من جار أو غفل بلطف وتبيين، حتى يستوي من زل، ويهتدي من ضل»[48]. ويؤكد ابن المناصف أيضاً على عدم التجسس أو سوء الظن بالناس، وإنما اعتماد البينات، وإناطة تغيير المنكر بأشخاص يشتغلون تحت نظر القاضي ومراقبته[49].

ب- القتل على ترك الصلاة :

تعتبر هذه المسألة مظهراً آخر من مظاهر الحسبة العامة التي اجتهد الموحدون في تكريسها، منذ عهد عبد المؤمن الذي كان «يلزم الناس في سائر بلاده بالصلاة»[50]، ووصل حماسه في الموضوع إلى حد أن أوامره كانت تنص على أن «من رئي في وقت الصلاة غير مصل قتل»[51]، وظلوا لمدة لا بأس بها يقتلون على ترك الصلاة[52]. لهذا السبب ولغيره اعتبرت بعض المصادر عبد المؤمن «كثير السفك لدماء المسلمين على صغار الذنوب»[53]. وقد أشار ابن الزيات إلى أن إلقاء القبض على الناس بتهمة ترك الصلاة كان يتم بدون تحر أو إثبات، وكان القتل يتم مباشرة، أي أن المسألة لم تكن تتخذ مساراً شرعياً بقدر ما كانت صيغة من صيغ الترهيب الذي هدفه إشاعة جو من الخوف من المخزن. ويستبعد أن يكون للقضاة والمحتسبين أي دور في هذه الإجراءات التي كانت محصورة بأيدي الأطر الموحدية من طلبة وحفاظ. وأشار ابن المناصف من

48- ابن المناصف، **تنبيه الحكام**، ص 318. ويضيف بأن «هذا النوع من الرفق والتلطف في التعليم بحسب فهم صاحب النازلة وما يليق به، أوقع في النفوس وأقرب إلى الإجابة من كثير من العنف والشدة»، نفسه، ص 321. ولعله يشير من طرف خفي إلى التمادي في استعمال العنف في الحسبة الرسمية الموحدية.

49- ابن المناصف، **تنبيه الحكام**، ص 322-325.

50- النويري، **نهاية الأرب**، ص 427.

51- النويري، **نهاية الأرب**، ص 427.

52- ابن الزيات، **التشوف**، ص 200.

53- النويري، **نهاية الأرب**، ص 427.

جهته إلى الاحتساب في هذه القضية بقوله : «فربما وجد اليوم أشياخ ذوو كبرة ولعلهم ما صلوا قط، فما أشق أن يكون اليوم عقوبة هؤلاء إن لم يكن قتل»[54]. ويبدو أن يعقوب المنصور قد أدرك خطورة هذه العقوبات فخفف من الإجراءات الصارمة واكتفى بالتعزير[55].

4- القتل السياسي :

تميزت الدولة الموحدية بالصرامة البالغة مع من يرتكبون مخالفات مهنية، وقد تعددت المناسبات التي قتل فيها العديد منهم، سواء كانوا من داخل الصف الموحدي أو من خارجه، ولم يكن قتلهم يثير أي اعتراض على السلطة من طرف الفقهاء أو غيرهم؛ فقد قتل عبد المؤمن عدداً من قادته ومعاونيه مثل يصلاسن بن المعز سنة 546/1151 الذي أهان أحد أصهاره، بينما كان السبب الحقيقي للقتل هو ميله إلى أخوي المهدي[56] ؛ وأعدم كاتبه أبا جعفر بن عطية وأخاه بتدبير بعض حساده سنة 1158/553 [57]، وندم على ذلك ندماً شديداً[58]؛ كما قتل قريبه ووزيره عبد السلام الكومي مسموماً في سجن بتلمسان سنة 1160/555 لاتهامه بالفساد[59]. وأما المنصور فلم يتردد في قتل أخيه أبي حفص عمر والي مرسية وعمه أبي الربيع سليمان والي تادلا سنة 1187/583، لأشياء نقمت عليهما، فاعتقلا مدة برباط الفتح، ثم أمر بإعدامهما[60]، وتجرع كأس الندم بسبب فعلته تلك طويلاً.

لم تكن السلطة تعير اهتماماً لمحاكمة هؤلاء، فتتركها بعيدة عن أنظار القضاة، وكانت تتصرف من منطلق سياسي محض، لكن هذا الأمر سيختلف فيما بعد عندما حاول الخليفة إدريس المأمون إسباغ الشرعية على الانتقامات المخزنية المحضة، فورط قاضياً في محاكمات شكلية لا ترغب السلطة أن تطبق فيها المساطر الشرعية، بل

54- ابن المناصف، **تنبيه الحكام**، ص 331.
55- ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 11/7.
56- البيدق، **أخبار المهدي**، ص109، ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 47.
57- المراكشي، **المعجب**، ص 291-292 .
58- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 58.
59- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 112-119.
60- المراكشي، **المعجب**، ص277؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 229.

تهدف منها فقط إلى إصدار عقوبات مقررة سلفاً، وتحرص على أن ينطق القاضي بطريقة شكلية بالحكم الذي قرره السلطان. وفي هذا السياق انتقم الخليفة المأمون في بداية عهده سنة 1129/626 فأعدم حوالي مائة من أشياخ الموحدين وصبيانهم بموافقة قاضي الجماعة المكيدي دون أن يستند في حكمه على أي نص شرعي أو فتوى فقهية وإنما سوغ بهواه رغبة سلطانه[61]، فتسبب بسوء رأيه في إزهاق أرواح الآباء والأبناء. .

ودون أن نخوض في تفاصيل قتل الثوار والمعارضين، سنشير فقط إلى حالات من المعارضة السياسية كانت أقل من التآمر أو الخروج، منها أن رجلاً يدعى ولد ابن الصقر ردعلى خطيب الجمعة بمراكش حين فاه بعصمة المهدي «وأراد المرتضى رحمه الله أن يسجنه ولا يقتله على قوله، فأبى الأشياخ والوزراء إلا وقوع قتله إلى أن غلبوا عليه فآل أمره إلى القتل خوفاً من أن يقول ذلك غيره، فأمروا عليه فقتلوه ظلما قبحهم الله»[62]. وكانت الأطر الإيديولوجية حريصة على إظهار الولاء لإيديولوجية الدولة، متسببة بذلك في الإيقاع ببعض الأشخاص تقرباً من السلطة وتزلفاً لها، ومن أبشع صور التمادي في تتبع أي أثر للمعارضة، ما قام به العلامة أبو الحسن ابن القطان مزوار الطلبة من إبلاغ للسلطة عن صبي أندلسي انتقل مع عائلته للسكنى بمراكش، وكان يعاني من اضطرابات نفسية جعلته يتوهم أنه يتلقى كلاماً من الملائكة، وأنها تعده بأن القضاء على الدولة الموحدية سيكون على يديه، وكان أبوه يصدق تلك النبوءات، وبعد استشارة بين الوزراء والأشياخ قرروا قتل الصبي ووالده، فقتلا معاً[63]. وقتل الخليفة عبد الواحد الرشيد قاضي الجماعة محمد بن عيسى المومناني بسبب رسالة كتبها إلى السيد أبي حفص بن عبد العزيز بن يوسف بن عبد المؤمن يتمنى له فيها الوصول إلى سدة الحكم «ويذكر له القيام على الأمير أبي محمد عبد الواحد»[64]، فوقعت بين يدي الخليفة الرشيد فقتلهما معا سنة 1241/639 [65]. يتأكد مما سبق ومن حالات أخرى مماثلة أن الانتقام السياسي لم تكن له ضوابط قانونية أو أخلاقية في

61- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 258.

62- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 446.

63- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، 165/8 وما بعدها.

64- ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، 215/1.

65- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، 350/8.

العصـر الموحدي، وأن السلـطة المطلقة لـلخليفـة كانت فعـلاً عنصر خلل كـبير في بـنية الدولة.

5- ممارسة التعذيب :

من الضروري الإشارة إلى أن الـتعذيب في تاريخ المغرب يبـدو محدوداً جـداً إذا ما قـورن بمـا عـرفـه المشـرق[66] أو حتـى ما حـصـل فـي الأنـدلـس. ولا نسـتطيع تحديد أسباب ذلك عـلى وجه الدقة، وقد يكون لذلـك علاقة بطبيعـة المجتمع المغربي القـبلية أو ربما لطـريقة تقـبل المغـاربة للإسلام الـذي تحكمت فـيه نزعـة أخلاقـية زهدية، لـكن مع الموحدين ازدادت مظاهر العـنف المنظم، ومع ذلك فقد ظلت ممارسة الـتعذيب وأشكاله محدودة والأخبار عنه قليلة في المصادر.

ذكـر الـبيـدق أن ابـن تومـرت اسـتـنـكر الـتـعـذيـب والجـمع بـين الـعـقـوبتـين، ولكنه أقر صلب القتلى[67]، وصلب أحد رجالات حركته وهو الفقيه الإفريقي الذي أنكر عليه الغدر بـقبيلة هزميرة. وصار صلب الجـثث عادة متبعة لدى الموحـدين في حروبهم ومورس على نطاق واسع ضد مـعارضيهم[68]. وكانت بعض الـقبائل تمارس من جانـبها الانتـقام عن طـريق الصلب وتـقطيع الأيـدي والأرجل بعد الـقتل أيـضاً[69]. ومن أغرب طرق التعـذيب التي قام بها الموحـدون في غزواتهم بمنطقـة تاورا، إحراقهم للنـاس أحياء في حادثة فريدة، حيث فر منهم مجموعـة من الناس وهرعوا إلى شجرة تغصاص كبيرة «ظنوا النجـاة فيها فـتعلق بها منهـم خلق كثير، وضـم الموحدون الحطب لتلك الـشجرة وأضرموا النيران حولها فسقط كل من كان فيها واحترقوا عن آخرهم»[70].

66- انظر هادي العلوي "مـن تاريخ التعذ يب في الإسلام"، ضـمن كتابه **فصول من تاريخ الإسلام السياسي**، نيقـوسيا، مركز الأبـحاث والدراسات الاشتراكـية في العالـم العربي، ط 2، 1999، ص 283-348.

67- البيدق، **أخبار المهدي**، ص30، 41.

68- البيدق، **أخبار المهدي**، ص55، 71، 97، 123، 124، 126.

69- البيدق، **أخبار المهدي**، ص82.

70- ابن غازي، **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، الرباط، مطبعة الأمنية، 1952، ص7.

تحدث البيدق عن طرق أخرى في التعذيب تتعلق بأتباع أخوي المهدي الذين اقتيدوا من سجن مراكش إلى إيمي ن تجمي[71]، مقيدين في الحديد، وأمر عبد المؤمن «بإخراج أعداء الله من السجن عشرة في عشرة، وكان يقتلهم بخصائهم»[72]، وكانوا حوالي 300 شخص. وهذه المرة الوحيدة التي أشار فيها مصدر إلى القتل عن طريق الخصاء لدى الموحدين، ونحن نستبعد ذلك تماماً، فالغالب على الظن أنه حصل تحريف للكلمة، وربما كانت : «يقتلهم بخاصتهم»، أي يتولى قتلهم أقاربهم، وذلك ما ينسجم مع ما ذكره ابن عذاري من أن قتلهم تم على أيدي أقاربهم[73] ، ونفذ هذا القتل سنة 1154/549.

بجانب ما سبق نجد أيضاً أن الموحدين قد أقروا بعض الطرق في معاملة الجناة، كالتطويف والتشهير، استمرت قروناً طوالاً بعدهم، وقد استنكر الفقيه الونشريسي في **المعيار** إحدى هذه الطرق بعد معاينتها، من منطلق الاعتراض على التجاوز للعقوبات الشرعية، والجمع بين أكثر من عقوبة في الجرم الواحد، فقال : «الشائع الذائع من فعل أمراء المغرب أيدهم الله، جعل السلاسل في أعناق الجناة في المحلة، وحالة سوقهم للنظر في جرائمهم بين يدي الأمراء والفقهاء، وهو منكر عظيم ويجب تغييره. وقد أشرت بذلك مرة فاحتج علي باتصال العمل بذلك، مع شهادة العلماء الأكابر الأجلة لذلك ولا نكير فأمسكت. فأنت ترى هذا الاحتجاج الركيك الساقط»[74]. وأكد الحسن الوزان استمرار نفس العقوبات بوضع السلاسل في أعناق الجناة وتطويفهم[75]. تؤكد هاتان الإشارتان بوضوح أن تطويف الجناة على الصورة المذكورة أصبح عرفاً لم تتجرأ الدولة المرينية أو الوطاسية على تغييره، بعد أن طال العمل به وأقره الفقهاء من منطق «اتصال العمل بذلك» رغم مخالفته الصريحة للشريعة.

71- إيمي ان تجمي : كلمة أمازيغية، تعني لغويا مدخل الدار، وتعني في المصطلح المخزني الموحدي المشور. وإضافة إلى إيمي ن تجمي بمراكش فقد ذكر ابن غازي أن باب المشاورين بمكناس كان بقربة إيمي ان تجمي، **الروض الهتون**، ص 11.

72- البيدق، **أخبار المهدي**، ص114.

73- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 51.

74- الونشريسي، **المعيار المعرب**، 68/8.

75- الحسن الوزان، **وصف أفريقيا**، ص 195.

6- السجون :

يقل الحديث في المصادر عن السجن كمؤسسة عقابية، رغم الإشارات العديدة إلى تعرض أشخاص كثيرين للسجن مدداً تطول أو تقصر لأسباب مختلفة سياسية وجنائية وغيرها. وتلوذ المصادر المختلفة، بما فيها المصادر الفقهية، بالصمت إزاء مؤسسة السجن، لذلك لا نرى مناصاً من الاستئناس بنص سابق للعصر للمحتسب ابن عبدون الذي اقترح بعض الضوابط الأخلاقية والفقهية للسجن حتى لا يترك تحت يد السلطة وأعوانها :

- **ضوابط تتعلق بتنظيم السجن** : حيث أوصى بأن يتفقد السجن في أوقات معلومة، وأن يعين له إمام راتب لإمامة الصلوات، واقترح أن تؤدى أجور عمال السجن من بيت مال المسلمين، وألا يكون للعمال الحق في سجن أحد، وألا يكون لهم سلطة على السجن، وإنما تؤول المسؤولية عنه إلى السلطان وصاحب المدينة والقاضي والمحتسب والحاكم فقط.

- **ضوابط تتعلق بحقوق السجناء** : فاقترح عدم ترك السجناء به مدة طويلة إن كانوا محكومين بعقوبات أخرى ويمنع التعذيب والضرب في السجن، وتمنع زيارات أقارب السجناء، وألا يأخذ السجان من الصدقات الموجهة إلى السجناء شيئاً. وبالنسبة للسجينات اقترح أن تشرف عليهن امرأة قابلة خيرة[76]. ونشك أن تكون هذه التوصيات قد عرفت طريقها إلى التطبيق بشكل كامل في سجون العصرين المرابطي والموحدي.

كان سجن مراكش معروفاً خلال العصر المرابطي يعرف باسم قرقيدن، وكانت به أطباق مسقفة[77]، ولا ندري هل هو نفس السجن الذي أصبح السجن الرئيسي بالدولة الموحدية أم لا. ونستنتج من إشارة لدى البيدق أن السجن لم يكن بعيداً عن دار الخليفة عبد المؤمن، فعندما تم أسر المشاركين في ثورة بني أمغار أخوي المهدي أمر

76- ابن عبدون، **رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة**، ص 18-19.

77- أبو مروان بن زهر، **التيسير في المداواة والتدبير**، تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1990، ص 459.

الخليفة أصحابه «أن يعملوا زقاقاً من إيمي ان تجمي حتى إلى السجن»[78].

كيفما كان الأمر فإن معلومات كثيرة حول تنظيم السجون الموحدية تظل غائبة عنا، غير أن بعض المصادر تشير إلى أن سجن مراكش قد وضع من الناحية التنظيمية تحت إشراف قاضي الجماعة[79]، وكان له خطيب يخطب في السجناء في صلوات الجمعة والعيدين، وقد شغل هذا المنصب في بعض الأحيان الفقيه علي ابن محمد القيسي[80]، وكان الخليفة المنصور دائم السؤال لقاضيه عن أحوال السجناء، ومع ذلك فقد قصر أحد قضاة الجماعة وهو محمد بن علي بن مروان بن جبل الهمداني في توزيع الصدقات التي كان الخليفة يخص بها السجناء، حتى تدهورت حالات بعضهم من جراء ذلك الإهمال، فقاموا باحتجاج طالبوا فيه بإنصافهم، ووصلت أصداء ذلك الاحتجاج إلى الخليفة فأمر بإعفاء قاضي الجماعة من مهامه، وسجن في بيته لمدة ستة أشهر، وذلك في حدود سنة 1196/592 [81].

لا تلقي المصادر ضوءاً كافياً على أنواع المعاملة التي كان السجناء يلاقونها. ويلاحظ أن من العادات التي صارت ملازمة لبدايات عهود الخلفاء الموحدين قيامهم بتسريح العديد من السجناء كعمل إحساني الهدف منه كسب تعاطف الرعية وإحداث قدر من الانفراج الاجتماعي[82].

لقد كان بالعديد من المدن المغربية سجون لكن المعلومات لم تتوفر عنها. وإلى جانب السجون استعمل الموحدون في بعض الأحيان أماكن أخرى لحبس الناس أو لفرض إقامات إجبارية، كما حصل للصوفي أبي يعزى يلنور الذي سجن سنة 541/ 1146 بصومعة المسجد الجامع بمراكش مدة ثم أطلق سراحه. وكان بعض العلماء يسجنون ببيوتهم ويمنعون من مغادرتها إلى أن يعفو عنهم السلطان.

78- البيدق، **أخبار المهدي**، ص114.

79- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**،339/8.

80- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، 422/5.

81- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، 339/8.

82- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 266؛ ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص217؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 99.

ملحق

«السجن : يجب أن يتفقد السجن في الشهر مرتين أو ثلاثاً، لينظر فيه أحوال المسجونين إذا كثر الخلق فيه. يجب أن يخرج منه من كان ذنبه خفيفاً، ويتنفذ عليه الحكم الذي يليق به ويلزمه. يجب ان يستبرأ السجن في كل عام في شهر رمضان، أو في عشر ذي الحجة، أو في النصف من شعبان؛ فإنها أيام عظام.

من سجن لا يطوّل سجنه جداً، بل ينفذ عليه الحكم، أو يطلق إلا في آجال المحكومات؛ فإن لها آجالاً طويلة وقصيرة، على ما يوجبه الحكم.

يجب أن لا يؤخذ في السجن إلا حبة [...][83] وجهه عند إطلاقه على سبيل البشارة له بالراحة.

لا يجعل أحد في الخشبة إلا من استوجبها من الذعرة. لا يجعل في الخشبة إلا رجل واحد : فإن السجان يتكل بذلك على إطلاق أحدهما أجرة. يجب أن يأمر السجان أن يطلق من الخشبة في أوقات الصلوات ولحاجة الإنسان.

لا يسجن النساء مع الرجال في سجن واحد. لا يكون سجان النساء إلا شيخاً مزوجاً عفيفاً. ويتفقد سيرته فيهن، ولا يطول سجنهن. يجب أن يسجن القاضي من وجب عليها السجن من النساء، في حكم من الحكومات، عند امرأة قابلة خيرة قد عرف القاضي فضلها، على أن تنطلق؛ ويجعل لها القاضي أجرة على ذلك من بيت مال المسلمين.

لا يأخذ السجان من الصدقات شيئاً. لا يترك مع السجان رفقاء يجلسون معه، فيقاسمهم الصدقات، ويأكلون أموال الناس بالباطل. لا يترك في السجن من الأمراء إلا واحد، فبكثرتهم يدخل الفساد، ويعيشون من الصدقات، وهو خطأ.

83- بياض بالأصل أدى إلى عدم وضوح معنى الفقرة.

من قطع لا يسجن، بل يخرج من المدينة، ويترك يتعطف الناس حتى يبرأ.

لا يضرب السجان أحداً في السجن باختياره، يريد بذلك الترويع والإضرار. ولا يمنع أحداً من زيارة مسجون.

يجب أن يكون لأهل السجن إمام راتب يدخل إليهم في أوقات الصلوات، فيصلي بهم. ويقطع له القاضي أجرة مع الأئمة من بيت المال، ويكون مأجوراً في ذلك.

لا يصلب أحد حتى يشاور السلطان في أمره ثلاث مرات.

يجب أن يحد للعمال، ويمنع، ويجد في ذلك، أن لا يأمروا أن يضرب أحد بالسوط، ولا يسجن أحد من الخدمة والعمال أحداً؛ ولا يأمر بضرب سوط إلا السلطان وصاحب المدينة والقاضي والمحتسب والحاكم فقط؛ ومن فعل غير هذا ينكر عليه ويوبخ ويؤدب. ولا يسجن أحد من العمال أحداً إلا بإذن القاضي والسلطان».

ابن عبدون، "رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة"، ضمن : **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تحقيق ليفي بروفنصال، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955، ص 18-20.

الفصل الرابع

ترحيل الأعراب من إفريقية إلى المغرب الأقصى

مقدمة :

تندرج الهجرة العربية إلى المغرب في العصر الموحدي، في جانب منها، ضمن أزماته المتعددة نظراً للظرفية التي أحاطت بعلاقة الموحدين بالأعراب، ونظراً لموقف هؤلاء المتفلت والمتقلب إزاء الاستراتيجية العامة للدولة الموحدية والمتمثلة في بناء دولة مركزية قوية بالغرب الإسلامي. ونفهم موقف العرب هذا إذا أدركنا أن طبيعة استقرارهم ونمط معيشتهم بإفريقية قبل قرن كامل، لم يقع عليها أي تغيير، حيث ظلوا منذ مجيئهم إليها مصدراً لعدم الاستقرار، ولردم الإنجازات الحضارية التي أسستها إمارات بني زيري وبني حماد. وبما أنهم لم يدركوا أبعاد الموحدين فلم تعد تحركاتهم تعبر سوى عن النزعة الفوضوية الفطرية التي كانت تميزهم. ذلك أن إقامتهم بمناطق صحراوية مستقلين عن أي إطار سياسي يضبطهم جعلتهم يستمرون في سلوكهم كما كانوا من قبل في صعيد مصر، ومن قبل في صحاري نجد كقبائل غير خاضعة لأي سلطة تضبطها عن قرب. كل هذا لم يكن مقبولاً من طرف الدولة الموحدية التي كانت شديدة التمركز، وكانت مسكونة بالهاجس التنظيمي والضبط الأمني ليس فقط بالنسبة للمناطق القريبة، بل للأطراف أيضاً.

1- مراحل دخول العرب إلى المغرب الأقصى :

توافد العرب على المغرب الأقصى منذ مراحل الفتح الإسلامي في مناسبات عدة، لكن أهمها هي الهجرة الهلالية الكبرى التي تمت على يد المنصور الموحدي سنة 1188/584. وينقسم دخول العرب إلى المغرب الأقصى إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : تمتد من الفتح الإسلامي إلى القرن 5هـ/11م، نميز فيها بين فترتين، تميزت أولاهما بدخول عدد محدود من العرب سواء من قادة الجند أو الجنود الذين كان أغلبهم من أصول يمينية، وكان من نتائج هذه الفترة تعريب الإدارة العسكرية والمالية. ثم تتابع دخول المهاجرين والتجار والدعاة الذين كانوا يقصدون البلاد لأهداف مختلفة. وقد حالف النجاح بعض الزعامات العربية فأسسوا إمارات متعددة مثل إمارة الحميريين بنكور[1] والأدارسة والفاطميين.

وفي الفترة الثانية كان المهاجرون العرب القيروانيون من القيسية والأزد ويحصب ومذحج والصدف الساخطين على الأغالبة قد جاءوا إلى فاس في عهد الإمام إدريس الثاني، وبالتحديد سنة 805/189، وكان عدد بيوتهم 300 بيت، بينهم 500 فارس[2]، فاستوزر الإمام إدريس منهم عميراً بن مصعب الأزدي، وولى الكتابة أبا الحسن عبد الله بن مالك الخزرجي واستقضى عامر بن محمد بن سعيد القيسي[3]. كما استقبل المغرب الأقصى مجموعة من المهاجرين العرب الأندلسيين الذين استوطنوا مدينة فاس في العهد نفسه، قدر ابن أبي زرع عددهم بثمانية آلاف بيت[4]. واستوطن المدينة أيضاً وجهات مغربية أخرى آلاف الأندلسيين النازحين في أعقاب ثورة الربض بقرطبة سنة 817/202، وكان منهم عرب وبربر قرطبيون. نتج عن هذه الفترة الأولى تعريب الثقافة، كما كان لها تأثير على المدن المغربية في اللغة والعمران، واصطبغت المدن منذئذ بطابع عربي شرقي غير خفي.

المرحلة الثانية : بدأت في عصر المرابطين، ثم بلغت أوجها في عهد يعقوب المنصور، ويتعلق الأمر بالاستعانة بعرب إفريقية خاصة من قبائل بني هلال في جيوش المرابطين والموحدين، ثم حركة التغريب الكبرى التي تمت سنة 1188/584، والتي أدت إلى تغيير ملامح مناطق عديدة بالمغرب الأقصى.

1- الأصل العربي لمؤسس الإمارة غير مسلم به، فهناك إشارة إلى نسبته إلى قبيلة نفزاوة البربرية.
2- ابن أبي زرع الفاسي، **روض القرطاس**، ص 47.
3- الجزنائي، **زهرة الآس**، 13، ابن الخطيب، **إعلام الأعلام**، ق 3، ص 200؛ الناصري، **الاستقصا**، 48/1.
4- ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص 47.

ورغم الأثر البالغ لهذه الموجة الثانية فإن مسألة ترحيل العرب إلى المغرب الأقصى في عهد يعقوب المنصور لم تحظ باهتمام كبير في الإسطوغرافيا المغربية، وعوملت كحدث عادي لا يزيد عن كونه تأديباً من السلطان لقبائل عريقة في التسيب والفوضى، والحال أن هذا الترحيل يعد من أكبر التحركات البشرية التي عرفها تاريخ المغرب الوسيط. ويبدو لمتتبع المصادر أن تركيزها الأول كان على ما يقع في الضفة الشمالية، حيث كان الصراع بين القوى الإسلامية والنصرانية مصيرياً بالنسبة لوجود الدولة الموحدية أو للوجود الإسلامي في الأندلس بصفة عامة. هذا بالإضافة إلى أن آثار الوجود الهلالي في الغرب لم تظهر بشكل أقوى إلا في مرحلة لاحقة، كجزء من الأزمة والفوضى التي رافقت تدهور الدولة الموحدية، بجانب أن تاريخ هذه القبائل ذاتها قد ارتبط منذ دخولها إلى إفريقية بالدمار وتخريب الديار وإثارة الفتن، هذا فضلاً عن غياب أي كتابات عن العرب من داخلهم تسهم في استجلاء بعض جوانب المرحلة وغموضها.

المرحلة الثالثة : عرفت دخول القبائل المعقلية إلى الجنوب الشرقي إلى حدود السوس ودرعة في أواخر عصر الموحدين، وقد تحركت إلى الغرب على مراحل، ثم توجهت جنوباً في أواخر القرن 7هـ/13م.

2- بنو هلال : الأصول والرحلة نحو الغرب :

ينتمي بنو هلال وبينهم بنو سليم إلى عرب الشمال أو العرب العدنانية، وينتسبون حسب النسابين العرب إلى جد أعلى هو هلال بن عامر بن صعصعة. وكانوا بحكم مجاورتهم للأزد، من العرب القحطانية بمنطقة غرب نجد بوسط الجزيرة العربية، في نزاع دائم معهم، جعل عصبيتهم متأججة على الدوام. ومن المحطات المفصلية في تاريخ بني هلال انحيازهم إلى القرامطة، وتجندهم إلى جانبهم في البحرين وعمان، ومرافقتهم لهم إلى الشام في خلافة المعز لدين الله الفاطمي. وبعد انهزام القرامطة، خاف بنو هلال وبنو سليم من انتقام العباسيين، فنقلهم حلفاؤهم الفاطميون إلى مصر، ولا شك أنهم خافوا منهم على مراكزها الحضرية ومدن شمالها، فأبعدوهم إلى الصعيد[5]، وتبعتهم

5- ابن خلدون، العبر، 13/6-14؛ الناصري، الاستقصا، 163/2-165.

قبيلة بني المنتفق[6]. وكانت قبيلتا زغبة ورياح قد سبقتهما إلى غرب مصر بمحاذاة إقليم برقة[7].

أما انتقال هذه القبائل إلى إفريقية فقد تم على إثر إعلان الأمير الزيري المعز بن باديس انفصاله عن الفاطميين سنة 1051/443، فقرر الفاطميون في سابقة خطيرة إغراءَ قبائل هلال وسليم وزغبة ورياح بالتوجه إلى إفريقية ودعموها بالأموال والعتاد. أما زغبة ورياح فقد استقر بهم المقام في برقة عند إخوانهم هناك ولم يتجاوزوا طرابلس، بينما تابع بنو هلال وسليم سيرهم حتى حطوا بإفريقية سنة 1157/449، فاصطدموا بجيش الزيريين قرب القيروان وهزموه، واستولوا على المدينة وخربوها، فجلا عنها أهلها وصارت أثراً بعد عين. ثم تجاوزوها إلى منطقة تونس وإلى الغرب منها. وبذلك تمكن الفاطميون من تحقيق هدفين اثنين؛ أولهما هو التخلص من قبائل غير منضبطة، والثاني هو معاقبة الإمارة المنفصلة.

كانت أعداد العرب[8] الزاحفين إلى إفريقية كثيرة؛ بلغت حسب تقدير ابن الأثير ثمانين ألف بيت[9]. وأدت هذه الهجرة إلى تدمير خطير لإفريقية، خاصة قاعدتها القيروان التي ظلت لعدة قرون مركز إشعاع علمي وثقافي نشيط ومؤثر في الغرب الإسلامي كله، الشيء الذي أدى إلى هجوم بعض المؤرخين على الأعراب بسبب هذه الحادثة، خاصة منهم ابن خلدون الذي صور بتأثر بالغ بشاعة ما صنعوه، وما زالت مواقف المؤرخين المعاصرين رهينة تصريحاته بين مؤيد[10] ومتحفظ[11]. وقد وجدت مواقف ابن خلدون هوى في نفوس بعض المؤرخين الأجانب وبعض الشعوبيين

6- ابن الأثير، **الكامل**، 369/9، ابن خلدون، **العبر**، 72/6.

7- مصطفى أبو ضيف أحمد، **القبائل العربية**، ص 57.

8- تطلق كلمة العرب أيضاً على الاعراب، وهم البدو الذين أطلق عليهم في الدارجة المغربية فيما بعد أسماء العراب ولعروبية وعربيات، حسب المناطق.

9- ابن الأثير، **الكامل**، 247/11.

10- من الدراسات التي أشارت إلى أن تدمير العرب لإفريقية تسبب في نتائج هيكلية على اقتصاد المنطقة : E. F. Cautier, *Les siècles obscurs du Maroc*, Paris, 1927, p. 422; H. TERRASSE, "L'ancien Maroc, pays d'économie égarée", *Revue de la Méditerranée*, 1947; Cf. Jacques BERQUE, "Les Hilaliens au Maghreb", in : *De l'Euphrate à l'Atlas, 1. Espace et moments*, Paris, Sindbad, 1978, p. 55.

11- ناقش جاك بيرك في مقاله أعلاه أطروحة ابن خلدون مناقشة مفصلة. وانظر أيضاً جرمان عياش "نظرية ابن خلدون في العرب"، ضمن دراسات في تاريخ المغرب، الدار البيضاء، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1406-1986، ص 33-43.

المعاصرين، فعمموها على الجنس العربي كله، ولم يقفوا بها عند حدود الطبيعة البدوية المتوحشة لأعراب بني هلال، وحدود الظرفية التاريخية للحدث، وهي ظرفية صراع سياسي بين الفاطميين وأهل السنة، الذي تتابعت بعض فصوله من قبل في بلاد المغرب بين الفاطميين وكل من الأدارسة والأمويين والزناتيين، وترتبت عنها نتائج كارثية لا يزال البحث التاريخي يكشف عن بعض جوانبها.

بعد الغزوة الهلالية لم يعد سلطان الدولة الزيرية يتجاوز عاصمتهم المهدية. ولحماية ما تبقى من مملكتهم اضطروا إلى مصانعة الأعراب والتقرب منهم. وبالتدريج استطاع هؤلاء الأعراب أن يؤسسوا بعض الإمارات القبلية، لكنها ظلت محدودة التأثير.

بعد أكثر من عقدين من وصول الأعراب إلى إفريقية، ونظراً لقوة شوكتهم، اقترح فقهاء الأندلس الاستعانة بهم عندما اشتد ضغط النصارى على بلادهم في عصر الطوائف، لكنهم قرروا التخلي عن الفكرة والاستنجاد بدلاً عنهم بالمرابطين سنة 475/ 1082. وقد استُبعِدت فكرة الاستنجاد بالعرب لخوف الأندلسيين من بقائهم في الجزيرة الأندلسية أو قيامهم بالإفساد فيها كما عاثوا من قبلُ فساداً في إفريقية[12].

وعندما مد يوسف بن تاشفين سيطرة دولته إلى حدود مدينة جزائر بني مزغنا اتصل بتراب دولتي بني زيري وبني حماد الصنهاجيتين، واقترب من مضارب القبائل العربية، ولا شك أن اتصالات قد جرت بينه وبين الأعراب، حيث أشارت المصادر إلى مشاركة أعداد محدودة منهم في الجواز الثاني ليوسف بن تاشفين إلى الأندلس، ثم تتابعت مشاركاتهم في معارك الجهاد فيها بأعداد محدودة[13]، وقد سمح هذا الظرف لبعض القبائل العربية بالزحف التدريجي إلى الغرب حتى وصلوا إلى حدود تلمسان.

12- عز الدين موسى، **النشاط الاقتصادي**، ص 96.
13- عز الدين موسى، **النشاط الاقتصادي**، ص 96.

3- الأعراب والموحدون :

بعد إخضاع عبد المؤمن للمغرب الأقصى، توجه صوب المغرب الأوسط سنة 1152/547 [14]، فأخذ الجزائر ثم توجه إلى بجاية ووفدت عليه وفود من العرب المقيمين بها من الأثبج وجشم فبايعوه، وشاركوا جيشه في فتح بجاية[15]، لكنهم سرعان ما غيروا مواقفهم خوفاً على استقلالهم، فتحالفوا مع صنهاجة إفريقية وقلبوا ظهر المجن للموحدين[16]، الشيء الذي دفع عبد المؤمن لتوجيه حملة عسكرية قوية لتأديبهم بلغ عدد جنودها ثلاثين ألفاً[17]. وقد التأم حلف العرب من الأثبج وزغبة ورياح وبني قرة، وأعرضوا عما كان بينهم من أحقاد، وجمعوا جمعهم وتقدموا لمحاربة الموحدين. وفي الضفة الأخرى كان روجار صاحب صقلية يراقب الوضع، نظراً لاقتراب الموحدين من المهدية التي كان الروم يحتلونها، فتبين له أن انتصار العرب، إن حصل، سيكون درعاً وردءاً له من الموحدين، فعرض عليهم خمسة آلاف من الروم للإسهام في هزيمة الموحدين، فرفضوا عرضه نخوةً ولما كانوا يأملون من النصر على الموحدين، لكن الأمور جرت على عكس رغبتهم فدارت عليهم الدائرة في معركة استمرت أربعة أيام بنواحي سطيف سنة 1153/548، وتفرق جمعهم وفرت فلولهم على وجوهها في الصحراء لا تلوي على شيء، ثم أتبعهم عبد المؤمن بجيشه إلى حدود حصن تبسة بجبال الأوراس، وغنم الموحدون من أموالهم وسبيهم الشيء الكثير.

بالرغم من هذه الانتصارات فإن عبد المؤمن، وهو الخبير بهندسة العصبية القبلية والعارف بتقاليد العرب، قد عالج الظرف بتدبير سياسي واجتماعي بعيد الغور، حيث أمر بإحاطة الأسرى من نساء زعماء العرب وأولادهم بعناية خاصة حتى وصلوا إلى مراكش فأكرم نزلهم، وأرسل إلى العرب يخبرهم بأنه قد بذل لهم الأمان وأحاطهم بالعفو، فوفد عليه عدد منهم وسرح لهم نساءهم وأولادهم ومنحهم أموالاً جزيلة وصرفهم إلى بلادهم، رغبة منه في استمالتهم إلى خدمته، أو على الأقل مهادنة دولته. ولأهمية هذا الحدث فقد تحرك عبد المؤمن من مراكش إلى سلا

14- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 149.
15- ابن خلدون، **العبر**، 235/6.
16- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 165.
17- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 114.

سنة 1153/548 «ليشيع كبراء العرب الوافدين عليه بالطاعة مع بعض أمرائهم من إفريقية»[18]. وكان قد وصل إليه جماعة من سلاطينهم وهم : «ديفل بن ميمون وحباس بن الرومية وابن الزحامس وابن زيدان وابن قطران وابن عرفة والقائد ابن معرف، فهؤلاء الملوك رد لهم الخليفة عيالهم وأعطاهم المال وصرفهم إلى بلادهم، فقالوا للخليفة : تأمرنا بالرجوع إليك، فقال لهم الخليفة مجاوباً لهم : نحن نصل إليكم. وردهم كافة بنسائهم حملها لهم القبائل»[19].

لقد بدأت سياسة عبد المؤمن تثمر عندما تبين أن بإمكان العرب أن يلعبوا دوراً سياسياً لصالح دعم مكانته في البنية السياسية للحكم الموحدي، بل مساعدته على ضمان توريث السلطة في عقبه، وذلك عندما دس عليهم من جعلهم يقترحون عليه أثناء وجودهم بسلا سنة 1154/549 مبايعة ابنه بولاية العهد، في الوقت الذي كان عبد المؤمن، عبر مفاوضات شاقة استغرقت ثلاث سنوات بعد وفاة المهدي بن تومرت، قد توصل إلى اتفاق مع أقوى رجل في المصامدة، وهو أبو حفص عمر الهنتاتي يقضي بأن يتولى أبو حفص الخلافة بعد وفاة عبد المؤمن. تدل هذه الخطوة الجديدة إذن، على احتماء عبد المؤمن خلف القبائل العربية في الانقلاب على اتفاق كان يكبله، ولا يستطيع بمقتضى عدم انتمائه إلى المصامدة أن يتمرد عليه، مما يؤكد بعد نظر عبد المؤمن في الحرص على إدخال العرب إلى المغرب وأن هدفه الأساسي كان هو الاستفادة منهم سياسياً في تقوية نفوذه قبل أن يستفيد من قوتهم في مشروع الجهاد بالأندلس، وهذا الهدف كان وارداً أيضاً. وفعلاً فقد كان شيوخ العرب سباقين إلى مبايعة ابنه محمد بولاية العهد، ورد عبد المؤمن الجميل بتقريبهم والإحسان إليهم.

إضافة إلى ذلك لم يكن سلوك عبد المؤمن مع العرب عفوياً أو ظرفياً أو أخلاقياً فقط، ولم يقف عند حدود الاستفادة منهم في ضمان توريث السلطة في عقبه؛ بل تبين أنه كان مقدمة سياسية لما سيأتي فيما بعد من رغبة لديه في إشغالهم واستغلال قوتهم في عمل عظيم بالنسبة للدولة وهو استنفارهم للجهاد في الأندلس. فعندما عاد إلى إفريقية على رأس الجيش الموحدي سنة 1160/554 تمكن من القضاء على عدد من

18- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 49.
19- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 109.

إمارات الأعراب المستقلة بها، ولم يبق خارجاً عن طاعته «إلا مسعود ابن زمام وطائفته في أطراف البلاد»[20]، ولتخويف القبائل العربية كافة «جمعت عظام من قتل من العرب، عند جبل القرن، فبقيت دهراً طويلاً كالتل يلوح للناظر من مكان بعيد»[21]. وفتح في إثر ذلك المهدية بعد حصارها براً وبحراً، وأجلى الروم عنها، ومهد إفريقية كلها، وجاءته بيعات بعض القبائل العربية من ناحية طرابلس. وقد خلف انتصاره على عرب رياح أصداء واسعة فامتدح الشعراء فعله، ومما جاء على لسان الكاتب عبد الملك بن عياش القرطبي في الإشارة إلى هذا النصر[22]:

وإنما بعثت من جيشها نفلاً	ألقى نفائسه في كف منتهب
صدرت بالعرب العرباء وانقلبت	عن الحسام رياح شر منقلب

واستغل عبد المومن هذا النصر لاستدعاء عرب بني سليم الذين كانوا يسيطرون على قابس بهدف تقريبهم وتأليفهم وخاطبهم بشعر من نظم قاضيه ابن عمران جاء فيه[23]:

أسليم دعوة ذي إخاء مرشد	هاد إلى الحق المبين الأسعد
ومذكر ما كان أسلاف لكم	فضلوا به أفعال كل مسدد
بجهاد أعداء الإله ونصرهم	لرسول ربهم النبي محمد
وتعرفوا أنا عليكم صبر	حتى يعود جواب هذا المنشد

جعلت هذه التوترات والانقلابات في صفوف القبائل العربية عبد المؤمن يصر على عزمه في نقل الأعراب من رياح وجشم وبني عدي معه إلى المغرب الأقصى ليكون قادراً على ضبطهم، فأحلف زعماءهم على المصحف العثماني على السمع والطاعة له، وعلى الاشتراك في الجهاد بالأندلس إلى جانب الجيوش الموحدية، فوافقوا على ذلك لكنهم سرعان ما تراجعوا عندما وصلوا إلى نواحي وهران وقرروا العودة إلى ديارهم، فاضطر عبد المؤمن لأخذ رهائن منهم لضمان عدم انقلابهم عليه، فشرط عليهم أن

20- النويري، **نهاية الأرب**، تحقيق أبو ضيف، ص 427.
21- النويري، **نهاية الارب**، تحقيق أبو ضيف، ص 427.
22- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 162.
23- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 62.

يصطحب معه ألف شخص من كل قبيلة بعيالهم إلى المغرب الأقصى. وذكر البيدق أن الخليفة عبد المؤمن بعد أن مهد تلك البلاد «أقبل إلى المغرب مع سادة العرب بأجمعهم، بأولادهم وعيالهم»[24]، وأشار المؤرخ ابن صاحب الصلاة إلى كثرة عدد هؤلاء بنوع من التهكم، فذكر أنه «ضاق بهم الفضاء ونافسوا الحصى والذباب في كثرته»[25]. وذكر ابن الأثير أن عدد العرب الذين طلبهم عبد المؤمن بلغ عشرة آلاف[26]، أما ابن أبي زرع فذكر أن عدد الأسر التي جاءت إلى المغرب بلغ ألف أسرة[27]، وهذا تطابق واضح بين الروايتين، ولم يشر أي من المؤرخين إلى عدد المحاربين بينهم. وعند استعداد عبد المؤمن للعبور إلى الأندلس قبيل وفاته سنة 1162/558، أمر أحد قواده وهو يوسف بن سليمان قائلاً: «ركب لي العرب، ركب لي منهم أربعة عشر ألفاً ... فركبها حتى تخاطفت العرب على الخيل»[28].

نجحت الحنكة السياسية لعبد المؤمن في محاصرة الأعراب وتكبيلهم بأخذ رهائنهم، بعد أن أربكتهم انتصاراته العسكرية وفتّت من عضدهم. وتبين فيما بعد عزمه على استقطابهم بشكل أقوى عندما صير الذين انضموا إليه منهم جنداً له[29]، ووزع الباقين على البلاد[30]. وقد حددت رسالة رسمية موحدية سبب مجيئهم بالاقتصار على «خدمة الأمر العزيز ... ومحافزة الغزو ومصابرة الجهاد»[31]، لذلك أنزل الخليفة أعداداً منهم بعد فتح بجاية بقرطبة وشريش وإشبيلية[32].

لقد تفطن عبد المؤمن بن علي أيضاً إلى أهمية العنصر العربي في توازن العصبيات بالمغرب[33]، خاصة بالنسبة للعصبية المصمودية التي كان عليه أن يصانعها منذ البداية، ممثلة في زعيمها أبي حفص عمر الهنتاتي؛ كما تفطن إلى قدرة الأعراب

24- أخبار المهدي، ص 116.
25- المن بالإمامة، 144.
26- ابن الأثير، الكامل، 246/11.
27- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 199.
28- البيدق، أخبار المهدي، ص 118.
29- المراكشي، المعجب، ص157.
30- البيدق، أخبار المهدي، ص 116.
31- مجموعة رسائل موحدية، نشر ليفي بروفنصال، ص 118-119.
32 - المراكشي،المعجب، ص 226؛ عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص 97.
33- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص 96.

المتغلتين على خلق مشاكل وصعوبات عويصة في أطراف الدولة، التي كانت تراهن كثيراً على مناطق الشرق، في امتداد يحقق مشروعها الوحدوي والسياسي المبني على الطموح إلى تأسيس دولة الخلافة القوية القادرة على توحيد المسلمين، لذلك كان من وصايا عبد المؤمن لابنه يوسف نقل المزيد من عرب إفريقية للاستعانة بهم في حروب الأندلس[34].

وبعد وفاة عبد المؤمن كان العرب حاضرين في بيعة ابنه يوسف، وفي عهده كانت مشاركتهم في غزوات الأندلس مشهودة[35]، مثل إسهامهم بفعالية في حروب الموحدين ضد الثائر محمد بن سعد بن مردنيش المنتزي ببلنسة وشرق الأندلس[36]، وكانت أول مشاركة لهم في هذه الجبهة في معركة حصن الجلاب التي قادها السيد أبو حفص عمر بن عبد المؤمن سنة 1165/560 والتي أبلوا فيها البلاء الحسن بسبب انبساط المنطقة التي جرت فيها المعركة، وقد لاحظ قادة جيش ابن مردنيش شراسة قتال العرب فنظموا هجوماً على الجناح الغربي للجيش الموحدي الذي كان مكوناً من كتيبتهم، فقتلوا سبعة من شيوخهم[37].

كانت للعرب طرق خاصة في القتال تعتمد أساساً على الكر والفر[38]، وتحرك الفرسان في ساحة المعركة ومهاجمة أطراف جيش العدو، وعدم الالتحام بالجيوش، الشيء الذي كان يسمح للفرسان بالتراجع إذا أحسوا بالضغط عليهم. وكان هذا الأسلوب يلحق الخسائر الثقيلة بالجيوش النظامية التي كانت تعتمد على هجوم الصفوف والأجنحة ثم الالتحام. كانت طريقة العرب هذه تنسجم مع حروبهم في الأراضي الصحراوية المنبسطة، لذلك لم تكن جغرافية الأندلس في مصلحة محاربيهم دائماً، حيث تعذر على المشاركين منهم في حملة الخليفة يوسف ابن عبد المؤمن على وبذة (Ubeda) سنة 1171/567 الاستمرار في المشاركة عندما عاينوا مكان المعركة معتذرين بأن «حربهم تحتاج إلى انفساح حيث يروحون

34- ابن خلدون، **العبر**، 276/6.
35- عز الدين موسى، **النشاط الاقتصادي**، ص 97.
36- أحمد عزاوي، **رسائل موحدية**، ص 81-89.
37- البيدق، أخبار المهدي، ص 165؛ ابن عذاري، **البيان**، ص 89-90.
38- ابن خلدون، **العبر**، 212/6؛ مرمول، **أفريقيا**، الرباط، 1984، 113/1.

ويتصرفون»[39]. ونتج عن مشاركتهم في حروب الأندلس استقرار أعداد إضافية من مقاتليهم هناك، حيث ذكر عبد الواحد المراكشي أن «باجزيرة اليوم من العرب من زغبة ورياح وجشم بن بكر وغيرهم نحو خمسة آلاف فارس سوى الرجالة»[40].

كانت سياسة يوسف بن عبد المؤمن تجاه العرب قائمة أيضاً على تشجيعهم على الالتحاق بالأندلس، لذلك أمر الفيلسوف ابن طفيل باستنفار حميتهم فنظم قصيدته الشهيرة التي قال فيها[41]:

أقيموا صدور الخيل نحو المضارب	لغزو الأعادي واقتناء الرغائب
واذكوا المذاكي العاديات على الهدى	فقد عرضت للحرب جرد السلاهب
فلا تقتني الآمال إلا من القنا	ولا تكتب العليا بغير الكتائب
ولا يبلغ الغايات إلا مصمم	على الهول ركاب ظهور المصاعب

ومنها قوله :

ألا فابعثوها همة عربية	تعز بأطراف القنا والقواضب
أفرسان قيس من هلال بن عامر	وما جمعت من ضاعن ومضارب
لكم قبة للمجد شدوا عمادها	بطاعة أمر الله من كل جانب
وقوموا لنصر دين الله قومة ثائر	وفيئوا إلي التحقيق فيئة راغب
دعوناكم نبغي خلاص جميعكم	دعاء بريئاً من جميع الشوائب
نريد لكم ما نبتغي لنفوسنا	ونؤثركم زلفى بأعلى المراتب

4- ولاء متقلب :

لم تستطع سياسة عبد المؤمن وابنه في مصانعة العرب وتقريبهم ضمان ولاء جميع قبائلهم للموحدين، حيث تابع من بقي منهم بإفريقية القائد الأيوبي قراقوش الغزي الذي وصل إلى منطقة طرابلس سنة 1175/570 على رأس جيش من الغز الأتراك، وذلك بعد سنتين فقط من وصول صلاح الدين إلى الحكم بمصر، بهدف رصد تحركات الموحدين إذا حاولوا التوغل إلى الشرق، لأن هناك إشارات عديدة في بعض المصادر تؤكد توجس الأيوبيين من إمكانية غزو الموحدين لمصر. على كل حال فقد

39- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 418.

40- المراكشي، **المعجب**، ص 266.

41- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 325-326.

ألهبت مشاركة العرب، إلى جانب قراقوش، في أنفسهم الرغبة في التشغيب من جديد، كما أنهم سيسارعون بعد عشر سنوات إلى الانضمام إلى علي بن غانية الميورقي الذي هاجم بجاية سنة 1184/580.

ظلت مواقف القبائل العربية متباينة بعد وفاة الخليفة يوسف، فقد كانت بعض القبائل حاضرة في بيعة المنصور سنة 1184/580 بحيث كان أول من بايعه أعيان زغبة تلمسان ومن معهم من العرب، وذلك بقصر مصمودة وهو في طريقه إلى مراكش، وصارت بعض القبائل العربية ومنها زغبة «يدا واحدة مع بني يادين من زناتة في حماية المغرب الأوسط من ابن غانية وأتباعه»[42]، في الوقت الذي اختارت فيه قبائل أخرى بالمشرق الانضمام إلى ابن غانية في حربه ضد الموحدين.

كان انتقال بني غانية من ميورقة إلى إفريقية تحولاً استراتيجياً مفاجئاً للموحدين دعاهم للتحرك على جناح السرعة، خاصة وأن بني غانية تمكنوا من السيطرة على بجاية ثم على مليانة وقلعة بني حماد، وحاصروا قسنطينة، وفي غضون ذلك خذل العرب الوالي الموحدي أبا الربيع سليمان، بانضمامهم أثناء معركة استرجاع بجاية إلى ابن غانية، فقرر الخليفة المنصور التوجه بنفسه على رأس الجيش الموحدي رغم حساسية الظرف، إذ لم يمر على توليه الحكم إلا أشهر قليلة، وذلك بهدف إضعاف الحلف الصنهاجي الأعرابي الذي التأم بسرعة بسبب التقاء مصالح الطرفين.

نظم الخليفة المنصور حملة برية وأخرى بحرية واسترجع المدن التي احتلها ابن غانية، وأمام ضغط القوات الموحدية اضطر إلى التوغل في صحراء الجريد، واكتفى الموحدون بهذا النصر دون أن يغامروا في تعقب فلول المنهزمين في الصحراء، مما سمح لابن غانية بإعادة ترتيب صفوفه بدعم من العرب الهلالية، خاصة من جشم ورياح، فتمكن بواسطة هذا الدعم من احتلال توزر وقفصة والتوغل في اتجاه طرابلس، إلى أن التقى بقراقوش الغزي الذي كان يسيطر على مناطق شاسعة من طرابلس تمتد إلى زويلة وفزان، فتكون بذلك حلف ثلاثي محركه هو العداء للموحدين.

42- ابن خلدون، **العبر**، 48/6.

5- يعقوب المنصور والقرار الحاسم :

دفع هذا الخطر الذي انتصب في وجه الموحدين الخليفة الجديد إلى التفكير الجدي في كسر شوكته، فانشغل منذ عودته إلى المغرب الأقصى في إعداد العدة لذلك، فكان خروجه إلى إفريقية في حملته الثانية سنة 1187/583 على رأس جيش بلغ تعداده عشرين ألف رجل. وعندما نما خبر الحملة إلى بني غانية تراجعوا قليلاً إلى الصحراء فأتبعهم المنصور بقطعة من جيشه بقيادة ابن عمه أبي يوسف بن أبي حفص فانهزمت بنواحي قفصة، في معركة عمرة، هزيمة نكراء قتل فيها أغلب الجند والقادة، وظهر فيها تقاعس العرب الذين كانوا في جيش الموحدين عن القتال إلى جانبهم[43]. إذاك قرر الخليفة التوجه على رأس جيشه فتمكن من إلحاق الهزيمة بابن غانية وحلفائه في معركة الحامة في شعبان من نفس السنة، ثم تتبع قراقوش وحاصره في قابس حتى استسلم، واسترجع مدن توزر وقفصة وهدم أسوارها، وتتبع مضارب القبائل العربية بالتخريب. لقد كان المنصور متوجساً من انقلاب العرب عليه، لذلك رفض «استصحاب عرب المغرب وتجنيدهم في حركته تلك إلا بعضاً من أشياخ رياح كبني زيان رعيا لقدم هجرتهم، وتيقناً بنصيحتهم»[44]. وفي أثر ذلك اتخذ القرار الحاسم بتغريب القبائل التي تمكن منها عقاباً لها على تشغيبها وموالاتها لأعداء الموحدين.

تم في هذه الحركة ترحيل بعض القبائل العربية إلى المغرب الأقصى أبرزها الأثبج ورياح وزغبة وجشم وسفيان. ويجب التذكير هنا أن تحركات القبائل العربية منذ عهد عبد المومن كان تحركاً جزئياً؛ حيث كانت بطون منها تنتقل وتظل أخرى في مضاربها. فرض هذا الترحيل على المنصور إعادة توزيع القبائل العربية على المجال؛ فأما زغبة التي كانت أكثر ولاء للموحدين فتركها في نواحي تلمسان[45]، أما باقي القبائل فقد نقلت إلى الغرب. لكن للأسف لم توفر المصادر معطيات رقمية عن أعدادهم التي يبدو أنها كانت هائلة حسبما تدل عليه خريطة انتشارهم، وأيضاً الأدوار التي قاموا بها في مراحل لاحقة. وفي غياب إشارات عن ظروف استقرار الأعراب بالمغرب نتساءل عن طبيعة

43- ابن عذاري، **البيان المغرب**، 188.
44- ابن عذاري، **البيان المغرب**، 186.
45- ابن خلدون، **العبر** ، 21/6؛ عز الدين موسى، **النشاط الاقتصادي**، ص 98.

استيعابهم في المناطق المختلفة التي أنزلوا بها. ويمكن التأكيد على أن المجتمع القبلي الأمازيغي قد استقبل الأعراب الوافدين دون مشاكل أو حساسيات ظاهرة في البداية، حيث لم نقف على أي مظاهر للتوتر أو الصراع على المجال بين الطرفين. لكن لا نستبعد أن المناطق الشاسعة التي استوطنوها، خاصة تامسنا، كانت قليلة السكان بسبب استنزاف ساكنتها خاصة من البورغواطيين في الحروب التي جرت خلال عصري المرابطين والموحدين، ولكننا لا نميل إلى أطروحة فراغ المنطقة التي تظهر في بعض الكتابات.

من الضروري التأكيد على أن ما قام به الموحدون في حملة سنة 1188/584 لم يبلغ درجة الحسم النهائي. ورغم اختفاء علي بن غانية عن مسرح الأحداث بعيد ذلك بوفاة غامضة، فإن تولي أخيه يحيى شؤون بني غانية قد أدى إلى إعادة بناء الحلف مع الأعراب وقراقوش الذي تمكن من الإفلات ورجع إلى ديدنه، فظل يحارب الموحدين لحوالي عقدين بعد ذلك، وقد تعززت صفوفه بوصول الجماعات الأولى من بني سليم إلى إفريقية قادمين من برقة وشرق طرابلس.

لا شك أن المنصور قد أدرك فشل عملية نقل العرب إلى المغرب الأقصى في حسم مادة الشغب بإفريقية، وإن كانت المصادر لم توضح بعض مظاهر ذلك الفشل، لذلك قال في وصيته لشيوخ الموحدين وأهل بيته قبيل وفاته : «وهؤلاء العرب تداورونهم وتلاطفونهم وتحسنوا إليهم، ومن وفد عليكم منهم تعطوه وتحسنوا إليه غاية الإحسان وتشغلونهم بالحركات ولا تتركونهم للعطلة والراحات»[46]. وكان إدراكه لصعوبة ترويض العرب هو ما دعاه إلى إعلان ندمه في آخر حياته عن خطوة استقدامهم، إلى جانب إجراءات أخرى أبدى ندمه عليها أيضاً[47].

6- الأعراب والمجال بالمغرب الأقصى :

وزعت القبائل العربية على مناطق معظمها سهول خصبة الأراضي كثيرة المياه، على الشكل الآتي : أنزلت رياح ببلاد الهبط الممتدة من سهل أزغار على ساحل البحر

46- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 232.
47- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 230.

المحيط إلى شمال نهر لكوس؛ وأنزلت قبائل جشم، وهم الخلط وسفيان وجابر، ببلاد تامسنا الممتدة من نهر أسمير (أبي رقراق) إلى نهر أم الربيع، والتي كانت من قبل مجالاً لبرغواطة ودكالة[48]. وأنزلت بعض بطونهم أيضاً بغمارة مما يلي ساحل طنجة إلى سلا[49].

لا نعتقد أن توزيع العرب بالمغرب الأقصى قد تم برغبتهم بقدر ما كان قراراً سياسياً مراعياً للاستراتيجية الأمنية للدولة الموحدية. ويبدو أن اختيار المنطقة الساحلية من شواطئ طنجة وبلاد الهبط إلى نهر أم الربيع قد تحكمت فيه عدة أمور؛ منها البعد الأمني الذي يجعل هذه القبائل في متناول الحملات السلطانية التي كان تحركها في هذه المناطق أسهل من التحرك في أي منطقة أخرى، إذا ظهر منها ما يستدعي التدخل؛ ومنها أيضاً البعد الجهادي، فهذه المنطقة كانت مطروقة من الجيوش الموحدية بشكل دائم في ترددها على الأندلس، ومن هنا يسهل على الموحدين تجييش أعداد كبيرة من المحاربين من أبناء القبائل العربية إضافة طبعاً إلى تعمير منطقة شاسعة يلف الغموض تاريخ تعميرها خلال العصرين المرابطي والموحدي.

لا شك أن ترحيل القبائل العربية قد أغراها بالاستقرار، فلم نقف على هجرة مضادة أو عودة إلى الشرق، مما أدى فيما يبدو إلى تشجيع مجموعات أخرى من أعراب إفريقية على الالتحاق بإخوانهم، وأغرتهم الرحلة إلى المغرب الأقصى، فهاجرت قبائل معقلية بعيد ذلك واستقرت بالجهات الشرقية والجنوبية[50].

من الواضح أن الهجرة العربية قد تركت آثاراً ونتائج متعددة على المجال المغربي، أهمها تعريب مناطق بدوية شاسعة في السهول الأطلنتية والمناطق المجاورة لها، لكن التعريب توقف عند حدود أقدام الجبال، باستثناء جبال غمارة التي اقتحمها التعريب في مناطقها الغربية والجنوبية. ومع ذلك لم يظل التأثير اللغوي من جانب واحد، فقد تأثرت عربية أهل التخوم ببعض المؤثرات الأمازيغية على المستوى الصوتي والتركيبي، من حيث تم الحفاظ على الفرشة الطبونومية الأمازيغية للمناطق التي تعربت. ولا زالت الكثير من المناطق والوحدات التضاريسية تعرَف بأسمائها الأمازيغية إلى اليوم. وتميز هذا

48- الناصري، **الاستقصا**، 2/168-169.

49- ابن أبي زرع، روض **القرطاس**، ص 143، ابن خلدون،**العبر**، 6/21، 27، 32، عز الدين موسى، **النشاط الاقتصادي**، ص 98.

50- ابن خلدون، **العبر**، 6/69-70.

التعريب بتعايش دائم مع القبائل الأمازيغية لغوياً واجتماعياً. ويبدو أن تفاعل العرب الهلاليين مع الدولة الموحدية والمجال وساكنته كان أقوى من تفاعل عرب معقل الذين ساعدهم الانعزال في الصحراء على الاحتفاظ بكثير من مقومات هويتهم بما فيها اللغة ونمط العيش.

7- الأعراب والأزمة :

لم تكد تمر عقود ثلاثة على استقرار الأعراب بالبسائط الأطلنتية حتى دخلت الدولة الموحدية في مرحلة الأزمة التي أعقبت هزيمة العقاب، فلم يعد أمام الأعراب ما يمنعهم بحكم وجودهم في مناطق وسط المغرب، وبحكم ضعف السلطة المركزية، من المشاركة في الفتن والقلاقل التي عرفتها البلاد منذ زحف المرينيين إلى الغرب، حيث دخلوا معهم في معارك ومواجهات، خاصة في حوض وادي سبو[51]. كما لعب الأعراب أدواراً سياسية وعسكرية، خاصة عرب الخلط، الذين قتلوا الخليفة العادل بن يعقوب المنصور (621-624/1224-1226)، مما دعا المأمون إلى استمالتهم إليه قبل عبوره إلى المغرب، لكنهم ظلوا إلى جانب غريمه يحيى المعتصم مستغلين ضعفه وعدم استقراره للتوسع في الأرض وتهديد قبائل كثيرة مثل صنهاجة تاسغرت ودكالة ورجراجة[52]. وعندما تمكن الخليفة الرشيد بن المأمون من هزمهم والتضييق عليهم، فكروا في نكث بيعة يحيى المعتصم والتخلي عنه، لكنهم بدل أن يبايعوا الرشيد فكروا في «الاستنصار بابن هود داعي الأندلس والاستصراخ به ليمدهم بعسكر من عنده ويكونوا من حزبه وجنده ويقوموا في هذه البلاد بخدمته ويعلنوا بطاعته»[53]، فأرسلوا إليه وفدا لهذا الغرض مكوناً من جماعة من وجوه الخلط، لكنه استمهلهم مدة ثلاث سنوات دون نتيجة، وفي سنة 635/1237 تمكن الرشيد من هزمهم «ففروا أمامه وهابوا قدومه وإقدامه، فافترقوا في البلاد وتفرقوا في القبائل»[54].

51- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 190-191.
52- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 333.
53- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 335.
54- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 335.

استغل الأعراب مرحلة ضعف الدولة فبدأوا تعديهم على عدد من المناطق المجاورة لهم، فقد أشار ابن الزيات التادلي إلى إغارة سَرِية من العرب على مال وماشية لأحد الصوفية ببعض الجهات[55]، وأشار أيضاً إلى دخول العرب إلى أطراف دكالة «وهم يعيثون في الناس يميناً وشمالاً»[56]. أما في المناطق الجبلية في الشمال فزحفوا، أمام ضغط المرينيين، وعاثوا فيها فساداً وسطوا واضطروا السكان إلى مغادرة قراهم، فقد ذكر البادسي على لسان أحد رواته أن العرب «قد تغلبت على الريف عام خمسة وثلاثين [وستمائة] فخفنا منهم، فارتحل جميع أهل بادس بأموالهم وأمتعتهم إلى الجزيرة التي في مرسى بادس، وكنا نحترس الديار رجالاً بالأسلحة لا غير. قال : فإذا جاءت العرب غدوة انبسطوا في الوادي وانقطع الناس في العدوتين : عدوة الصف وعدوة الركيبة، لا يقدر من يدخل الوادي من أجل العرب»[57]. وكانوا يسطون على الطرق في حوز بادس أيضاً[58]. وبذلك أصبح «أولئك العرب يجبرون الناس على مغرم يأخذونه، فطلبوا قبيل بني ورترد بالمغرم، فأبوا عليهم وتمنعوا ببعض معاقلهم بساحل البحر»[59] .

هذه ملامح من الصراع الاجتماعي على المجال بين القبائل العربية والقبائل الأمازيغية والذي ترافق مع تدهور الدولة الموحدية ودخول المغرب في مرحلة الاضطراب التي استمرت حوالي نصف قرن وعانت منها كثير من المناطق.

خلاصة :

يظهر مما تقدم أن رغبة الخلافة الموحدية في ضمان الأمن في التخوم الشرقية، وتعديل التوازن القبلي، وتوظيف القبائل العربية في تحمل قسط من العبء الأندلسي، عوامل مقبولة إلى حد ما، لفهم إصرار الخلفاء الأول على نقلهم إلى الغرب، بخلاف ما قام به المنصور حيث كان التأديب حاضراً بقوة خلف القرار السلطاني بترحيلهم . ومع ذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التحليل الديمغرافي التاريخي للساكنة المغربية التي لم تكن تزيد عن بضعة ملايين، وقلة ساكنة مناطق السهول الأطلسية، في وقت كانت فيه

55- ابن الزيات، **التشوف**، ص 409.
56- ابن الزيات، **التشوف**، ص 383.
57- البادسي، **المقصد**، ص 75.
58- البادسي، **المقصد**، ص 96.
59 - البادسي، **المقصد**، ص 61.

الدولة الموحدية محاطة بالعديد من التحديات حتى في أزهى مراحلها، حيث ظلت مختلف الجبهات مشتعلة، تارة بالزحف النصراني في الأندلس، وأخرى باضطرابات القبائل وأطماع الزعماء، وثالثة بظهور المتنزين من عدد من القبائل، وحتى من البيت الموحدي نفسه، الشيء الذي كان يؤدي إلى استنزاف القوة العسكرية للدولة مهما كان حجمها.

إلى جانب ذلك، كان التاريخ المتقلب للقبائل العربية وإسهامها في محاولة إعاقة التجربة الموحدية بالفوضى والتشغيب، قد وضعها في قلب استراتيجية الموحدين الهادفة إلى إقرار الأمن بالأطراف، وقد بدأ بترويضها الخليفة عبد المؤمن ثم جاء حفيده المنصور ليتم المهمة في حملة التغريب الكبرى.

من خلال تحليل تحركات القبائل العربية في مواجهة الموحدين، يتبين أن العصبية حكمت على نفسها بمعاكسة التاريخ والسير في اتجاه مغاير تماما لمخطط السلطة الطموح إلى تأسيس دولة مركزية قوية بالغرب الإسلامي، قادرة على الرد على تحديات النصارى بالأندلس ومبشرة بسلطة منقذة على خطى مهديها المخلص.

الفصل الخامس

مراجعة حول وضع أهل الذمة في عصر الموحدين

مقدمة :

تعتبر وضعية أهل الذمة في العصر الموحدي من القضايا التاريخية التي أثارت مواقف حادة ضد الموحدين، ومالت آراء كثير من المؤرخين إلى اختزال وضعية اليهود بالخصوص خلال العصر كله في معاناة طويلة تميزت بحرمانهم من جميع الحقوق بما فيها حق البقاء على دينهم. وقد تحولت القراءة الأحادية لبعض النصوص مستنداً لاختزال الموضوع وتبسيطه. لكن قد تكون قلة المادة المصدرية مسؤولة من جهتها عن ذلك، إضافة إلى استسلام العديد من الدارسين لأبحاث كلاسيكية قررت تلك النتيجة دون كثير تمحيص أو مقارنة[1] .

من الضروري، لمراجعة وإغناء الموضوع، أن نبحث عن صيغة للخروج من حالة التعميم، تعتمد على تنويع المصادر وتتبع الجزئيات المتفرقة، كما تحاول قراءة تاريخ أهل الذمة في سياق أشمل يراعي التغيرات الفعلية التي حصلت خلال العصر على مستويات متعددة، وإن كنا سنركز أكثر على اليهود الذين أثيرت من حولهم ملاحظات أكثر.

ونسارع إلى القول بأن هناك إشارات مصدرية، رغم أنها قليلة لكنها لم تستغل كما ينبغي، كما أن وضع القضية في سياق أشمل قد يساعد على فهم الأحداث بصورة جيدة نسبياً، ويقود إلى نتائج مخالفة، هذا إلى جانب التأكيد طبعاً على الرغبة

1- من بين هذه الأبحاث :
Sloush, Nahoum, "Etude sur l'histoire des juifs du Maroc", *Archives marocaines*, vol. IV, 1905.

في الدفاع عن الموحدين أو تبرئتهم غير واردة في ثنايا هذه المحاولة، إلا فيما يدفع عنهم ما قد يكون ألصق بهم من تهم دون تحقيق علمي. وينبغي الإشارة هنا إلى أن المصادر اليهودية، خاصة وثائق الجنيزة، لم يتم استغلالها على نطاق واسع، بحكم مسألة الخط العبري، رغم أن نصوصها مكتوبة في الغالب بعربية يهود الغرب الإسلامي (Judeo-arabe)، لكن تتخللها من حين لآخر كلمات أو جمل بالعبرية، كان الهدف منها إخفاء المضمون أو بعضه عن غير اليهود[2]. ونلاحظ أيضاً غياب الإشارة، في ما نشر لحد الآن من هذه الوثائق، إلى بعض المواضيع الحساسة التي تناولتها الدراسات المعاصرة مثل إلغاء الذمة خلال العصر الموحدي، مع أن هذه الوثائق تتعرض لقضايا متعددة من تاريخ اليهود بالمغرب والأندلس إلى حدود الفترة المدروسة.

إن طرح بعض الاحترازات ضروري لكي لا نسلم بمنطق لا تاريخي وقع فيه بعض الدارسين الذين تمادوا في اتهام الموحدين بالقسوة ضد اليهود بإطلاق. فما هي إذن طبيعة وضع اليهود خلال العصر الموحدي، وما هي حقيقة موقف الموحدين من اليهود ومن النصارى أيضاً، وما هي الخلفيات التي تحكمت فيه، وما هي النتائج التي ترتبت عن تلك العلاقة ؟

1- وضع اليهود في العصر الموحدي :

منذ أن دخل المسلمون إلى المغرب تأسست العلاقة بينهم وبين اليهود على الأسس الشرعية التي يضبطها عقد الذمة[3]، وهذا طبعاً لم يحل دون مرور تلك العلاقة ببعض لحظات التوتر، خاصة في مراحل الاضطراب، أو عند قيام اليهود بتجاوز حدود الذمة،

2- أمين توفيق الطيبي، "جوانب من النشاط الاقتصادي في المغرب في القرن 6 هـ/12، من خلال رسائل جنيزة القاهرة"، ضمن كتابه : **دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس تونس**، الدار العربية للكتاب، 1997، 129/2.

3- انظر حول الاسس الشرعية والتاريخية لمفهوم الذمة : القاضي أبو يوسف، **كتاب الخراج**، القاهرة، المكتبة السلفية، (د.ت)، ص 131؛ أبو عبيد القاسم بن سلام، **كتاب الأموال**، تحقيق خليل هراس، القاهرة، دار الفكر، 1981، ص 30؛ أبو بكر الخلال (ت 311 هـ)، **أحكام أهل الملل**، تحقيق سيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية؛ الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، 1963، ص 14؛ أبو الوليد بن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، تحقيق عبد الحليم محمد عبد الحليم، القاهرة، دار الكتب الإسلامية، 1983، 468/1؛ ابن القيم الجوزية، **أحكام أهل الذمة**، تحقيق طه عبد الرؤووف سعد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995، ج 2، ص 116 وما بعدها سيدة إسماعيل كاشف، **مصر الإسلامية وأهل الذمة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص 9-24.

مما كان يعرضهم لنقمة العامة بالخصوص، ومع ذلك فحالات التوتر قليلة جداً خلال القرون الخمسة التي سبقت العصر الموحدي. وعموماً فقد كان عقد الذمة في التاريخ المغربي، والإسلامي عموماً، يضمن لليهود درجة عالية من الاستقلال القضائي والإداري والثقافي مقارنة مع يهود أوربا[4].

وبالنسبة لوضع اليهود خلال العصر الموحدي، فالإشارات المصدرية المتفرقة إلى جوانب من حياة يهود العصر الموحدي يتضح أن وضعيتهم لم تستمر على وتيرة واحدة، ولم تكن حياتهم كلها أزمة خانقة أو تضييقاً شديداً، بل عرفت فترات غموض وفترات انتعاش تخللتها تطورات مختلفة.

أ- الإيديولوجيا الموحدية واليهود :

لا نستطيع، من خلال الأدبيات الموحدية، أن نتبين أي معالم لموقف نظري خاص يحدد طبيعة وضعية اليهود في المشروع الموحدي أو يخالف ما هو متعارف عليه في التراث الإسلامي، حيث نلاحظ أن ابن تومرت مثلاً لم ينص في أي من كتاباته على ما يستشف منه أي موقف ضد اليهود، بل إننا نجده قد أفتى في رحلة رجوعه من المشرق في مسألة فقهية أثناء وجوده بتونس، تخص تردد الناس في الصلاة على رجل «قالوا له هو يهودي وكان يصلي»، فسألهم هل ثبت لهم أنه كان يصلي فأكدوا له ذلك فصلى عليه، ثم وبخ الفقهاء على امتناعهم من الصلاة عليه[5]. وقد تعرض ابن تومرت لموضوع الجزية في كتاب الجهاد الذي ورد ضمن آخر كتاب **أعز ما يطلب**، فاستعرض الأحاديث النبوية والآثار الواردة في بعض أحكامها، وبعضها من روايات الإمام مالك[6]، واكتفى بعرضها دون أن يعلق عليها مما يؤكد إقرارة لها وتبنيها.

أشرنا في فصل سابق إلى الموقف الذي اتخذه الموحدون من غيرهم استناداً إلى فقه سياسي تومرتي كان يقسم الناس إلى قسمين؛ موحدين وغير موحدين، وهذا التقسيم يتعلق بطبيعة الحال بالمسلمين، وقد أدى التمييز بين الموحدين وغيرهم، سواء في

4- Haïm Zafrani, *Deux mille ans de vie juive au Maroc*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1988, p. 14.

5- البيذق، أخبار المهدي، ص 30.

6- محمد بن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق عمار الطالبي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 406-408.

الفكر أو في الممارسة إلى مجموعة من التجاوزات ظل اليهود بعيدين عنها فيما يبدو، مع أن الموحدين عندما اتخذوا موقفهم من عامة الناس وكفروا من لم ينحز إليهم، لم يكن هناك ما يمنعهم من أن يتخذوا موقفاً مماثلاً من اليهود. كما نؤكد، اعتماداً على المصادر المختلفة، أن كثيراً من المناطق التي غزاها الموحدون ومهدوها وارتكبوا فيها العنف ضد السكان كانت بها ساكنة يهودية، وأهمها فاس ومكناسة وسجلماسة وسبتة، وأيضاً أغمات وريكة التي لا تبعد عن مراكش إلا بأميال قليلة، وكانت تحتضن مجموعة يهودية مهمة خاصة من التجار والمياسير، لكن المصادر لم تذكر أن الموحدين استهدفوا اليهود في أي من المدن المذكورة، سوى أن تجارة اليهود كانت قد تضررت، كما تضررت التجارة المغربية عموماً، من انعدام الأمن بسبب الصراع بين المرابطين والموحدين، وذلك ما توضحه إحدى رسائل الجنيزة التي أرسلها تاجر يهودي من فاس إلى آخر بألمرية، مؤرخة في دجنبر سنة 1141/535، وأشار فيها إلى احتلال "الخارجي"، أي عبد المؤمن، للسوس[7]. كما لم يتعرض اليهود لسوء خلال الحملات الانتقامية المعروفة بالوعظ والاعتراف التي استهدفت العديد من المعارضين، وعاثت الجيوش الموحدية خلالها في البلاد قتلاً وترويعاً سنة 1149/544.

كل هذا يؤكد على أن الموحدين، على الأقل في بداياتهم، لم يستهدفوا على اليهود، وأن تصرفاتهم خلال المرحلة الأولى كانت محكومة بالمصالح والحسابات السياسية، على ضوء مفهومهم للتوحيد الذي صار له عندهم بعد سياسي وليس عقدياً، حيث أصبحت مصادرهم ورسائلهم تستعمل مصطلح "التوحيد" بمعنى الخضوع للموحدين والتسليم لهم، وليس بمعنى الانخراط في دعوتهم والإيمان بمنظومتهم العقدية، كما كانت تصرفاتهم محكومة أيضاً بميزان القوى في تمهيد البلاد وإخضاعها.

ب- التوزيع المجالي لليهود :

كان لليهود خلال العصر المرابطي وجود بعدد من مدن ومناطق المغرب والأندلس[8]، وظلت تجمعاتهم قائمة ونشيطة خلال العصر الموحدي أيضاً، وكانت

7- Goitein, S. D., *Letters of Medieval Jewish Traders*, Princeton, Princeton University Press, 1973, p. 266.

8- إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والاندلس خلال عصر المرابطين، بيروت، دار الطليعة، 1998، ص 94، 255.

أعدادهم ببعضها كبيرة، كما كان تأثيرهم قوياً في المجال الاقتصادي في عدد من مدنها، كسجلماسة التي كان يهودها يسيطرون على نصيب مهم من التجارة الصحراوية، أدى إلى اغتناء العديد من تجارهم[9]. أما مدينة فاس التي كان الغنى شائعاً في يهودها[10] فقد ظلت خلال العصر الموحدي أكثر بلاد المغرب يهودا كما كانت من قبل[11]، واستمرت كذلك لقرون لاحقة[12]. ومن المدن الأخرى التي احتضنت ساكنة يهودية خلال نفس العصر أيضاً سبتة[13] ومكناسة وبادس[14] وأزمور وأغمات وريكة[15]. ورغم أن المرابطين قد منعوا اليهود من المبيت بمراكش[16]، فإن هذه الوضعية قد تغيرت خلال العصر الموحدي، فسمح لهم بسكناها وصار لهم بها حي خاص[17]. أما وجودهم في المناطق البدوية فكان ببلاد فازاز[18]، وتامسنا[19]، إضافة إلى بلاد درعة التي كانت بها سلسلة من التجمعات اليهودية المهمة والقديمة، وكان «أكثر تجارها اليهود»[20].

وبالنسبة للأندلس كان اليهود يقيمون بعدد من المدن الكبرى مثل قرطبة وإشبيلية[21]، وكان بعدد من المدن ساكنة يهودية كثيرة العدد مثل غرناطة التي عرفت «بأغرناطة اليهود، لأن نازليها كانوا يهوداً»[22]، وطركونة التي وصفت أيضاً بأنها «مدينة اليهود»[23]، وكانت ساكنة أليسانة بقرب قرطبة مكونة في أغلبها منهم[24]، وحسب

9- البكري، **المغرب** ، ص 149؛ مجهول، **الاستبصار**، ص 202؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 306.

10- مجهول، **الاستبصار**، ص 202.

11- البكري، المغرب، ص149؛ ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، 230/4.

12- الوزان، **وصف أفريقيا**، ص 284.

13- القزويني، **آثار البلاد**، ص 201، 534، نقلاً عن أبي حامد الغرناطي.

14- مارمول، **أفريقيا**، 231/2.

15- الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص 69، 89؛ ابن عبد المنعم، **الروض المعطار**، ص 46-47.

16- الإدريسي، **النزهة** ، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 1994، 235/1.

17- G. Deverdun, *Marrakech des origines a 1912*, Rabat, 1959, p. 140

18- مجهول، **الاستبصار**، ص187؛ ابن عبد المنعم، **الروض المعطار**، ص 435.

19- الإدريسي، **القرطاس**، ص 20، 37، 64.

20- **ياقوت الحموي**، **معجم البلدان**، **بيروت**، 1979، 451/2.

21- مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، ص 25؛ ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 217.

22- ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 45.

23- الإدريسي، مجهول، **الحلل** ، ص 191.

24- الإدريسي، **نزهة المشتاق**، 571/2؛ مجهول، **الحلل**، ص80 ، ابن أبي أصيبعة، **عيون الانباء في طبقات الأطباء**، بيروت، دار الثقافة، ط 4، 1987، 124/3.

صاحب الحلل الموشية فقد «انفرد بسكناها اليهود»[25]. وكذلك الشأن بباقي بلاد المغرب من تلمسان إلى إفريقية.

تؤكد خريطة توزيع اليهود وجودهم بأهم المدن بالمغرب والأندلس خلال العصر المدروس. وبخصوص أوضاعهم تؤكد بعض المصادر أنهم بلغوا في بعض الأحيان إلى مستوى جيد من التمكن والاستقرار تدل عليه الشواهد الآتية :

وردت في كتاب **الاستبصار** (كتب في حدود سنة 1191/587) عند الحديث عن يهود سجلماسة، إشارة إلى المستوى الذي وصلوا إليه بها وبفاس، نصها : «وأما الآن فهم [اليهود] تجار أهل هذه البلاد كلها وأغنياؤها وخاصة بمدينة فاس، فإني عاينت منهم من يقال إن عنده المال الممدود رجالاً كثيرين»[26]، وأضاف المؤلف تأكيداً نوضعيتهم الجيدة هذه بقوله : «وهم الآن قد مازجوا المسلمين وداخلوهم، وهو العز الذي كانوا يرتقبونه في سالف الأزمان»[27]، بعد أن أشار إلى أن المهن التي كان مسموحاً لهم بامتهانها قبل العصر الموحدي كانت هي البناء والكنافة. فالنص يوضح بجلاء انتعاش وضعية اليهود وتجاوزها لحدود أثارت حفيظة السلطة لكنها لم تتدخل بشيء.

أما ابن عذاري فقد أشار إلى أن اليهود في العصر الموحدي «كانوا قد علوا على زي المسلمين، وتشبهوا في ملابسهم بعليتهم، وشاركوا الناس في الظاهر من أحوالهم، فلا يميزون من عباد الله المؤمنين»[28]، واعتبر هذا العامل هو السبب الذي دعا المنصور إلى تمييزهم بلباس الشكلة.

يتبين مما سبق أن وضعية اليهود استمرت طبيعية إلى آخر عهد الخليفة الموحدي الثالث يعقوب المنصور، ولم يخضعوا لأي تشويش ينغص حياتهم، وظل وجودهم ظاهراً في المجال الاقتصادي بالخصوص.

25- مجهول، **الحلل الموشية**، ص 58.
26- مجهول، **الاستبصار**، ص 202.
27- مجهول، **الاستبصار**، ص 202.
28- ابن عذاري، **البيان المغرب**، 228.

2- هل تعسف الموحدون ضد اليهود ؟ :

مالت العديد من الدراسات المعاصرة إلى التأكيد على أن اليهود عاشوا في الغرب الإسلامي، ولمدة قرنين، منذ سنة 1056/448 إلى نهاية العصر الموحدي في شبه عزلة[29]. وقد انتقل المؤرخ اليهودي قرقوز من اتهام الموحدين بالتعصب ضد اليهود[30]، إلى التقليل من حجم وامتداد مأساتهم في نفس العصر[31]. رغم أنه لاحظ في مقاله الأول أن المصادر اليهودية المعاصرة للموحدين موسومة بالمبالغة خاصة مرثية أبراهام بن عزرا (466-1073/565-1163) التي ندب فيها يهود فاس ومكناسة وسبتة ومراكش ودرعة، وهي مؤرخة بسنة 1148/543 [32]، وقد نبه سيمون ليفي أيضاً إلى أن هذه المرثية «رامت إثارة الألم واستدرار الدموع، مما يقلل من أهميتها كمصدر إخباري»[33]، ويضاف إلى مرثية ابن عزرا قصة الربي يهوذا بن سوسان الذي تزعم إحدى الروايات أنه أحرق حياً لرفضه الدخول في الإسلام سنة 1165/567 [34].

ورأى جان جربير بنوع من القطعية أن معاملة الموحدين لليهود قد شكلت تحطيماً لحياتهم، وأدت إلى هجرة عدد منهم إلى البوادي وتحولوا إلى ممارسة الزراعة، لكن ذلك لم يكسر سيطرتهم الاقتصادية التي استعادوها بعد زوال الدولة الموحدية، ويبدو أنه استنتج كل هذا اعتماداً على إشارات متأخرة عند الحسن الوزان إلى وجود ساكنة يهودية كثيرة في البوادي والجبال في عصره[35]، وأرجعها بالتالي إلى

29- Granzel, Solomon, *A History of the Jews*, America, 1948, p. 724.
عن عطا علي محمد شحاتة رية، **اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين**، دمشق، دار الكلمة، ط 1، 1999، ص 34.

30- Corcos, David, "The Jews of Morocco under the Marinides", in : *Studies in the History of the Jews, Jewish Quarterly Review*, LIV, 1963-64, (pp. 271-287), p. 280.

31- في مقال له صدر بالعبرية سنة 1967 عن :
Jane S. Gerber, *Jewish Society in Fez 1450-1700, Studies in Communal and Economic Life*, Leiden, E. J. Brill, 1980, p. 14, note 55.

32- Eisenbeth, *Les juifs au Maroc, essai historique*, Alger, Imptimerie Charras, 1948, p.29.

33- Simon Levy, *Essais d'histoire et de civilisation judéo-marocaines*, Rabat, Centre Tarik Ibn Zyad, 2001, p. 158.

34- Corcos, D., *The Jews of Morocco under the Marinides*, op. cit. p. 283; Levy, Essais, p. 160, note 3.

35- *Ibid*, op. cit., p. 117, 124.

العصر الموحدي، لكنه لم يتساءل لماذا لم يرجع أولئك اليهود إلى المدن بعد زوال الموحدين وتهديدهم.

أما شمعون ليفي فلا يتردد في اعتبار أن عبد المؤمن هو من «ألغى عهد الذمة لليهود والنصارى الذين كان عددهم كبيراً بالأندلس والمغرب، فلم يكن أمامهم إلا الارتداد عن دياناتهم أو مغادرة البلاد، لكن بعض المصادر الداخلية تؤكد تنكر العديد من اليهود وإخفاء ديانتهم، رغم ذلك فالمجتمع المغربي لم يقبل بهؤلاء اليهود المتنكرين. ولا شك أن العديد من اليهود قد دخلوا في الإسلام واستمروا عليه خلال هذه الفترة مشكلين بذلك أجداد اليهود الذين عرفوا فيما بعد بالإسلاميين بمدن فاس ومكناس وغيرها، وأيضاً في بعض القرى حيث تشير الرواية الشفوية إلى الأصول اليهودية لبعض الأسر»[36]، ومع هذا فقد أكد ليفي أن مراسلات موسى بن ميمون «تبين أن ملاحقة الموحدين لليهود كانت أقوى بالأندلس، ولم يسجل على الموحدين اقتحامهم لمنازل اليهود»[37].

وفي معرض حديثه عن فتح المهدية أشار جويتاين بكثير من عدم الدقة إلى «غزو البلاد على يد المسلمين المتعصبين جماعة الموحدين، الذين قاموا بقتل المسيحيين واليهود، كما قاموا بقتل المسلمين الذين لم يتقبلوا معتقداتهم» [38]، وأضاف بنفس النبرة بأن «الموحدين قاموا ابتداء من عام 1147/542 بالهجوم على التجمعات اليهودية والمسيحية في بلاد الغرب الإسلامي واضطهدوهم لأكثر من جيلين»[39]. هذا بالرغم من أنه يقر بصمت وثائق الجنيزة في هذا الموضوع بقوله: «ولم تعطنا تقارير الجنيزة تغطية كاملة لأخبار هذه الكارثة الأخيرة، ووضع جدار من الصمت على أخبار تونس في هذه الفترة، لكن هنالك تقرير مفصل عن الموحدين في مراكش والجزائر، فقد كان يشار إليهما دائماً في سجلات الجنيزة»[40]. ولم يكشف عن طبيعة المواضيع التي أثارها

36- Simon Levy, *Le judaisme marocain, in : Essais d'histoire et de civilisation judeo-marocaines*, pp. 37-38.

37- Simon Levy, Essais, p. 71.

38- جويتاين، **دراسات في التاريخ الإسلامي، والنظم الإسلامية**، الكويت، وكالة المطبوعات، 1980، ص 228.

39- جويتاين، **دراسات في التاريخ الإسلامي**، ص 270.

40- جويتاين، **دراسات في التاريخ الإسلامي**، ص 228 .

هذا التقري المفصل للوثائق بالنسبة للفترة والبلدان المشار إليها. ويبدو من خلال تصريحات جويتاين، وهو الخبير بوثائق الجنيزة وغيرها، أنه يفتقر إلى مادة جديدة تدعم ما يميل إليه، فقرر بطريقة ملتوية أن يتبنى فرضية الاضطهاد اعتماداً على تخمينات مجردة.

أما كولفان فيرى بأن «الموحدين انتقموا من اليهود بسبب ولائهم للمرابطين، وخيروهم بين الإسلام أو الموت، وهكذا قضي على جماعات يهودية بتلمسان ومكناسة وفاس وسبتة ومراكش وسجلماسة ولم تعد موجودة. وكثير من اليهود اعتنقوا الإسلام كرهاً»[41].

ويذهب روجي لوترنو إلى القول بأن «اليهود الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام رسمياً، ثم اشتبه في أنهم يمارسون ديانتهم سراً، أجبروا على ارتداء أزياء خاصة تبعث نوعاً ما على الاستهزاء، لكي يسهل على المسلمين تمييزهم»[42].

نستنتج من خلال هذه المواقف طغيان التعميم الزمني والمجالي عليها، ونؤكد أن إعادة النظر فيما قيل لحد الآن حول علاقة الموحدين باليهود، ينبغي أن تتم باستقراء وضعية اليهود في الدولة الموحدية، فيما يتعلق بالمستوى القانوني، وفيما يتعلق بواقعهم الاجتماعي، وذلك بوقفة نقدية صارمة عند مختلف الإشارات المصدرية؛ وخاصة عند مظاهر تعسف الموحدين ضد اليهود والتي صورتها الدراسات المشار إليها بصيغ تهويلية لا تخفي أهدافها، وهي تدور حول القضايا والجوانب الآتية : إكراه اليهود على الدخول في الإسلام، وإلغاء عقد الذمة، وتمييز لباس اليهود، ودفع اليهود إلى الهجرة إلى المشرق.

أ- إكراه اليهود على الدخول في الإسلام :

هل أجبر الموحدون اليهود فعلاً على الإسلام كما ورد في بعض المصادر والدراسات ؟

41- Goulven, J., "notes sur les origines anciennes des Israelites du Maroc", *Hespéris*, Tome I, 1921, (pp 317336), p. 335.

42- روجي لوترنو، **حركة الموحدين بالمغرب**، ترجمة أمين الطيبي، تونس، الدار العربية للكتاب، 1982، ص 88.

ترددت مسألة إكراه اليهود على الإسلام في مصدرين، أولهما **المن بالإمامة** لابن صاحب الصلاة الذي أشار باقتضاب إلى يهود غرناطة الإسلاميين «الذين أسلموا على كره»[43]، وذلك عند حديثه عن مشاركتهم في تمرد بغرناطة سنة 557/ دون أي تفاصيل أخرى. أما المصدر الثاني فهو **المعجب** لعبد الواحد المراكشي الذي سيأتي الحديث عنه بتفصيل.

ومالت المصادر المشرقية، من جانبها، إلى الحديث عن إكراه الموحدين لليهود على الدخول في الإسلام بناء على موقف عبد المؤمن من اليهود والنصارى. وقد اتخذ موقفها اتجاهين؛ اتجاه ربط الإجراء بحادثة فتح تونس والمهدية سنتي 554 و555 هـ، في حين اختارت فئة أخرى أن تعمم الإجراء وتسحبه على العصر الموحدي كله.

يتصدر الفئة الأولى المؤرخ ابن الأثير الذي ذكر أن عبد المؤمن بعد أن فتح تونس سنة 1159/554 «عرض الإسلام على من بها من اليهود والنصارى، فمن أسلم سلم ومن امتنع قتل»[44]، ونقل النويري نفس النص حرفياً[45]، ونقله أيضاً التجاني ونسبه للمؤرخ ابن شداد[46]. وقبل أن نتعرف على حقيقة ما حصل بالنسبة لأهل الذمة لابد من التذكير بأن أهل تونس من المسلمين أيضاً قد دفعوا ثمناً لامتناعهم عن الخضوع للموحدين، حيث حصلوا آخر الأمر على الأمان لأنفسهم «ومشاطرتهم في رباعهم وأموالهم كلها للمخزن ما عدا ملبوس رقابهم»، كما سبق تفصيل ذلك[47].

أما الفئة الثانية من المؤرخين فيتقدمهم ابن القفطي (ت 1248/646) الذي قال في ترجمة موسى بن ميمون «ولما نادى عبد المؤمن بن علي الكومي البربري المستولي على المغرب في البلاد التي ملكها بإخراج اليهود والنصارى منها، وقدر لهم مدة، وشرط لمن أسلم منهم بموضعه على أسباب ارتزاقه ما للمسلمين وعليه ما عليهم، ومن بقي على رأي أهل ملته فإما أن يخرج قبل الأجل الذي أجله، وإما أن يكون بعد الأجل في

43- **المن بالإمامة**، ص 123.
44- ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، 63/9.
45- النويري، **نهاية الأرب**، تحقيق أبو ضيف، ص 423.
46- التجاني، **رحلة التجاني**، ص347 .
47- التجاني، **رحلة التجاني**، ص 346.

حكم السلطان مستهلك النفس والمال. ولما استقر هذا الأمر خرج المخفون، وبقي من ثقل ظهره وشح بأهله وماله فأظهر الإسلام وأسر الكفر»[48]. أما ابن تغري بردي الأتابكي (ت 1469/874) فذكر، بعد قرون، أن عبد المؤمن قام منذ سنة 1147/542 بإحضار «اليهود والنصارى وقال : إن الإمام المهدي أمرني ألا أقر الناس إلا على ملة واحدة وهي الإسلام، وأنتم تزعمون أن بعد الخمسمائة عام يظهر من يعضد شريعتكم، وقد انقضت المدة وأنا مخيركم بين ثلاث : إما أن تسلموا، وإما أن تلحقوا بدار الحرب، وإما أن أضرب رقابكم. فأسلم منهم طائفة، ولحق بدار الحرب أخرى، وأخرب عبد المؤمن الكنائس والبيع وردها مساجد، وأبطل الجزية، وفعل ذلك في جميع ولايته»[49]. ولابد من التحفظ حول التفاصيل التي يوردها هذا المصدر، والتي لا تعضدها مصادر أخرى. إذ نعلم ذكراً في المصادر لكنائس كانت موجودة بالمغرب قبل الموحدين، كما لم يقع هدم لكنائس النصارى بالأندلس، باستثناء كنيسة الروم في المهدية، أما بيع اليهود فلم ترد الإشارة إلى هدم أية واحدة منها حتى ولا في المصادر اليهودية.

وبالنسبة لفتح المهدية سنة 1160/555 أعطى النويري تفاصيل لم تذكرها المصادر، وهي أن النصارى سألوا عبد المؤمن «الأمان لمن فيها من الفرنج على أنفسهم وأموالهم ليخرجوا منها ويعودوا إلى بلادهم، فعرض عليهم الإسلام فأبوا، ولم يزالوا يستعطفوه حتى أجابهم وأمنهم وأعطاهم سفناً فنزلوا فيها وساروا إلى جزيرة صقلية، وكان الفصل شتاء فغرق أكثرهم، ولم يصل منهم إلى صقلية إلا القليل، وكان صاحب صقلية قد قال : لو قتل عبد المؤمن أصحابنا بالمهدية قتلنا المسلمين بجزيرة صقلية وأخذنا حرمهم وأموالهم»[50].

48- ابن القفطي، **كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، بيروت، دار الآثار، (د.ت)، ص209. ابن العبري، غريغوريوس أبو الفرج بن أهرون الملطي (ت 685-1286)، **تاريخ مختصر الدول**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1958، ص 239.

49- ابن تغري بردي الأتابكي، **النجوم الزاهرة** في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر؛ ج 5؛ ص 281.

50- النويري، **نهاية الأرب**، ص 424؛ التجاني، **الرحلة**، ص 349.

– رؤية المصادر المغربية :

إذا عدنا إلى المصادر المغربية فسنجد تفاصيلها أقل بخصوص الأحداث المذكورة لكنها تقرر نتيجة واحدة. فالبيدق لم يذكر شيئاً عن فتح مدينة المهدية سوى استسلامها بعد الحصار[51]. وكذا ابن صاحب الصلاة الذي اقتصر على القول بأن النصارى نزلوا عنها[52]، فأورد قطعة شعرية تؤكد الانتصار على النصارى منها :

وطهر هذا السقع من كل كافر   وعاد بها الإسلام بعد تغيب
وكسرت الصلبان في كل بيعة   ونادى منادي الحق في كل مرقب

وذكر عبد الواحد المراكشي أن عبد المؤمن أمن النصارى الذين بالمهدية «على أنفسهم، على أن يخرجوا له عن البلد ويلحقوا بصقلية بلدهم حيث مملكة صاحبهم، ففعلوا ذلك»[53]. وذكر ابن خلدون أيضاً أن المهدية فتحت صلحاً. أما ابن أبي دينار، وهو مؤرخ تونسي متأخر، فقد انفرد بالقول إن عبد المؤمن لما فتح المدينة «قتل خلقاً كثيراً من النصارى الذين كانوا فيها»[54]، ولا ندري مستنده في هذا الخبر الغريب المناقض للمصادر المعاصرة للحدث.

وضعتنا هذه الروايات المتناقضة أمام مواقف متباينة، لكن من خلال المقارنة بينها يتبين أن فتح المدن المذكورة قد تم فعلاً بعد تمتيع النصارى بالأمان، وقد أكد ذلك البرزلي الذي ذكر أن فتح الموحدين لتونس تم بعد منح الأمان لجميع من فيها من أهل الذمة حتى صارت حمايتهم عرفاً يدافع عنه الناس والعلماء بالمدينة ضد أي سلطة ترغب في انتهاكه وبقي بالمدينة بعض النصارى منذ عهد الموحدين.

وورد في تراجم بعض علماء اليهود الإشارة إلى أن سبب هجرتهم هو فرارهم من الإكراه على الإسلام، ومنهم موسى بن ميمون الذي أعلن إسلامه «ببلده وأقام، ولما أظهر شعار الإسلام التزم بجزئياته من القراءة والصلاة ففعل ذلك إلى أن مكنته الفرصة

51- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 115.
52- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 71 .
53- المراكشي، **المعجب**، ص 230 .
54- ابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، تحقيق محمد شمام، تونس، المكتبة العتيقة، 1967، ص 116.

من الرحلة بعد ضم أطرافه في مدة احتملت ذلك. وخرج من الأندلس إلى مصر ومعه أهله ونزل مدينة الفسطاط بين يهودها فأظهر دينه»[55]. لابد من إثارة الانتباه هنا إلى أن الإشارة إلى إسلام موسى بن ميمون لم يرد في أي مصدر مغربي أو أندلسي، كما لم ترد ترجمته في أي كتاب تراجم بصفته عالماً مسلماً، ولا حتى مرتداً، لأنه عاش بالمغرب يهودياً إلى أن هاجر. وورد نفس الشيء في ترجمة أبي الحجاج يوسف بن يحيى بن إسحاق ابن سمعون السبتي الإسرائيلي (ت 1225/622) الذي «لما ألزم اليهود والنصارى في تلك البلاد بالإسلام أو الجلاء كتم دينه وتحيل عند إمكانه من الحركة في الانتقال إلى الإقليم المصري وتم له ذلك»[56].

ولنا أن نتساءل عن أسباب هذه الادعاءات، التي يمكن ربطها برغبة أولئك العلماء اليهود في احتلال مراكز مرموقة بين بني جلدتهم بالمشرق بادعاء تعرضهم للمضايقات وصبرهم عليها وحفاظهم على دينهم.

رغم كل ما سبق من إشارات واضحة إلى مسألة الإكراه على الإسلام، يظل التمثل التاريخي لهذه العملية مسألة في غاية الصعوبة، فهل تم الإكراه بقرار رسمي ملزم، وفي وقت واحد، وهل اتخذ طريقة منظمة ؟ أو ببساطة ما هي الصيغة التي تم تطبيقه بها على أرض الواقع. على كل حال فإن عدم إمكانية الحصول على أجوبة عن مثل هذه الأسئلة، من خلال المصادر المختلفة، يزيد من صعوبة الحسم في ما أثير عن إكراه اليهود على الدخول في الإسلام ونقر باستمرار غموض هذه المسألة.

ب- اليهود بين مذهبين :

إسهاماً في التوضيح أكثر لقضية الإكراه على الإسلام، نفضل تناول الموضوع من زاوية أخرى تتعلق بالتطورات التي كانت اليهودية تعرفها في ذلك الوقت، فاليهود في العالم الإسلامي الوسيط كانوا منقسمين إلى مذهبين؛ هما مذهب الربانيين (Rabbinism)، ومذهب القرائين (Karraïn). ففيما يعتمد مذهب الربانيين على التلمود الذي فيه الكثير من الروايات ومواقف أحبار اليهود وتفاسيرهم للتوراة، يرى

55- ابن القفطي، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، ص209؛ ابن العبري، **تاريخ مختصر الدول**، ص 239.
56- ابن القفطي، **كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، ص257.

مذهب القرائين الاعتماد المباشر على التوراة. وقد ظهر هذا المذهب في القرن 2/8م، وصار معارضاً لمذهب الربانيين بقوة.

دخل مذهب القرائين إلى الأندلس على يد ابن الطراس Ibn Altoras، وتابعت زوجته نشره حيث وجدت التربة خصبة أيضاً في أوساط يهود المغرب خاصة بدرعة وفاس[57]. وأوضح السموأل المغربي أن القرائين «لم يبالغوا في الكذب على الله تعالى إلى حد أن يدعوا النبوة، ولا نسبوا شيئاً من تفاسيرهم إلى النبي، ولا إلى الله تعالى، بل إلى اجتهادهم»[58]. وأكد أن هؤلاء «أكثرهم خرج إلى دين الإسلام أولاً فأولاً، إلى أن لم يبق منهم إلا نفر يسير؛ لأنهم أقرب إلى الاستعداد لقبول الإسلام؛ لسلامتهم من محاولات فقهاء الربانيين أصحاب الافتراء الزائد، الذين شددوا على جماعتهم الإصر. فقد تبين مما ذكرناه أن الحاخامات هم الذين شددوا على هذه الطائفة دينهم، وضيقوا عليهم المعيشة والإصر، فقصدوا بذلك مبالغتهم في مضادة مذاهب الأمم الأخرى حتى لا يختلطوا بهم، فيؤدي اختلاطهم بهم إلى خروجهم من دينهم»[59]. نميل بناء على هذا النص إلى القول إنه كان لدى يهود المغرب نفس الاستعداد في الدخول إلى الإسلام كما كان ليهود الشرق، وربما بقي إسلام بعضهم سطحياً، أو ظل الحنين يساور بعضهم إلى دينهم الأصلي مما خلق نوعاً من الاضطراب سواء في صفوف اليهود أنفسهم، أو لدى السلطة الموحدية التي وجدت نفسها متشككة في أمرهم خاصة بمرور الأجيال.

لقد استمر وجود طائفة القرائين بجبال المصامدة إلى عصر الوزان إذ أشار إلى انتشارهم بجبل هنتاتة «وفي هذا الجبل كثير من الصناع اليهود ... وهم جميعاً على نحلة القراء»[60]، وأضاف مارمول أن هؤلاء «يعتبرهم اليهود الآخرون زنادقة لانتمائهم إلى فرقة القراء»[61]، وكان يهود جبل دمنسرة من القرائين أيضاً، لذلك «يعتبرهم سائر

57- Sloush, n., "Etude sur l'histoire des juifs du Maroc", *Archives marocaines*, vol. 4, 1905, p. 119.
إبراهيم القادري بوتشيش، **مباحث**، ص105.

58- السموأل المغربي، **إفحام اليهود**، ص 174.

59- السموأل بن يحيى المغربي، **إفحام اليهود**، تحقيق محمد بن عبد الله الشرقاوي، بيروت، دار الجيل، ط 3، ص 175 .

60- الوزان، **وصف أفريقيا**، 142/1.

61- مارمول، **أفريقيا**، 67/2.

يهود أفريقيا مارقين من الدين، ويدعونهم كرايم»[62]. ولم تعكس لنا المصادر اليهودية شيئاً عن وجود الصراع المذهبي بين اليهود في الغرب الإسلامي الوسيط.

ج- مسألة إلغاء عقد الذمة :

يعتبر عبد الواحد المراكشي أول من أشار إلى هذه المسألة بقوله : «ولم تنعقد عندنا ذمة ليهودي ولا نصراني منذ أن قام أمر المصامدة، ولا في جميع بلاد المسلمين بالمغرب بيعة ولا كنيسة، إنما اليهود عندنا يظهرون الإسلام ويصلون في المساجد ويقرئون أولادهم القرآن، جارين على ملتنا وسنتنا، والله أعلم بما تكن صدورهم وتحويه بيوتهم»[63].

كان هذا النص هو مستند الدراسات المعاصرة في الحسم في مسألة إكراه اليهود على الإسلام وإلغاء ذمتهم دون مناقشته على ضوء غيره من النصوص التاريخية، ولا حتى افتراض إمكانية مبالغته أو عدم دقته أو مبالغته.

من البدهي إذن أن إسقاط عهد الذمة هو مسألة فقهية اجتهادية، وليس مسألة سياسية. وإذا سلمنا بأن الموحدين قد ألغوا عهد الذمة، فقد كان من المنتظر أن يتردد صدى ذلك في الكتابات الفقهية سواء بالموافقة أو المعارضة، وهذا ما لم نقف عليه. فهل يمكن أن يمر قرار سلطاني أو اجتهاد فقهي خطير مثل هذا دون أن يكون له صدى في الأدبيات الفقهية للعصر والعصور اللاحقة ؟

على كل حال فإن اعتمادنا على هذا النص يضعنا أمام ضرورة اختباره وتحليله على ضوء النصوص التاريخية الموجودة دون الاستسلام له كلية. ونريد أن ننبه إلى بعض المسائل التي أثارها ومنها :

- أن الذمة لم تنعقد لكل من اليهود والنصارى، وليس لليهود وحدهم.
- انسحاب هذا الموقف على العصر الموحدي كله منذ قيام الدولة.
- عدم وجود البيع والكنائس ببلاد الغرب الإسلامي كلها.
- أن اليهود يظهرون الإسلام وشعائره.

62- الوزان، **وصف أفريقيا**، 111/1.

63- عبد الواحد المراكشي، **المعجب**، القاهرة، 1949، ص 305.

وأشار قبل ذلك في نفس النص إلى عنصرين آخرين :

- أن المنصور كان متشككاً في أمرهم.
- أنه لا يخفي نيته في إلزامهم بالإسلام أو إبادتهم وتفييئهم إن ثبت له كفرهم.

ولمناقشة مضمون هذا النص نشير إلى أن المراكشي لم يذكر إكراه اليهود على الدخول في الإسلام. ونبدأ بمسألة إلغاء عقد الذمة، التي رغم وجود شواهد أخرى تعززها، من مصادر لاحقة، فإنها لا تحسم الموضوع ولا تعطينا تصوراً دقيقاً حول معناها التاريخي، ومن هذه المصادر كتاب **المذمة في استعمال أهل الذمة** لابن النقاش الدكالي الذي أشار إلى «أن عهد ذمتهم [أي أهل الذمة] انقضى من سنة ستمائة من الهجرة النبوية»[64] في المغرب، واستمر العمل به إلى سنة 1301/700 . فنلاحظ إذن أن أول خلاف بين المراكشي وغيره هو في تحديد تاريخ إلغاء عهد الذمة.

في جميع الأحوال فإن هذه الإشارات تؤكد أن الأمر يتعلق بإلغاء ذمة اليهود والنصارى على حد سواء، ولا يخص اليهود وحدهم. ويؤرخ المراكشي هذا الإجراء بقيام أمر المصامدة، بينما يقدم ابن النقاش تاريخاً محدداً هو سنة 600 هـ لبدء العمل بإسقاط الذمة.

إضافة إلى هذين النصين اللذين يخصان أهل الذمة في العصر الموحدي، عثرنا على موقف مماثل اتخذه الأمير المريني يوسف بن يعقوب بن عبد الحق، فقد ورد في معرض جواب الفقيه محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي، في تعقيبه على فتوى المغيلي الشهيرة، نقلاً عن أبي القاسم العبدوسي نزيل تونس قوله : «وقد أفتى شيوخ المغرب قبل هذا أنهم لا ذمة لهم»[65]، وأضاف لتوضيح هذه الفتوى : «وما أشار إليه في الجواب ... أنه لا ذمة لهم فيما دون هذا، هو بيعهم الخمر للمسلمين وتمالؤهم عليه بعد النهي عنه، اتفق ذلك في أيام يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني، فقتلوا لذلك وسبوا ببلاد بني مرين كلها حسبما ذكره الخزرجي قاضي بادس وغيرها من بلاد الريف

---

64 -ابن النقاش، محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي (توفي بمصر 1362/763)، **المذمة في استعمال أهل الذمة**، تحقيق عبد الله إبراهيم بن علي الطريقي، الرياض، دار المسلم، ط 1، 1416، ص 114.

65- الونشريسي، **المعيار**، 2/250.

في أيام يوسف بن يعقوب المذكور»[66] يضعنا هذا النص أمام إشكال جديد، فإن الأمر عنده يتعلق بشيوخ المغرب أي الفقهاء، وليس بالدولة الموحدية. ويتضح من النص أيضاً أن مسألة إلغاء عقد الذمة لها ارتباط بتجاوز الذميين أنفسهم لشروطه والقاضية بعدم بيع الخمر للمسلمين.

فما هو المدلول لإلغاء الذمة ؟ وما هو السبب الداعي إلى إسقاط الموحدين لعقد الذمة ؟ وهل تعلق الأمر بتطبيق عملي لهذا الإجراء أم تعلق الأمر فقط بشعار من الشعارات التي كانت الدولة ترفعها من أجل كسب تعاطف المجتمع ؟ ومتى اتخذ هذا الإجراء ؟ وما هي مظاهر إسقاط عقد الذمة في الواقع ؟

في غياب نصوص فقهية أو وثائق رسمية، لا نستطيع أن نفهم مدلول إلغاء عقد الذمة في المستوى النظري الفقهي، ولا في مستوى الدلالة الرسمية الموحدية. لذلك ليس أمامنا سوى محاولة الفهم من خلال مؤشرات السياق التاريخي. ونستطيع أن نؤكد أن إلغاء عقد الذمة يعني في المستوى النظري موقف التحفظ من اليهود والتشكك في نواياهم، لذلك فإن الدولة الموحدية تخلت عن أخذ الجزية منهم. ويبدو أن هذا الموقف قد استند إلى المواقف المختلفة التي اتخذها النصارى المعاهدون في الأندلس من خيانات متكررة للمرابطين من قبل، مما استدعى مراراً طلب الفتوى بشأنهم من الفقهاء حتى قرر قاضي الجماعة بقرطبة ابن الحاج (ت 529/1134) أن «حال المسلمين في جزيرة الأندلس واكتناف أهل الحرب بهم، وأهل الذمة من النصارى مادة لأهل الغفلات، وبخاصة ذمة غرناطة، لما هم فيه من العدة ومن تحصين قراهم. ولو خلصوا لنصارى أهل الحرب لما قام المسلمون بحربهم، وأيضاً لا يحلون من الذمة، وإن كان فيهم بريء فأكثرهم سيء، وإن منعت السنة من استعبادهم لم تمنع من إجلائهم كما فعل عمر من إجلائه لليهود والنصارى من جزيرة العرب»[67]. ومع ذلك يظل السؤال قائماً هل فسّر إجراء إسقاط الجزية عن اليهود على أنه إلغاء لذمتهم ؟

66- الونشريسي المعيار، 250/2.
67- البرزلي، نوازل، 14/2.

د- مواقف اليهود من الموحدين :

اعتاد بعض المؤرخين أن يقفوا عند موقف الموحدين من اليهود ولكنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء النظرة من الزاوية الأخرى والتعرف على مواقف اليهود من الموحدين، وهذا أمر ضروري للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه.

ذكر سيمون ليفي أن بعض اليهود اعتقدوا أن المهدي ابن تومرت هو المسيح الذي أخبر به الربي موشي الدرعي قبل سنوات قليلة[68] .

ومن جانب آخر اعتبر تواجد اليهود إلى جانب النصارى المحاربين سواء في الأندلس أو إفريقية استفزازاً لشعور المسلمين، وقد تأكد انحياز اليهود للروم في محطات متعددة منذ العصر المرابطي. وخلال العصر الموحدي قام الثائر إبراهيم بن همشك، الذي تمرد على الموحدين وهاجم مدينة غرناطة سنة 1162/557، «بمداخلة الغوي ابن دهري[69] مع اليهود الإسلاميين الساكنين بها الذين أسلموا على كره» حسب رواية ابن صاحب الصلاة[70] . وقد تم تدبير هذا الهجوم بتنسيق خارجي وداخلي في غياب والي المدينة أبي سعيد بن عبد المؤمن[71] . وقبل معركة الأرك كان مع جيش النصارى «جماعات من تجار اليهود قد وصلوا لاشتراء أسرى المسلمين وأسلابهم وأعدوا لذلك أموالاً»[72] .

إذن فمثل هذه المواقف السلبية التي اتخذها أهل الذمة، وضمنهم اليهود، ضد الموحدين والتي تكررت في مواقع مختلفة لا شك أنها كونت لديهم موقفاً من اليهود الذين لم يبدوا حياداً في الصراع بين المسلمين ونصارى إسبانيا.

68- Levy, *Essais*, p. 71.

69- كان ابن دهري صهراً لمشرف غرناطة ابن زيد، ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، دار الغرب الإسلامي، ص 123.

70- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 53.

71- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 124.

72- ابن عميرة الضبي، **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، القاهرة، دار الكاتب، 1967، ص 45.

هـ- الروم النصارى في جيش الموحدين :

احتفظ عبد المؤمن بن علي ضمن جيشه بفرقة قوية من الروم الذين كانوا في الجيش المرابطي وأضاف إليهم فرقاً أخرى، وقد اهتم بهم أيضاً ابنه يوسف فعزز وجودهم بأعداد إضافية[73]. وانفردت بعض المصادر الفرنسيسكانية بالقول إن خمسة من الفرنسيسكان قد أرسلهم البابا لتنصير المسلمين تعرضوا للقتل بمراكش سنة 1220/617، وفسرت ذات المصادر المجاعة التي عرفها المغرب هذه السنة بأنها عقوبة إلهية انتقاماً لمقتلهم[74]، ولم نقف على خبر هذه البعثة في أي مصدر عربي. وأدخل إدريس المأمون معه إلى المغرب سنة 1228/626 فرقة عسكرية أخرى من الروم، بلغ عدد جنودها حسب ابن أبي زرع 12000 في حين حصرت مصادر أخرى العدد في 500 فارس فقط «وأذن للنصارى القادمين معه في بناء كنيسة بمراكش على شرطهم، فضربوا بها نواقيسهم»[75]. لكن هذه الكنيسة كان مصيرها الإحراق على يد يحيى المعتصم الذي اقتحم مراكش عندما توجه المأمون إلى سبتة سنة 1231/629 برسم محاربة أخيه أبي موسى عمران[76]. لم يذكر ابن أبي زرع إحراق الكنيسة، لكنه أضاف أن القتل طال أيضاً «كثيراً من اليهود وبني فرخان، وسبى أموالهم»[77].

استمر الروم في جيوش الموحدين خلال عهود الرشيد والسعيد[78] والمرتضى. وقد أخذ دورهم يتعاظم في مرحلة اضطراب الموحدين، وتزايد اعتمداد الخلفاء عليهم لتصفية حساباتهم مع خصومهم. وفي عهد علي السعيد وبالتحديد في سنة 1243/641 التحقت مجموعة من جند الروم بالثائر عبد الله بن زكريا

73- ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 431.

74- Pierre de Cenival, "L'Eglise chrétienne de Marrakech au XIIIe siècle", *Hespéris*, 1927, T.-VII, 69-83), p. 69.

75- ابن خلدون، **العبر**، 341/6؛ مارمول، **إفريقيا**، 50/1.

76- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 298.

77- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 253. يقصد بني فرخان علوج النصارى، الذين يبدو أن أغلبهم كانوا في سن الشباب.

78- هويثي ميراندا، **التاريخي السياسي للإمبراطورية الموحدية**، ص 508.

الهزرجي بسجلماسة[79]. وقد بلغ تأثير جند الروم لدى الموحدين أوجه في عهد المرتضى الذي كثرت فيه الفتن إلى حد أن البابا إينوصان الرابع ساومه في رسالة مؤرخة بسنة 1251/649 بهؤلاء الروم فعرض عليه «أن يمنحه بعض الثغور البحرية المغربية لتوفير أمن وسلامة كل المسيحيين القاطنين بالمغرب مع زوجاتهم وأولادهم بما فيهم المليشيات العاملة في جيشه الذين يتعرضون للأخطار من جراء تهديد وانتقام المعارضين والثائرين»[80].

على كل حال فقد كانت أعداد النصارى تستدعي وجود تأطير ديني لهم، إذ يفترض وجود أساقفة بعدد من المدن مثل مراكش وفاس وسبتة. ورغم وجود هذه الأعداد من النصارى في المغرب الأقصى لمدة طويلة لم يرد في أي مصدر أن الموحدين أرغموا أحداً منهم على الدخول في الإسلام، رغم أن عدداً من قادتهم قد أسلموا فعلاً. وكذلك الشأن بالنسبة لنصارى الأندلس الذين كانت أعدادهم كبيرة في كل المدن.

وبناء على كل ما سبق يتأكد أن إلغاء الذمة كان موقفاً نظرياً محضاً لم يكن له أي تأثير على وجود أهل الذمة من اليهود والنصارى الذين ظلوا موجودين بالعديد من المدن بالمغرب فضلاً عن الأندلس، بل لاحظنا أن النصارى قد استفادوا من تسامح ديني ووجود كنيسة لهم في مراكش ردحاً من الزمن قبل أن تعصف بها الاضطرابات السياسية التي عانت منها المدينة.

وكيفما كان الأمر، فلم نقف على خبر يؤكد ارتداد اليهود عن الإسلام ورجوعهم إلى دينهم بعد زوال أمر الموحدين، كما لم تتحدث المصادر عن إرجاع عهد الذمة بعد إلغائه، إن كان قد حصل. وكل هذا يحيط الموضوع من جديد بالعديد من التساؤلات النقدية التي لا تزال مصادرنا عاجزة عن توفير الإجابة عنها.

و- صمت غير مبرر :

تطرقت مجموعة من المصادر للحديث عن اليهود من زوايا مختلفة، لكنها لم تشر إلى يهود العصر الموحدي بشيء، ونرى أن صمتها يحمل في حد ذاته تشكيكاً في

79- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 364.

80- رشيد السولامي، "الروم"، **معلمة المغرب** ، الرباط، 2001 ، 4484/13 .

الضجة التي أثيرت حول معاناة اليهود أو على الأقل يدعو إلى التساؤل عن أسبابه ؟

نلاحظ إذن غياب فتاوى تخص الموضوع في المصادر النوازلية سواء منها التي تعود للعصر الموحدي أو للمراحل اللاحقة؛ حيث إن أغلب نقول نوازل البرزلي والونشريسي حول أهل الذمة تعود إلى أحكام ابن سهل (ت1094/487) ونوازل ابن الحاج (ت 1135/529) ومسائل أبي الوليد بن رشد (ت 1126/520)، باستثناء إشارة إلى كتاب الإنجاد لابن المناصف حول عدم السماح ببناء الكنائس المحدثة[81]. وهذه الفتوى لا تضيف جديداً وإنما تقرر ما هو معروف عند الفقهاء.

ومما يدفع إلى التحفظ أيضاً عدم احتجاج الفقيه المغيلي بأي قول أو حكم من عصر الموحدين، مع أن ذلك الموقف المفترض يعضد رأيه في فتواه المتشددة ضد يهود توات، حيث قرر في الفصل الثالث من رسالته أن اليهود «لا ذمة لهم، لأن الذمة التي ترفع السيف عنهم هي الذمة الشرعية، لا ذمة الجاهلية»[82].

وبجانب الكتابات الفقهية هناك مصدران في الرد على اليهودية، لعالمين كانا يهوديين وأسلما، أحدهما هو السموأل بن يحيى المغربي (توفي بعد 1174/570) الذي ألف كتابه **إفحام اليهود**، بالمشرق؛ والثاني هو عبد الحق الإسلامي وعنوان كتابه **الحسام الممدود في الرد على اليهود**، كتبه بطلب من بعض طلبة سبتة في العصر المريني حوالي سنة 1394/796 [83]. يتشابه الكتابان في كونهما اقتصرا على عرض نصوص من التوراة تشير إما إلى التبشير بالرسول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أو إلى بطلان الدين اليهودي، وقد أوردا نصوص التوراة بالعبرية، وشرحاها وعلقا عليها. وعبر السموأل عن تعاطفه مع مذهب القرائين وذكر حماسهم للدخول في الإسلام، لكنه لم يشر كما لم يشر عبد الحق الإسلامي أدنى إشارة إلى يهود العصر الموحدي.

81- الونشريسي، **المعيار**، 2/235-252، ص 237.
82- محمد بن عبد الكريم المغيلي، **رسالة في اليهود**، تحقيق عبد الرحيم بنحادة وعمر بنميرة، الرباط، دار أبي رقراق، 2005، ص79.
83- عبد الحق الإسلامي، **الحسام الممدود في الرد على اليهود**، فاس، طبعة حجرية.

ونصطدم أيضاً عند صاحب كتاب **قضية المهاجرين المسمون اليوم بالبلديين** بصمت مماثل، فقد قفز على مرحلة طويلة من تاريخ اليهود بفاس، فانتقل من الحديث عن تعمير المدينة في عهد المولى إدريس وسكنى اليهود بها وتنظيم الحرف، معتبراً أن الأمر استمر على ما كان عليه زمن الأدارسة، إلى عهد السلطان أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق المريني، حيث «أوقع المسلمون باليهود الوقعة المعلومة العظمى سنة 674 هـ بسبب أشياء أدت إلى استباحة دمائهم وأموالهم»[84]، ولا نجد فيه تعريجاً إلى سقوط الذمة أو استهداف اليهود في عصر الموحدين.

ز- تمييز لباس اليهود :

لم يكن تمييز اليهود بلباس خاص، أو ما يعرف بالشكلة، من اختراع الموحدين، بل ساروا في ذلك على عرف جرى في عدد من الدول الإسلامية منذ عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز[85]، وكان الهدف من هذا الإجراء هو سهولة التمييز بين المسلمين وغيرهم[86]. أما الزنار[87] فيعود فرضه على الذميين إلى عهد هارون الرشيد العباسي[88]. واختلفت ملابس أهل الذمة بعد ذلك اختلافاً كبيراً في الدول الإسلامية. وكان الفقهاء دائماً يرون ضرورة تميز لباسهم عن لباس المسلمين، بل إن المحتسبين كانوا يمنعون اليهود من ارتداء لباس الفقهاء والأخيار[89].

لم تتوفر أخبار عن لباس يهود المغرب في عصري المرابطين والموحدين إلى حدود عهد يعقوب المنصور، فهو الذي قام في آخر عهده بإلزام اليهود بلباس «ثياب كحلية وأكمام مفرطة تصل إلى قريب من أقدامهم. وبدلاً من العمائم كانوا يلبسون كَلْوَتَات

84- مجهول، **قضية المهاجرين المسلمين اليوم بالبلديين**، تحقيق محمد فتحة، الرباط، دار أبي رقراق، 2004، ص 55 .

85- حول أحكام تمييز أهل الذمة بلباس خاص، ينظر : ابن قيم الجوزية، **أحكام أهل الذمة**، 183/1-184، 165/2-183.

86 - أ.س. ترتون **أهل الذمة في الإسلام**، ترجمة حسن حبشي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3، 1994، ص127.

87- الكلمة يونانية الأصل وتعني الحزام، وقد أصبح علامة مميزة لأهل الذمة منذ القديم، ترتون، **أهل الذمة في الإسلام**، ص 130.

88- القاضي أبو يوسف، **كتاب الخراج**، ص 72.

89- ابن عبدون، **رسالة في الحسبة**، ص 51.

على أشنع صورة كأنها البرادع تبلغ تحت آذانهم، وشاع هذا الزي بين جميع يهود المغرب»[90]، ووصف ابن عذاري، من جهته، هذا اللباس بقوله : «فجعل لهم صفة كحداد ثكلى المسلمين، أردان قمصهم طول ذراع في عرض ذراع زرق وبرانيس زرق وقلانس زرق، وذلك في سنة خمس وتسعين المؤرخة»[91]. بينما ذكر الزركشي أن المنصور «جعل قمصهم طول ذراع في عرض ذراع، وجعل لهم برانس وقلانس زرقاً»[92].

وقد اختلف المراكشي وابن عذاري في تبرير هذا الإجراء، إذ أرجعه الأول ليشك المنصور في إسلامهم وفي كفرهم «وكان يقول لو صح عندي إسلامهم لتركتهم يختلطون بالمسلمين في أنكحتهم وسائر أمورهم، ولو صح عندي كفرهم لقتلت رجالهم وسبيت ذراريهم وجعلت أموالهم فيئاً للمسلمين، ولكنني متردد في أمرهم»[93]، وأرجعه ابن عذاري إلى أن اليهود «قد علوا على زي المسلمين وتشبهوا في ملابسهم بعليتهم وشاركوا الناس في الظاهر من أحوالهم فلا يميزون من عباد الله المؤمنين»[94].

لم يدم إلزام اليهود بالشكلة إلا أشهراً معدودة؛ لم يلبث المنصور أن توفي بعد أشهر من فرضها، فعمل الشاعر اليهودي الأندلسي ابن نغرالة، بعد ذلك، أرجوزة «يذكر فيها نبذاً ونكتاً من الحدثان ويتعرض فيها للتفاؤل بهذا الأزرق للسلطان»[95]، قال فيها :

لبس ذا الأزرق ليس فيه خسارا   فافهموا يا قوم هذي الإشارا

وبعد وصول الخليفة أبي عبد الله محمد الناصر إلى السلطة في نفس سنة 1198/595، وبعد توسلهم إليه سمح لهم بارتداء «ثياب صفر وعمائم صفر، فهم

90- المراكشي، **المعجب**، ص 305.
91- ابن عذاري، **البيان المغرب**، 228.
92- الزركشي، **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تحقيق محمد ماضور، تونس، المكتبة العتيقة، ط 2، 1996، ص 16.
93- المراكشي، **المعجب**، ص 304-305.
94- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 228.
95- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 229.

على هذا الزي إلى وقتنا هذا، وهو سنة 1224/621»[96]. وأكد المقري أن يـهود الأندلس بالخصوص كانوا يلبسون ثياباً صفراً[97]. وفي إفريقية لجأ الحفصيون إلى نفس الإجراء بعد أكثر من نصف قرن عندما قام الأمير أبو زكريا بن أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص في أواخر حكمه سنة 1250/648 بتمييز لباسهم؛ حيث «جعلت الشكلة لليهود وبولغ في مذلتهم»[98].

لم يكن تمييز لباس اليهود مقتصراً على البلاد الإسلامية، بل سبق لإسبانيا النصرانية أن اتخذت ذلك الإجراء، فقد عقدت مناظرة دينية كبرى بين بابلو كرستياني (Pablo Cristiani)، وكان يهودياً ثم تحول إلى النصرانية، وبين الحاخام موسى بن نجما في برشلونة عام 1263/661، واستطاع أن يقنع البابا كلمنت (Clement) بأخطاء التعاليم التلمودية وما فيها من عداء شديد للنصرانية، فأصدر البابا مرسوماً يقضي بتحريم قراءة التملود وحيازته، ومصادرة نسخه، وأعاد تنفيذ قانون لويس الحادي عشر، الصادر سنة 1136/531 والقاضي بإلزام اليهود بوضع شارة على أكتافهم لتمييزهم»[99]. مما يؤكد أسبقية هذا الإجراء في أوروبا لما قام به الموحدون.

في مرحلة لاحقة سنجد الأمير إسماعيل بن فرج بن إسماعيل بن الأحمر قد «أخذ يهود الذمة بالالتزام بسمة تشهرهم وشارة تميزهم ... وهي شواشي صفر»[100]، بينما سماها المقري غفائر صفر[101].

وقدم البرزلي فكرة عن لباس أهل الذمة في إفريقية الذي يعود إلى مراحل سابقة، فقال : «والعادة عندنا بتونس أن نساء النصارى يستترن كالمسلمات غالباً من غير علامة، ومنهن من يلتزم زي النصارى، واليهوديات لهن علامة المشي بالقرق أو حافية. وعلامة الذكور من اليهود الشكلة الصفراء فوق الإحرام لا تحته، لأنه

96- المراكشي، **المعجب**، ص 305.
97- المقري، نفح الطيب، 137/1.
98- ابن أبي دينار، **المؤنس**، ص 135!.
99- ابن الخطيب، **الإحاطة**، 388/1.
100- ابن الخطيب، **الإحاطة**، 388/1.
101- المقري، **نفح الطيب**، 208/1.

قد يشكل إذا أعطى بظهره. وأما النصارى فلهم زي على رؤوسهم يلزمونه. وقد كان بعضهم تزيى على رأسه بزي المسلمين فألزمهم السلطان زواله»[102].

ج- هجرة اليهود إلى المشرق :

تضررت التجارة في إفريقية كثيراً في أواسط القرن الخامس الهجري/11م وقبل الغزوة الهلالية واستفحلت الأزمة من بعدها[103]، ومن ضمنها تجارة اليهود حيث ورد في إحدى رسائل الجنيزة وجهها يهودي قيرواني إلى آخر بمصر مؤرخة بحوالي 1040/432 ذكر له فيها بأن «الغرب كله لم يعد يسوى شيئاً بالمرة»[104]. وهذا ما دفعهم إلى الهجرة، التي لم تقتصر على يهود إفريقية، بل انخرط فيها يهود المغرب أيضاً، فقد أشار جويتاين (Goitein) إلى أن أغلب يهود القدس كانوا في القرن 11/5 مغاربة[105]. وهاجر العديد من يهود الغرب الإسلامي إلى مصر ومدن البحر الأحمر الساحلية وشبه الجزيرة العربية والهند[106]. ورغم هجرتهم فقد ظلوا على اتصال بالمغرب في تجارتهم بعيدة المدى، فوثائق الجنيزة تشير إلى وصول العديد من التجار اليهود من المهدية وسجلماسة والأندلس إلى ساحل ملبار بالهند وعودتهم بسلع منها خلال القرن السادس الهجري/12م[107]. وأشار الزعفراني إلى أن عدداً من يهود درعة استوطنوا. الفسطاط بمصر[108].

أكد جويتاين أيضاً استناداً إلى بعض المصادر اليهودية المعاصرة للموحدين أن هجرة عدد كبير من اليهود إلى المشرق تم فراراً من اضطهاد الموحدين الذين دفعوا

102- أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي (ت1438/841)، **فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2002 (7 أجزاء)، 44/2.

103- أمين توفيق الطيبي، **جوانب من النشاط الاقتصادي في المغرب**، ص 128.

104- جويتاين، **دراسات**، ص 237.

105- جويتاين، **دراسات**، ص 229.

106- جويتاين، **دراسات**، ص 269.

107- جويتاين، **دراسات**، ص 258، 260، 269.

108- Haim Zafrani, *Deux mille sans de vie juive au Maroc*, Paris, Maisonneuve et Larose,1998, p. 14.

أيضاً بصغار اليهود إلى الأسر المسلمة[109]، لكنه لم يقدم أدلة نصية أو إحالة مرجعية تثبت قوله.

لقد هاجر العديد من أعيان اليهود إلى المشرق، وكان المهاجرون إما من التجار أو من العلماء. وقد ربطت بعض المصادر بين هجرتهم وبين سياسة التضييق الموحدية، كما سبقت الإشارة مثل حالة موسى بن ميمون القرطبي (ت 605/1208)[110] ويوسف بن يحيى بن إسحاق بن سمعون السبتي الإسرائيلي (ت 622/1225)[111].
بينما يؤكد المؤرخ عز الدين موسى أن هذه الهجرة اليهودية المكثفة إلى المشرق كان سببها بالأساس هو تساهل الفاطميين ثم الأيوبيين بمصر مع أهل الذمة، وتطور البحرية المسيحية التي احتلت مكان الوسيط التجاري بين الشرق والغرب بدلاً عن الساحل التونسي. والخراب الذي اجتاح البلاد الشرقية نتيجة الغزو الهلالي وما أعقبه من غزو نورماندي لها، وتوالي الحروب بها إلى أن حررها الموحدون[112].

لقد أصبحت فرص اليهود بالمشرق أكثر منها بالمغرب منذ القرن الخامس الهجري/11م، لذلك حمل العديد من اليهود أمتعتهم وتوجهوا صوب بلدانها. ولم تتوقف هذه الهجرة بل استمرت خلال القرن اللاحق بسبب توالي الاضطرابات في كثير من المناطق التي كانت تجارة اليهود تتنفس بها.

3- انفراج وضع اليهود :

إضافة إلى الانفراج الذي حصل لليهود منذ أوائل عهد الخليفة محمد الناصر بتغيير شكلتهم، فقد أيدوا فيما بعد الخليفةَ المأمون عندما ألغى رسوم المهدية في أول عهده واتبع سياسة متساهلة مع أهل الذمة[113]، فلما وجد يحيى، منافس المأمون على

109- Goiten, *Jews and Arabs*, p. 81.
110- ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، بيروت، دار الثقافة، ط 4، 1987، 194/3؛ جمال الدين علي بن القفطي (ت646/1248)؛ **كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، بيروت، دار الآثار، (د. ت)، ص209. ابن العبري، غريغوريوس أبو الفرج بن أهرون الملطي (ت685/1226-1286)، **تاريخ مختصر الدول** ، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1958، ص 239.
111- ابن القفطي، **كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، ص 257.
112- عز الدين موسى، **النشاط الاقتصادي**، ص 115.
113 - ابن عذاري، **البيان المغرب** ، ص 205.

الخلافة، فرصة في اقتحام مراكش سنة 1232/629 هدم كنيسة الروم وقتل بعض اليهود في الاضطرابات التي حصلت على إثر دخوله المدينة[114]. وسنجدهم بعد ذلك قد أيدوا الخليفة السعيد «وذلك أنه لما كر كانون بن جرمون راجعاً عن السعيد وتركه مستغرقاً في الحروب مع بني مرين، التي ليس لهم فيها نظير ولا قريب، قصد أزمور فأدخله علي بن يزيمر التامردي إليها، فاستولى مع عربه عليها، فاستطالت أيديهم فيها على بعض حضرها الغرباء بأنواع الظلم والاعتداء، وأغرمهم أموالاً وأغرم اليهود الساكنين بها كذلك مالاً واستأصلهم العرب استئصالاً»[115]، حصلت هذه الأحداث في غياب واليها، ولما سمع الخليفة السعيد الخبر قصدها، فتمكن من العرب في جبل الحديد وقتل منهم أعداداً، ودخل أزمور وألقى القبض على علي بن يزيمر وساقه مصفداً إلى مراكش حيث قتله وخفف المعاناة عن اليهود.

وانتعشت وضعية اليهود خاصة بسجلماسة التي كانوا يتحكمون منها في التجارة الصحراوية[116]. فإلى جانب غنى يهودها، فقد كان خازن المال بها سنة 1243/641 هو اليهودي ابن شلوخة الذي استعمله عبد الله بن زكريا الهزرجي على عهد الخليفة السعيد الموحدي[117]، وغير بعيد عن هذه المرحلة، تؤكد رسالة إسبانية صادرة عن ملك أرغون خايمي الثاني مؤرخة بـ11 يونيو 645/1247 منحه ليهود سجلماسة حق الانتقال للاستقرار في المدن الداخلة تحت حكمه، مثل ميورقة وبلنسية وبرشلونة ربما في محاولة لاستقطاب جزء من تجارها لإنعاش التجارة بمملكته وتحويل خط التجارة من سجلماسة إليها[118].

114- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، 169.
115- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص. 372.
116- المقري، **نفح الطيب**، 206/5 .
117- ابن عذاري، **البيان المغرب**، 364.
118- Hirschberg, *A History of the Jews in North Africa*, Leiden, 1974, p. 378. عن مصطفى نشاط، **إطلالات على تاريخ المغرب خلال العصر المريني**، منشورات كلية الآداب بوجدة، 2003، ص 68.

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل أن نعيد طرح موضوع أهل الذمة في العصر الموحدي للنقاش من خلال الالتفات إلى مجموعة من العناصر التي أهملت في البحث لحد الآن. ولا نزعم أننا حسمنا الموضوع، بل تأكد لنا أن كل ما قيل يترك الموضوع مفتوحاً أمام المزيد من الاكتشاف لنصوص وإشارات جديدة، وأيضاً أمام المزيد من إعمال النظر والاجتهاد في القراءة لتجاوز حالة التعميم التي سيطرت ردحاً من الزمن، حتى أصبحت مسألة تعسف الموحدين ضد اليهود مسلمة لا شبهة فيها.

وخلاصة القول إن ما نميل إليه أكثر بخصوص موقف الموحدين من اليهود هو إقدامهم على إلغاء الذمة في مستواها القانوني بإسقاط الجزية، الشيء الذي فهِم على أنه تنكر كامل لأهل الذمة، واستدعى كل ما ذكر عن قسوتهم مع اليهود بالخصوص، مع أن الواقع التاريخي يشهد على استمرار وجود اليهود والنصارى كجماعات ذات حضور اجتماعي وتأثير اقتصادي، وتعبير ثقافي. ويكفي أن نذكر من أسماء كبار علماء اليهود موسى بن ميمون صاحب التآليف الشهيرة، وعدد من الشعراء اليهود مثل ابن سهل الإسرائيلي الذي عاش بسبتة إلى وفاته، وكان قد أسلم طواعية، وابن نغرالة الشاعر، وشاعرة تسمى ميمونة بنت بغدالة (ولعلها نغرالة)، وكان أبوها شاعراً أيضاً، ولعله هو المذكور من قبل. وبما أننا متأكدون من استمرار عدد من هؤلاء على يهوديتهم فكيف نقر بأن هناك إكراهاً عاماً لليهود على الإسلام ؟

ملاحق

1- فرض لباس خاص على اليهود وإلغاء الذمة

«وفي آخر أيام أبي يوسف [يعقوب المنصور] أمر أن يميز اليهود بالمغرب بلباس يختصون به دون غيرهم؛ وذلك ثياب كحيلة وأكمام مفرطة السعة تصل إلى قريب من أقدامهم، وبدلاً من العمائم كلوتات على أشنع صورة كأنها البراديع تبلغ إلى تحت آذانهم؛ فشاع هذا الزي في جميع يهود المغرب؛ ولم يزالوا كذلك بقية أيامه وصدراً من أيام ابنه أبي عبد الله، إلى أن غيره أبو عبد الله المذكور، بعد أن توسلوا إليه بكل وسيلة، واستشفعوا بكل من يظنون أن شفاعته تنفعهم؛ فأمرهم أبو عبد الله بلبسان ثياب صفر وعمائم صفر؛ فهم على هذا الزي إلى وقتنا هذا - وهو سنة 621 - وإنما حمل أبا يوسف على ما صنعه من إفرادهم بهذا الزي وتمييزه إياهم به، شكه في إسلامهم؛ وكان يقول : لو صح عندي إسلامهم لتركتهم يختلطون بالمسلمين في أنكحتهم وسائر أمورهم، ولو صح عندي كفرهم لقتلت رجالهم وسبيت ذراريهم وجعلت أموالهم فيئاً للمسلمين، ولكني متردد في أمرهم.

ولم تنعقد عندنا ذمة ليهودي ولا نصراني منذ أن قام أمر المصامدة، ولا في جميع بلاد المسلمين بالمغرب بيعة ولا كنيسة، إنما اليهود عندنا يظهرون الإسلام ويصلون في المساجد ويقرئون أولادهم القرآن، جارين على ملتنا وسنتنا، والله أعلم بما تكن صدورهم وتحويه بيوتهم»[119].

119- عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1949، ص 305.

2- إلزام يعقوب المنصور لليهود بلبس الشكلة

«ومن فضائله المشهورة في الوجود ما أمر به من شكلة اليهود، وذلك أنهم كانوا قد علوا على زي المسلمين وتشبهوا في ملابسهم بعليتهم وشاركوا الناس في الظاهر من أحوالهم فلا يميزون من عباد الله المؤمنين. فجعل لهم صفة كحداد ثكلى المسلمين أردان قمصهم طول ذراع في عرض ذراع زرق وبرانيس زرق وقلانس زرق، وذلك في سنة خمس وتسعين المؤرخة، ولما اتصل الخبر بابن نغرالة اللعين عمل أرجوزته التي أولها :

لبس ذا الأزرق ليس فيه خسارا   فافهموا يا قوم هذي الإشارا

يذكر فيها نبذا ونكتا من الحدثان ويتعرض فيها للتفاؤل بهذا الأزرق للسلطان. وفي أثناء ذلك وعك المنصور وعكه الذي توفي منه رحمه الله. وربما قال اللعين أرجوزته بعد وفاة المنصور وهو الصحيح»[120].

3- يهود فاس وسجلماسة في العصر الموحدي

«قال الناظر : وأما الآن فهم [اليهود] تجار أهل هذه البلاد كلها [سجلماسة] وأغنياؤها، وخاصة بمدينة فاس، فإني عاينت منهم من يقال إن عنده المال الممدود رجالاً كثيرين. وقد كان تنبه لهم الأمر العالي أيد الله دوامه سنة 582 [1186] فلبس المرتشون وشوش المشوشون وخوف المفتشون، فأرجأ القدر السابق هذا إلى نهاية أمد عزهم وابتداء نكستهم إن شاء الله وذرهم وهي سنة 571 من الهجرة ... وهم الآن قد مازجوا المسلمين وداخلوهم وهو العز الذي كانوا يرتقبونه في سالف الأزمان، وبعده الزلة الدانية لهم القاصمة إن شاء الله لظهورهم، المستأصلة لشأفتهم عما قريب كما قدمنا»[121].

120- ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق جماعة من الأساتذة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985، ص 228-229 .

121- مجهول، **الاستبصار** ، ص 202.

4- منع اليهود والنصارى من الاشتغال في السكة

«وذلك أنه قد علم بالنقل والاستقراء من كتب الفقه والتواريخ أنه كان في الزمن القديم لا يشتغل بصرف الدنانير والدراهم إلا من وثق به من أهل الإسلام، ولا يدخل في ذلك الأعاجم ولا أهل الذمة من اليهود وغيرهم، ممن يتهم في كسبه أو كان جاهلاً بسببه، لاسيما وقد قال عمر رضي الله عنه : «لا يدخل الأعاجم سوقنا حتى يتفقهوا في الدين»، يريد، والله أعلم، فقه ما يلزمه في خاصة نفسه. وقال بعض العلماء : لا يجوز لأهل الذمة أن يكونوا صيارفة ولا جزارين، ويقامون من الأسواق كلها، فإن الله تعالى أغنى عنهم بالمسلمين. وكره مالك رحمه الله أن يكون أهل الذمة صيارفة في أسواق المسلمين لعملهم بالغش والربا، ورأى أن يقاموا»[122] .

5- تحريض أحد وزراء المغرب ضد أهل الذمة بمصر

«وفي شهر رجب الفرد سنة سبعمائة وصل إلى القاهرة المحروسة وزير المغرب لسبب الحج، واجتمع بالسلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون، وبنائبه سيف الدين سلار، وبالأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير، وأنعموا عليه واحترموه، ثم إنه تحدث معهم في أمر النصارى واليهود في بلادهم، وأنهم عندهم في غاية الذل والهوان، وأنهم لا يمكنون منهم أحداً من ركوب الخيل، ولا استخدامهم في الجهات الديوانية، وأنكر على نصارى مصر ويهودها بسبب أنهم يلبسون أفخر الملابس ويركبون البغلات والحجورة والخيل المسومة، وكون أنهم يستخدمونهم في أجل المناصب وتحكيمهم على رقاب المسلمين. ثم إنه ذكر أن عهد ذمتهم انقضى من سنة ستمائة من الهجرة النبوية، وذكر كلاماً كثيراً من هذا الجنس وأشابهه، فأثر كلامه عند أرباب الدولة»[123] .

122- الحكيم، أبو الحسن علي بن يوسف، **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، بيروت، دار الشروق، ط 2، 1406/1986، ص133.

123 - ابن النقاش، محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي (توفي بمصر 763/1362)، **المذمة في استعمال أهل الذمة**، تحقيق عبد الله إبراهيم بن علي الطريقي، الرياض، دار المسلم، ط1، 1416، ص 114.

6- عادة لباس أهل الذمة في تونس في العهد الحفصي

«والعادة عندنا بتونس أن نساء النصارى يستترن كالمسلمات غالباً من غير علامة. ومنهن من يلتزم زي النصارى، واليهوديات لهن علامة المشي بالقرق أو حافية. وعلامة الذكور من اليهود الشكلة الصفراء فوق الإحرام لا تحته، لأنه قد يشكل إذا أعطى بظهره.

وأما النصارى فلهم زي على رؤوسهم يلزمونه. وقد كان بعضهم تزيى على رأسه بزي المسلمين فألزمهم السلطان زواله، وتزيى بزيهم لقضية وقعت يطول جلبها. وزي القبط في البلاد الشرقية لبس العمائم. والسامرية لبس العمائم الحمر.

وقوله : في الأمصار الكبار معناه حيث يلزم اللبس، وأما الصغار، أو حيث تكون القرية لهم فظاهر كلامه أنه لا يحتاج إليه كما هو عندنا في قرى طرابلس، يقال لها صرمان، فإن فيها يهوداً كثيراً، ورأى زيهم زي قبائل ذلك القطر. والصواب أن لابد من تمييزهم مطلقاً، إذ لابد من مخالطتهم للمسلمين، لأنهم بين أظهرهم، والله أعلم»[124].

7- حماية النصارى في تونس عند دخول المرينيين إليها

«نزلت مسألة وهي أن بعض أمراء بني مرين ورد على تونس وأخرج الموحدين منها، وفيها نصارى لهم أمان ولآبائهم ولهم فيها قريب من أول دولة الموحدين. فلما أرادوا [أي المرينيون] أن ينفصلوا هموا بأخذهم وأسرهم مع أولادهم ونسائهم، وقالوا : إنا لم نؤمنهم، فاختلفوا ولم يمكنهم الناس ولا علماؤهم منهم لوجوه؛ منها أنهم أهل ذمة ضربت عليهم الجزية في بلاد الإسلام فلا يحل لأحد التعرض لهم»[125]

124- أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي (ت841/1438)، **فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، 44/2.

125- بالبرزلي، **الفتاوى**، 41/2.

الفصل السادس

التصدع في الصف الموحدي

1- بوادر فاشلة للتصدع :

ترك انفراد عبد المؤمن بن علي الكومي بالسلطة، وهو الزناتي الغريب عن المصامدة، غصة في حلق بعض الزعامات المصمودية، وأفراد من قرابة ابن تومرت. لذلك لم يتوانوا في تحين الفرص لإعلان معارضتهم له، والتعبير عن رغبتهم في السيطرة على الحكم، مدشنين بذلك حالات من التصدع المبكر. وإذا كانت الدولة بأجهزتها المختلفة وقرارها الصارم قد تمكنت من القضاء على المعارضة الخارجية فإنها لم تتردد في اتخاذ نفس الإجراءات بالنسبة للمعارضة الداخلية.

لقد بويع عبد المؤمن بإمارة المؤمنين سنة 1133/527 بعد مفاوضات شاقة وترتيبات استغرقت ثلاث سنوات وتمت على أساس رضا الزعامات الموحدية خاصة منها أبو حفص عمر إنتي أو الهنتاتي، ومع ذلك فقد ظهر في مرحلة الثورة عدد من المعارضين لعبد المؤمن من الوسط المصمودي "أولهم واسكيوط الجنفيسي، والثاني عبد العزيز بن كرمان الهرغي»[1]، وعبد الله بن يعلاتن الزناتي بن ملوية، الذي كان أحد أصحاب ابن تومرت العشرة[2]. وقد كان مصير هؤلاء الثوار هو القتل. وأشارت المصادر إلى توالي التوترات بعد قيام الدولة، حيث اضطر عبد المؤمن لقتل أخوي المهدي بن تومرت اللذين كانا يدبران لعمل مضاد وتجمع حولهما المئات من المصامدة. وبالرغم من صرامة عبد المومن وتهييئه لولي عهده يوسف فإن الإجماع لم يتحقق حوله بين أشياخ الموحدين والأسرة الكومية ولم تتم بيعته إلا بعد أربع سنوات من حكمه حينما

1- البيدق، أخبار المهدي، ص 123.

2- أصله من مدينة تازا، وكان ابن تومرت قد قدمه على قبيلة جنفيسة في إحدى المعارك، أثناء مرحلة الثورة، البيدق، أخبار المهدي، ص 123.

ظهرت مجموعة من التحديات والثورات وأثبت الخليفة الجديد قوته في مواجهتها؛ أما الخليفة المنصور فإنه لم يتردد في قتل أخيه وعمه. لكن قوة الدولة والحضور القوي للخلفاء كانا كفيلين بالسيطرة على مظاهر التصدع في تلك المراحل.

2- استفحال التفكك السياسي :

استفحلت مظاهر التصدع في الحكم الموحدي، وظهرت مقدماتها الأولى في أعقاب الوفاة المفاجئة للخليفة محمد الناصر وعمره 32 سنة فقط، ومبايعة ابنه الطفل الصغير يوسف المستنصر الذي كان سنه يتراوح بين 10 و15 سنة، والذي ظل يقضي ساعات يومه في اهتماماته الطفولية الطبيعية في اللعب في أرجاء القصر بمراكش[3]، لذلك عبر الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص والي إفريقية عن استيائه من هذه الخطوة، فامتنع عن مبايعة الخليفة الصبي. وأمام عدم إمكانية أن يكون لهذا الطفل أي تأثير سياسي فقد تداعت على الدولة أطماع الأشياخ الذين كانوا أوصياء عليه، وخاصة الوزير المستبد أبو سعيد عثمان بن جامع، واقتضت ألاعيبهم أن يوزعوا أغلب الأمراء الموحدين الأكبر سناً ولاة بالأقاليم، ولم يعرفوا أنهم فعلاً قد أجهزوا على آمال الدولة في استرجاع موقعها لما قبل هزيمة العقاب. لقد قضى الخليفة الطفل وقته كله بمراكش فلم يخرج لمعاينة مشاكل البلاد، التي عرفت تداعيات سلبية بكل من المغرب والأندلس [4]، ولم تطل المدة به أيضاً فتوفي سنة 620/1223 مسموماً من طرف وزيره المذكور على الأرجح، فصفا الجو بذلك للمتنفذين في البلاط للاستفراد بالحكم عن طريق البحث في صفوف الأمراء عن شخصيات ضعيفة ليضعوها في الواجهة، خاصة وأن يوسف لم يترك وريثاً من صلبه، فانتقلوا من بيعة الصبي إلى بيعة عم أبيه الشيخ العجوز عبد الواحد بن يوسف بن عبد المؤمن المعروف بالمخلوع، الذي عزل بعد 8 أشهر فقط، ورغم أنه فشل في كبح أطماع أشياخ الموحدين ومناوراتهم التي تعودوا عليها أيام يوسف المستنصر، فإنهم أرغموه على التنازل عن الخلافة ثم قتلوه خنقاً ونهبوا قصره سنة 621/1224، فكان أول خليفة موحدي يعزل ويقتل. وبمقتل هذا

3- ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، ص 24.

4- أمبورسيو هويثي ميراندا، **التاريخ السياسي للدولة الموحدية**، ترجمة عبد الواحد أكمير، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ص 433-443.

الخليفة دخلت الدولة الموحدية فعلياً في مرحلة سياسية حرجة استمرت إلى نهايتها، رغم ما حاوله بعض الخلفاء فيما بعدُ لإنقاذ الوضع. ثم قام الأشياخ بمبايعة عبد الله العادل بن يعقوب المنصور (621-624 هـ)، لكنهم لم يفتأوا أن هاجموه داخل قصره وقتله الشيخان ابن الشهيد الهنتاتي ويوسف بن علي خنقاً.

في هذه الظروف المضطربة تولى إدريس المأمون بن يعقوب المنصور الخلافة، وهو الذي كان قد تمرد على أخيه العادل، وهو وال على إشبيلية، بإيعاز من أخيه الأمير أبي زيد سنة 1227/624، وبايعته كل من إشبيلية وطنجة وسبتة، ثم أرسل إليه أشياخ الموحدين بيعتهم من مراكش إلى إشبيلية، لكنهم سرعان ما تراجعوا لتخوفهم من صرامته، وللتملص من بيعة المأمون قام الأشياخ بمبايعة ابن أخيه يحيى بن الناصر وكان فتى صغيراً. وقد بلغ المأمون خبر هذه البيعة وهو بالجزيرة الخضراء في طريقه إلى المغرب لتسلم السلطة، فلم يستسلم للتحول الجديد الذي تورط بسببه في الاستعانة بفرقة عسكرية قشتالية بعد الموافقة على شروط ملك قشتالة، فكان بذلك أول أمير موحدي استعان بالنصارى بشروط مذلة ذكرها ابن أبي زرع، كتسليمه عشرة حصون أندلسية مما يلي بلاده يختارها بنفسه، وبنائه عند دخول مراكش كنيسة للنصارى القشتاليين المشاركين في جيشه، وألا يقبل إسلام من يسلم منهم، فقبل ذلك كله[5]. واضطر أيضاً أن ينقل معه إلى المغرب أغلب الجيش الموحدي بالأندلس فكان ذلك سبباً في التمرد السريع للأندلسيين على الموحدين، والانهيار المفاجئ لسلطتهم بالجزيرة الأندلسية.

استغرق انتقال المأمون من إشبيلية إلى مراكش حوالي سنتين، وعندما نزل المأمون بمحلته خارجها سنة 1229/626 خرج إليه يحيى المعتصم، فدارت عليه الدائرة. وعندما تيقن الأشياخ من انتصار إدريس المأمون وعزمه على دخول مراكش تراجعوا عن بيعة يحيى وأرادوا أن يقتلوه ففر منهم إلى تينمل وعادوا لبيعة المأمون.

بعد استراحة قصيرة بمراكش جمع المأمون الناكثين لبيعته وبيعة أخيه العادل من أشياخ الهنتاتيين والتنمليين وكبار الدولة، وعقد لهم محاكمة كانت نتيجتها معدة سلفاً على يد قاضي الجماعة الفقيه المكيدي لمحاسبتهم على سلوكهم مع الخليفتين المخلوع

5 – ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 250-251.

والعادل[6]، وحملهم مسؤولية تدهور الدولة «واستفتى قاضيه بمرأى منهم، واستحضر خطوطهم وبيعاتهم، فأفتى بقتلهم، فقتل جماعتهم، وهم نحو مائة رجل؛ واتصل البحث عمن أفلت منهم»[7]. ولم يتوقف الخليفة عند هذا الحد، فارتكب تجاوزات انتقامية ضد أبنائهم حيث «لم يراع والداً ولا ولداً، حتى إنه أتى بولد أخته وهو صبي صغير ابن ثلاث عشرة سنة فأمر به فقتل»[8]، وتتبع أبناء الأشياخ «فأخذ بعض أصاغرهم من محاضرهم وقتلوا عن آخرهم»[9]، وأمر في أعقاب ذلك بتعليق رؤوس القتلى في ساحة مراكش[10]. وذكر ابن أبي زرع أن عدد القتلى بلغ 4600 [11]، بينما أبلغ صاحب **الحلل الموشية** عدد قتلى هذا الانتقام إلى 14 000 قتيل[12]، بينما يدور الرقم الحقيقي حول ما يزيد عن المائة حسبما تدل عليه مصادر أخرى[13].

3- من التفكك السياسي إلى التصدع الإيديولوجي :

إذا كانت بوادر التصدع في الوسط الموحدي في المرحلة الأولى قد تحكمت فيها الأطماع السياسية الصرفة، فإن المرحلة اللاحقة ستعرف تصدعاً من نوع آخر هو التصدع الإيديولوجي. ويرجع المشكل الإيديولوجي إلى كون التومرتية قد ارتكزت من الناحية الفكرية على أساس تلفيقي، جمع بين شعار العودة إلى الكتاب والسنة وبين مفاهيم المهدية والعصمة والإمامة التي ما فتئت أن أصبحت شعارات رسمية للدولة. وبقدر ما استطاعت التومرتية أن تغري مصامدة الجبل وتقنعهم بأهمية دعوى المهدي الذي «يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً»، فإنها من الناحية العملية قد كبلت الدولة، بعد ذلك، بعناصر بدعية لم يكن من السهل التخلص منها، خاصة وأنها لم تستطع أن تخترق صفوف النخب العالمة والصوفية والعامة أيضاً إلا في حدود ضيقة جداً، وظلت

6- ابن عذاري، **البيان المغرب** ، ص 285 .
7- ابن الخطيب، **الإحاطة**، 14/1.
8- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 252.
9- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 285.
10- ابن الخطيب، **الإحاطة**، 411/1.
11- ابن أبي زرع، **روض القرطاس، ص** 252.
12- مجهول، **الحلل الموشية**، تحقيق زمامة وزكار، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، 1979، ص 165.
13- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 285؛ ابن خلدون، **العبر**، 353/6.

حائلاً بين المجتمع وبين الولاء الكامل للموحدين.

لقد كان ادعاء ابن تومرت للمهدية إحراجاً للذهنية السنية للمغاربة، كما للدولة الموحدية التي كانت تراهن على مشروع وحدوي سني طموح. وقد تفطن الخلفاء منذ عبد المؤمن إلى هذه المسألة، فحاولوا حصر شعارات التومرتية في المستوى الرمزي والشعاراتي، ونقل عن الخليفتين يوسف وابنه المنصور ما يفيد تبرمهما من المهدية، لكن تقديرهما لمكانتها في البناء السياسي للدولة جعلهما يحجمان عن اتخاذ أي موقف من شأنه أن يؤدي إلى تفكك الأسس التي قامت عليها الدولة خاصة وأن المصامدة كانوا يشعرون بأن التومرتية وفرت لهم امتيازات مادية ومعنوية ليس من السهل التخلي عنها، وأهمها تميزهم عن باقي الناس.

أ - المأمون عدو ابن تومرت : إلغاء رسوم المهدية :

بعد فشل كل من عبد المؤمن وحفيده المنصور في تهميش الثقافة المالكية، عرفت الساحة الفكرية عودة أقوى لفقهاء المذهب المالكي. وقد صادف ذلك برود الحماس للتومرتية، وفقدت بريقها وتأكدت محدوديتها، خاصة بعد انتشار الأشعرية، فلم تعد سوى جزء من رسوم الدولة لا تأثير لها على المستوى الذهني في المجتمع إلا في صفوف القاعدة المصمودية المتحمسة.

لاشك أن الانتصار الهادئ للمذهب المالكي، وصمود فقهائه أمام التومرتية، قد لعب دوراً أساسياً في التحول الرسمي عنها في عهد المأمون، لكن المالكية المغربية رغم ذلك ستحافظ على ما يعتبره المنطق الفقهي الأكثر معيارية نوعاً من البدع، وهي عبارة عن إضافات تومرتية في الممارسة الدينية نظر إليها الفقهاء من باب العرف المستحسن، رغم أن بعضها مرفوض تماماً في فقه مالك، ومنها قراءة الحزب جماعة والذكر قبل الأذان وبعده، وبعض مراسيم صلاة الجمعة وطرق إنفاذ بعض العقوبات. وهذا التساهل من جهة الفقهاء يؤكد أن العلاقة بينهم وبين الموحدين قد اتخذت بعد التوتر الذي حصل في عهد المنصور صيغة التعايش والتدافع السلمي وهذا ما مهد لقيام المأمون بخطوته.

تحول التحفظ من التومرتية إلى رفض واضح وعنيف، بلغ أقصى درجاته في عهد إدريس بن يعقوب المنصور (624-629/1227-1232) الذي فجر موقفاً مفاجئاً، عبرت عنه الثورة التي أعلنها ضد شعارات التومرتية ورسومها. فما هي الدوافع التي حدت به إلى إعلان ذلك، هل كانت دوافع دينية محضة، أم دوافع سياسية جاءت كرد فعل ضد مؤامرات أشياخ الموحدين ؟

حاول المأمون قبل عبوره إلى المغرب أن يستميل إلى جانبه القبائل العربية والأمازيغية ممثلة في عرب الخلط وهسكورة، وبعض مشايخ التصوف ممثلين في الأمغاريين بتيط[14]. وبعد وصوله إلى مراكش، وإلى جانب انتقامه ممن بقي من أشياخ الموحدين وإقصائهم عن مسرح السياسة، قام بشن حملته المشار إليها ضد التومرتية تحدوه الرغبة في إحداث تحول جذري في الحكم الموحدي يضمن به قدراً أكبر من التفاف الفقهاء والمتصوفة وعامة الناس حوله.

تختلف المصادر حول تاريخ إلغاء المأمون لرسوم المهدي، فابن أبي زرع يؤرخه بسنة 626/1229 ويحدده بالأيام الأولى لدخوله مراكش، أما ابن عذاري فيكتفي بذكر نفس السنة دون أن يضيف تحديداً.

كان انقلاب المأمون على التومرتية انقلاباً في الوقت نفسه على سيطرة العصبية المصمودية ممثلة في الأشياخ. ويبدو أن الخليفة المتحمس لم يكتف بالثأر من الأشياخ وقتل عدد منهم، بل إنه قد «صرف عزمه على محو آثار دولة الموحدين، وتغيير رسمها»، حسب ابن عذاري، فأزال اسم مهديها من الأذان والخطبة، وأيضاً من السكة التي أصبحت تحمل عبارة "القرآن إمامنا"[15] بدل "المهدي إمامنا"، ومنع بعض التقاليد التي وضعها ابن تومرت، فقطع النداء عند الصلاة باللسان الأمازيغي المعروف «بتاصليت الإسلام ... وأصبح ولله الحمد، وما أشبه ذلك مما كان العمل عليه من أول

---

14 – ابن سعيد المغربي، **المغرب**، 296/1؛ أحمد عزاوي، **رسائل موحدية**، الرسالتان 14 و28.

15 – لم يعثر لحد الآن على أي نموذج لعملة المأمون التي تحمل الشعار الجديد، مع أن عملات بعض الدول اللاحقة للموحدين ستحمل نفس الشعار "القرآن إمامنا" باستثناء عملة الحفصيين الذين ظلوا موالين للتومرتية.

دولة الموحدين»[16]، وخطب بلعن المهدي في جامع المنصور، ثم «أصدر في ذلك رسالة حسنة من إنشائه»[17]. وشمل إلغاء الرسوم المهدوية أيضاً إزالة اسم المهدي وألقابه من جميع المراسلات الرسمية.

لقد شعر المأمون بمحدودية الأثر التومرتي في تعميق التجربة الموحدية، وعجز التومرتية عن كسب تعاطف المجتمع والتفافه، فانتهز أحداثاً داخلية محضة ليجهز على قوالب فكرية وعقدية تصور أنها أصبحت تعيق سير التجربة السياسية وتحد من اندماج الدولة في المجتمع، وكان هدفه، ولا شك، هو تحقيق انفتاح أكبر على المجتمع والنخب. فلاحظ من جانب آخر أن السياق السياسي المتسم بالاضطراب ومؤامرات الأشياخ كان عنصراً حاسماً في الإسراع بتنفيذ الخطوة التي جاءت مفاجئة وفي ظرف حساس.

لابد أن نبحث عن عناصر أخرى لتفسير هذا الإجراء في ملامح شخصية المأمون نفسه، فقد تأثر هذا العاهل بعدة عوامل، فبحكم ثقافته الواسعة وتكوينه العلمي الرفيع[18]، وقربه من أهل العلم؛ وأيضاً بحكم تنشئته الأندلسية[19] البعيدة عن التأثير العقدي المباشر للوسط المصمودي، وأيضاً بما عرفه عن تحفظ والده المنصور من التومرتية، كان قد تكون لديه اقتناع ديني وسياسي بضرورة التمرد على التومرتية بما هي فكرة وعقيدة، وأيضاً لما تشكله من دعم معنوي قوي للأشياخ الذين أصبح دورهم يتعاظم بالتدريج بعد عهد الناصر منتهزين ضعف الخلفاء وشيوع الفساد في دواليب الدولة.

يمكن القول إن خطوة المأمون قد ترجمت موقفاً عاماً كان يسري في المجتمع من تراث ابن تومرت، عبر عنه بعض العلماء في ظروف مختلفة[20]، ويتسم هذا الموقف

16- "تاصليت الإسلام" كانت عبارة عن نداء بالأمازيغية للصلاة يقال بعد الأذان. ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 286؛ وانظر أيضاً: مجهول، **الحلل الموشية**،ص 136، 139 ؛ ابن الخطيب، **الإحاطة**، 411/1؛ الناصري، **الاستقصا**، 238/2.

17- نص الرسالة عند ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 286؛ وعند مجهول، **الحلل الموشية**، ص 136، 139 وعند أحمد عزاوي، **رسائل موحدية**، ص 384-386. وقد ألحقنا نصها بهذا الفصل.

18- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص249؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 274.

19- نشأ في وسط متأثر بالثقافة الأندلسية، فقد كانت أمه هي صفية بنت الأمير محمد بن سعد بن مردنيش (ت567 هـ) صاحب بلنسية، وقضى مدة طويلة والياً بإشبيلية.

20- محمد المغراوي، **العلماء والصلحاء والسلطة**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط،2002، غير منشورة، ص 249-251.

بلامبالاة واضحة تجاه التومرتية، كان مصدرها اقتناع فئات مختلفة في المجتمع بارتباطها مذهبياً بانتماء سني أصبح راسخاً، ولم يكن في حاجة إلى دمج عناصر غريبة فيه، الشيء الذي يعطي الانطباع بأن الإسلام الذي تبناه المجتمع كان أكثر انسجاماً وأبسط من الصيغة التي حاول الفكر التومرتي فرضها.

ب- آفاق الثورة التصحيحية :

بتتبع مراحل تطور الدولة الموحدية لما بعد هزيمة العقاب يتبين أن هذه الدولة أصبحت تحتاج فعلاً إلى إصلاح عميق ينتشلها من التدهور والفوضى، ويقضي على النفوذ المتنامي للأشياخ والقواد والوزراء المتنفذين الذين أصبحوا يمارسون الفساد على نطاق واسع. لكن الارتباك الذي أصبح مهيمناً على دواليب المخزن أظهر أنه لم يكن قادراً على استيعاب العملية التصحيحية، لذلك سرعان ما انسحبت آثارها المباشرة على الحكم الذي فقد سيطرته على الدولة التي أصبحت بدورها معرضة للتفكك بظهور العديد من الحركات المعارضة في المغرب والأندلس وإفريقية.

لم تستطع ثورة المأمون التصحيحية أن تحسم المشاكل السياسية المستعصية للدولة، بل عملت في الواقع على تفجيرها. ولا شك أن المأمون قد أدرك عجزه عن حسم الموقف الذي لم يكن يزداد إلا اضطراباً، فأصبح اعتماده أساساً على جيش الروم الذي جلبه معه من الأندلس لحسم التوتر وضمان أمنه الخاص[21].

كانت نتيجة هذه التطورات سلبية ومباشرة على الدولة الموحدية، وتمثلت في انفصال عدد من المناطق عنها، فبدأت حركة انفصالية بالأندلس التي أحدث انسحاب المأمون الفجائي منها رفقة فرق كثيرة من الجيش الموحدي فراغاً كبيراً فيها، إلى جانب الشروط المذلة التي قبل بها، خاصة وأن سلطته بها كانت قد تقوت في عهد أخيه العادل الذي عينه والياً على إشبيلية وفوض له تدبير شؤون الأندلس. وقد استغل هذا الانسحاب يوسف بن هود فتمرد على سلطة الموحدين سنة 1229/626 معلناً الانفصال وتلقب بالمتوكل «وبايعه أهل مرسية على الخلافة العباسية»[22]، ثم زحف على

---

21 - ابن الخطيب، **الإحاطة**، 1/417-418.

22- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، 274.

شاطبة ودانية وجيان، وانتقل إلى قرطبة فقام أهلها بإخراج الموحدين، وتسمى عندئذ بأمير المؤمنين.

ثم تداعت الحركات الانفصالية، فانفصل بنو عبد الواد بنواحي تلمسان، وبادر أبو زكريا يحيى الحفصي سنة 1230/627 أيضاً بخلع طاعة إدريس المأمون وطرد عماله ووجد مبرراً قوياً للانفصال بولاية إفريقية، واقتصر على الدعاء للمهدي والخلفاء الراشدين، وسمى نفسه أميراً لكنه لم يستقل بالملك إلا سنة 1237/634 [23]. وتمرد أيضاً ضد المأمون أخوه أبو موسى عمران بمدينة سبتة وبايعه أهلها في نفس السنة وتلقب بالمؤيد. وبعد فشل الخطط العسكرية للمأمون بتكاثر المنتزين واضطراب الأمور عليه، تمكن غريمه يحيى المعتصم من دخول مراكش في غياب الخليفة الذي توفي كمداً في طريقه إليها من سبتة سنة 1232/629.

3- العودة المهتزة للتومرتية :

لم يعد أمام الخلفية عبد الواحد الرشيد بعد مبايعته سنة 1232/629، وهو ابن 14 سنة فقط، سوى الاستسلام لأوصيائه من الأشياخ الذي قرروا العودة إلى التقاليد التومرتية، لرأب الصدع الذي أصاب البنية الرمزية والسياسية للدولة، خاصة وأن أميراً موالياً للتومرتية ينازعه السلطة، وهو ابن عمه يحيى المعتصم الذي استطاع احتلال مراكش قبل شهر من ذلك، بدعم من بعض الأشياخ مثل عمر بن وقاريط شيخ هسكورة. وكانت الظروف الداخلية كلها لصالح استمالة الرشيد لأشياخ الموحدين عن طريق القطيعة مع عهد المأمون، فأمام عزمه على الرجوع إلى ما كان عليه الأمر «بدأ الموحدون بالتوافد على مراكش، حيث استقروا بمنازلهم السابقة وأعيدت لهم أملاكهم وإقطاعاتهم، كما عينوا من جديد في المناصب التي كانوا يشغلونها من قبل»[24]، ورغم ارتفاع بعض أصوات المعارضة الداخلية لهذا الارتداد فلم يكتب لها النجاح. ومع ذلك ذلك فقد استمر الصراع بين الخليفتين على أشده إلى وفاة يحيى سنة 1236/633 [25]،

23- برانشفيك، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي**، 1/50-51.
24- هويثي ميراند، **التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية**، ص 484.
25- انظر تفاصيل ذلك الصراع عند : هويثي ميراند، **التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية**، ص 483-493.

وفي غضون الصراع على السلطة استمرت الحروب والنزاعات في الأقاليم لتزيد من تأزيم الأوضاع وتفجيرها.

من جانب آخر فوجئت الدولة بوفاة الرشيد في سن مبكرة أيضاً (24 سنة)وفي ظرف غامض، قيل إنه توفي في حادث قارب ببحيرة مراكش، ومبايعة أخيه أبي الحسن علي السعيد ووصل إلى السلطة سنة 1243/640 وهو الذي عايش عن قرب مظاهر التفكك والخلل، ووصل إلى السلطة بخلفية إنقاذ الحكم الموحدي، لذلك سارع إلى استمالة عرب الخلط، الذين كانوا أشد أعداء أخيه الرشيد، ليعدل من ميزان القوى لصالحه أمام أشياخ المصامدة الذين لم يتحمسوا له خوفاً من طبعه الدموي. لكنه استطاع مع كل ذلك أن يمسك بزمام المبادرة إلى حد أنه قد عزم على استرجاع ما ضاع من أيدي الموحدين، فحارب المرينيين، وتوجه صوب تلمسان لإخضاعها من أيدي يغمراسن بن زيان، لكن الحظ خانه فهزم جيشه وقتل سنة 1248/646 .كان مقتل السعيد ضربة قوية للدولة التي ازدادت التحديات من حولها، وأصبح ذوو الأطماع يتنازعونها من كل جانب. ورغم وصول شخص ذي ثقافة متينة إلى الحكم وهو عمر المرتضى بن إسحاق بن يوسف بن عبد المؤمن فإن الهدوء لم يعد رغم ظهور بعض علاماته هنا وهناك، حيث كانت الصعوبات والعوائق أقوى من إرادته وإمكانياته، وبعد سبع سنوات من وصوله إلى السلطة استطاع جيشه بقيادة إدريس أبي دبوس أن يهزم جيش المرينيين الذي هاجم مراكش سنة 1263/661، لكن هذا الانتصار جعل قائده أبا دبوس يتطلع إلى السلطة، فغادر مراكش سنة 1265/663 والتحق بالمرينيين طالباً منهم مساعدته على إسقاط عمر المرتضى، ثم استطاع استمالة العرب وهسكورة وبعض الناقمين على الخليفة، وهاجم مراكش، وانتهى عهد المرتضى بالفرار وألقي عليه القبض وقتل سنة 1267/665، ولم تدم المدة بخلفه أبي دبوس بن محمد بن عمر بن عبد المؤمن إلا قليلاً، فانتهى قتيلاً على يد المرينيين سنة 1269/668. وبمقتله انتهت الدولة الموحدية ومعها مرحلة من مجد الدولة المغربية وقوتها، ولم تستطع الدولة المرينية أن تسترجع إرث الموحدين رغم محاولاتها الحثيثة في سبيل ذلك.

خلاصة :

ظهر أن صراع العقيدة والعصبية قد تفاعل بتدرج ثم بعنف في تاريخ الموحدين، وقد حجبت قوة الدولة عمق هذا الصراع، لكن بمجرد أن ظهرت بوادر الضعف طفا على السطح. وقد عبرت خطوة المأمون بوضوح عن عمق الأزمة السياسية والإيديولوجية للحكم الموحدي، وبقدر ما يمكن اعتبارها جريئة من الناحية الدينية والفكرية والاجتماعية، فإنها كانت من الناحية السياسية خطأ أجج من حدة الصراع الداخلي في وسط المصامدة الذين انقسموا بين الولاء للخليفة المأمون وبين الولاء لابن أخيه يحيى المعتصم الذي لجأ إلى سجلماسة. وظل أداء أشياخ الموحدين منذ ذلك الحين من الناحية السياسية مرتبكاً وأسهم فعلاً في تخبط الحكم الموحدي وضعفه، حيث لم يعد هناك من بين الأشياخ أسماء قوية ذات أثر وفاعلية أو قدرة على المساهمة في إنقاذ السلطة الموحدية. ولا يبعد أن يكون الخليفة المأمون قد أخذ تراجع هيمنة الأشياخ بعين الاعتبار قبل أن يعلن ثورته التصحيحية. ورغم فشل الخطوة بعودة الخليفة الرشيد بن المأمون إلى التقاليد التومرتية والتراجع مباشرة عن سياسة أبيه، فإن هذا التراجع لم يضمد جراح الدولة ولم يُقض على الانقسام السياسي، الذي وإن توقف بوفاة يحيى المعتصم، فإنه سيعود بتمرد إدريس الواثق على الخليفة المرتضى، لتصل التجربة بذلك إلى منتهاها.

ملاحق

1- رسالة إدريس المأمون التي أمر فيها بإلغاء رسوم المهدي

«من عبد الله إدريس أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين، إلى الطلبة والأعيان والكافة، ومن معهم من المؤمنين والمسلمين، أوزعهم الله شكر أنعمه الجسام، ولا أعدمهم طلاقة أوجه الأيام الوسام.

وإنا كتبناه إليكم، كتب الله لكم عملاً منقاداً وسعداً وقاداً وخاطراً سليماً، لا يزال على الطاعة قائماً مقيماً، من مراكش كلأها الله تعالى، وللحق لسان ساطع، وحسام قاطع، وقضاء لا يرد وباب لا يسد، وظلال على الآفاق لمحو النفاق يعد. والذي نوصيكم به تقوى الله والاستعانة به والتوكل عليه.

ولتعلموا أنا نبذنا الباطل وأظهرنا الحق، وأن لا مهدي إلا عيسى بن مريم، وما سمي مهدياً إلا لأنه تكلم في المهد. وتلك بدعة قد أزلناها، والله يعيننا على القلادة التي تقلدناها. وقد أزلنا لفظ العصمة عمن لا تثبت له عصمة، فلذلك أزلنا عنه رسمه، فتسقط وتبت وتمحى ولا تثبت. وقد كان سيدنا المنصور رضي الله عنه هم أن يصدع بما به الآن صدعنا، وأن يرقع للأمة الخرق الذي رقعنا، فلم يساعده لذلك أمله، ولا أجله إليه أجله، فقدم على ربه بصدق نية وخالص طوية.

وإذا كانت العصمة لم تثبت عند العلماء للصحابة، فما الظن بمن لم يدر بأي يد يأخذ كتابه. أف لهم قد ضلوا وأضلوا، ولذلك ولوا وذلوا، ما تكون لهم الحجة على تلك المحجة. اللهم اشهد، اللهم اشهد، اشهد أنا قد تبرأنا منهم تبرؤ أهل الجنة من أهل النار، ونعوذ بك يا جبار من فعلهم الرثيث وأمرهم الخبيث، إنهم في المعتقد من الكفار، وإنا فيهم كما قال نبيكم عليه السلام : «رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً»، والسلام على من اتبع الهدى واستقام».

ابن عذاري، **البيان المغرب** ، ص 286–287.

2- خطبة إدريس المأمون معلناً إلغاء التومرتية

«ودخل المأمون مدينة مراكش، فبايعه الموحدون كافة، فصعد المنبر بجامع المنصور، وخطب الناس ولعن المهدي.

وقال : أيها الناس لا تدعوه بالمهدي المعصوم وادعوه بالغوي المذموم، فإنه لا معصوم إلا الأنبياء، ولا مهدي إلا عيسى، وإنا قد نبذنا أمره النحيس.

فلما أتى على آخر خطبته، قال : يا معشر الموحدين لا تظنوا أني إدريس الذي تدرس دولتكم على يديه، كلا إنه سيأتي بعد إن شاء الله تعالى.

ثم نزل فكتب إلى جميع بلاده بتغيير سير المهدي، وما كان ابتدعه للموحدين وجرى عليه عملهم وسير ملوكهم، وأمر بإسقاط اسم المهدي من الخطبة وإزالته عن الدنانير والدراهم، ودوروا الدراهم المركنة التي ضربها المهدي[26]، وقال كل ما فعله المهدي وتابعه عليه أسلافنا فهو بدعة ولا سبيل لإبقاء البدع».

ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس**، ص 251.

26- إن الثابت تاريخياً أن المهدي لم يضرب العملة، وتعود الدراهم المركنة أو المربعة إلى عبد المؤمن.

الفصل السابع

الأزمات الطبيعية وانعكاساتها على الدولة والمجتمع

مقدمة :

عرفت الدولة الموحدية خلال تاريخها العديد من الأزمات والشدائد، واتخذت الدولة والمجتمع إزاءها مواقف مختلفة، فاستطاعا أن يمتصا آثارها أحياناً، وانكسرا أمامها أحياناً أخرى. وقد يخيل إلى الباحث من خلال كثافة الأزمات أن العصر الموحدي لم يكن سوى أزمة طويلة تتخللها بعض لحظات الانفراج، بالنظر إلى طبيعة الدولة الموحدية ومسؤولياتها الضخمة والجبهات التي كانت مفتوحة بطريقة متزامنة في وجهها.

كانت الأزمات الطبيعية بمختلف أنواعها ظاهرة ملازمة لتطور المجتمع المغربي، وإن كانت الأزمة الأكثر تردداً من بينها هي الجفاف وما يرافقه من مجاعات وصعوبات. وكانت بعض تلك الأزمات طويلة نسبياً وعامة في انتشارها وانعكاساتها، بينما كان بعضها الآخر محدوداً في الزمان والمكان والتأثير. كما أن وتيرتها الزمنية أيضاً تختلف، مما يجعل الارتهان للخبر الدقيق مسألة أساسية في ضبط حصيلة الأزمات خلال العصر كله.

لاشك أن تحليل مختلف أنواع الأزمات في سياق كرونولوجي سيكون أبلغ في التعبير عن آثار الأزمات على تطور المجتمع والدولة في العصر الموحدي مما لو نُظر إلى كل نوع من الأزمات على حدة. وستظل طبيعة المادة المعتمدة حول الأزمات إكراهاً يحول دون التوصل إلى الإجابة عن بعض التساؤلات.

1- الإسطوغرافيا والأزمات الطبيعية :

اعتادت الإسطوغرافيا المغربية أن تشير إلى الأزمات بطريقة رتيبة وسريعة، وغالباً ما تأتي الإشارة إليها في سياق الحديث عن أحداث سياسية أو عسكرية معينة، أو تثبت في مسرد الحوليات لدى بعض المؤرخين الذين عادة ما يسردون في ختام الحديث عن كل دولة جملة من الأحداث والوقائع ملخصة، إلى جانب ولادات ووفيات مشاهير العلماء والزعماء، ويشيرون في هذا السرد للأحداث الاستثنائية كالقحوط والرعود والزلازل والفيضانات والكسوف والرياح والأعاصير والمذنبات والحرائق وظهور الجراد، وما يرافق ذلك من أوبئة ومجاعات وغير ذلك. ولا تهتم المصادر في الغالب بربط هذه الأحداث بما ترتب عنها من آثار اجتماعية أو غيرها إلا بإشارات تعميمية وسريعة، على اعتبار أن هدفها توثيقي محض ينتهي بمجرد إيراد الخبر المقتضب.

رغم بخل المعطيات المتعلقة بالأزمات الطبيعية، ونمطيتها في الإسطوغرافيا الوسيطية كما في المصادر المكملة، فإن ما هو متوفر منها يسمح، في حدود معينة، بإمكانية للتأمل في دور مختلف الأزمات وانعكاساتها على السياق العام لتطور الدولة والمجتمع في مغرب العصر الموحدي بناءً على ما ارتبط ببعضها أو تزامن معها من أحداث مختلفة. وتبرز عند التحليل علاقة جدلية بين كل من الأزمات الطبيعية والأزمات الاجتماعية والسياسية في سيرورة الدولة وانعكاسات ذلك على سلوكها وسياساتها وعلاقاتها المختلفة، كما على بعض بنيات المجتمع المغربي.

ومما ينبغي تأكيده أن أخبار الأزمات الطبيعية تتردد أساساً في نوعين من المصادر بشكل متباين :

- النوع الأول هو المدونات التاريخية، فهذه تقدم أخبار الأزمات في سياق عرضها الكرونولوجي للأحداث، وقد تشير إلى بعض مظاهرها ونتائجها العامة أحياناً كمعاناة الناس من قحط أو وباء أو سيل أو زلزال. وأهم المصادر في هذا النوع هو **البيان المغرب** لابن عذاري المراكشي الذي مكننا من أخبار غنية، ومفصلة أحيانا، توحي باهتمام خاص من مؤلفه، ويأتي بعده في الأهمية **روض القرطاس** لابن أبي زرع الفاسي.

- أما النوع الثاني من المصادر فهو كتب الطبقات والمناقب، التي تشير إلى الموضوع من زاوية ما له علاقة بالمترجم لهم من العلماء أو الصوفية أو غيرهم، كوفاة أحدهم في طاعون، أو مساعدة آخر لغيره في أزمة، وما شابه هذا.

لكن النوعين معاً لا يقدمان في الغالب إلا إشارات سريعة ومتناثرة لا تمكن من الوقوف عند الحدث بكل تداعياته وانعكاساته، وهذا من الإكراهات الملازمة للكتابة التاريخية التي تتوخى في الغالب الاختصار والشمول، والتجاوز عما لا يشكل في منطق المؤرخ القديم سوى ظواهر طبيعية رتيبة ومتكررة. ولا نعتبر هذا نقصا أو تقصيراً من هؤلاء المؤرخين كما يحرص بعض الباحثين أن يكرروا ذلك في كل مناسبة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العديد من الإشارات في المصادر المناقبية تأتي غفلاً عن التأريخ وذكر المكان والمؤشرات التي تساعد على توطينها، لكننا نستفيد منها فيما يتعلق بسلوك الناس خلال الأزمات من تضامن وردود أفعال مختلفة ونتائج عامة.

2- الأزمات المواكبة لمرحلة الانتقال :

استغرقت مرحلة الانتقال بين المرابطين والموحدين حوالي 25 سنة طبع الصراع المرير أغلب مراحلها، وحصلت فيها عشرات المعارك والمواجهات وسقط خلالها المئات من الضحايا. ومر المغرب خلالها بظروف طبيعية وسياسية قاسية منذ أن باشر ابن تومرت العمل العسكري ضد المرابطين وضد القبائل المصمودية، وما تلا ذلك منذ انطلاق عبد المؤمن في جولته الطويلة لإخضاع مناطق شرق وشمال البلاد، والتي أدت إلى وقوع حروب طاحنة ضد المرابطين استغرقت عدة سنوات، وكانت لها آثار بالغة السوء على الأوضاع العامة في المغرب الأقصى. وقد أسهمت الكوارث الطبيعية من جهتها في تأجيج حدة الوضعية مثل الجدب الذي أصاب البلاد في أوج ذلك الصراع ابتداء من صفر سنة 1139/534 «حتى جفت من الأرض مذانبها واغبرت جوانبها، وقلت المجابي بهذه الفتن، وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين»[1]،

1- ابن عذاري، **البيان المغرب**، (قسم الموحدين)، تحقيق جماعة من الأساتذة، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985، ص 16.

ولقلة الطعام في هذه الأزمة أكل الناس «الجيف البالية»[2].

لم يفت المصادر التنبيه إلى الضغط الذي كانت الأندلس تفرضه على الدولة المرابطية في خضم هذا الصراع، فقد كانت الممالك النصرانية متربصة بأي حدث يقع بالمغرب لتستغله في الضغط على ما يليها من أراضي المسلمين، لذلك فأثناء بعض فصول هذا الصراع «ألح العدو النصراني بالضربات على جميع جهات الأندلس حيث علموا عجز الإمارة بالمغرب، واشتغالها بحرب الثائرين المهيجين للفتن»[3].

من الانعكاسات المباشرة لهذه الوضعية المرتبكة على المغرب الأقصى استفحال الغلاء في المواد الأساسية، حتى بلغ ثمن الربع من الدقيق مثلاً بمراكش «مثقالاً حشمياً ذهبياً»[4]، وعرفت السنة الموالية 1140/535 توالياً للمجاعة باستمرار الاضطرابات، وامتد ضغطها على مدى السنوات الخمس التالية إلى 1455/540 [5].

خلال هذه المدة أيضاً وتحديداً سنة 1141/536 سقطت بالمناطق الشمالية أمطار طوفانية استمرت بدون توقف لمدة خمسين يوماً كاملة، خصوصاً بمدينة فاس والجبال المجاورة لها، وتسببت في فيضانات «فقد حملت الوديان، وأكل وادي فاس باب السلسلة، وفتقت جزيرة مليلة، وأكل البحر طنجة حتى إلى الجامع، وأكل وادي سبو مع وادي ورغة أخبية لمطة»[6].

لاشك أن هذه الأزمات الطبيعية قد أسهمت من جانبها في إرباك السلطة المرابطية التي تجرعت خلال تلك المدة هزائم كثيرة من طرف الموحدين، ولم يكن بمقدورها أمام هذه المستجدات أن تفعل شيئاً سواء لاسترجاع أنفاسها أو لمحو آثار الجوائح. وتؤكد المصادر أن قوات الطرفين المتحاربين عانت في نفس الوقت من ضغط الغلاء، يقول البيدق الذي كان ضمن جيش عبد المؤمن في جبال غياثة : «وبلغ عندنا

2- ابن زهر، **التيسير في المداواة والتدبير**، تحقيق عبد الله الدرقاوي، الرباط، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، 1984، ص 406.

3- ابن زهر، **التيسير**، ص 406.

4- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 16.

5- ابن الزيات، **التشوف**، ص 183؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 12.

6- البيذق، **أخبار المهدي**، ص 78؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 99-100.

في ذلك الوقت سعر الشعير ثلاثة دنانير للسطل، وبلغ الحطب عند تاشفين ديناراً للرطل، من شدة تلك السنة»[7]، إلى درجة أن امرأة قدمت إلى الأمير المرابطي في بعض الحملات هدية كانت عبارة عن طبق فيه حطب. ثم انفرجت الأوضاع بعد أن «فتح الله بالغيات والخيرات» حسب نفس المصدر.

بالرغم من السمة العامة لهذه الأزمات المتتالية يمكن التمييز بين التأثير الذي أحدثته على هذا الطرف أو ذاك، حيث يبدو أن انعكاسها كان بالغاً على القدرات الدفاعية للمرابطين، في حين ساعدت الحركة المستمرة، والتنقل عبر الجبال، الحركة الموحدية الثائرة على امتصاص أثر الأزمة بلجوئها إلى المناطق الشمالية والشرقية التي تضررت بشكل أقل مع الاحتماء بالجبال في أوقات كثيرة.

انضاف إلى ضغط الأزمات الطبيعية، في السنوات الأخيرة من اشتداد الحروب، هجوم الموحدين على كثير من المدن والقبائل فوقع قتل ذريع في المناطق التي دارت فيها رحى المعارك، فقد قتل في غزو تلمسان سنة 539 /1144 عدد كبير من المتحاربين وغيرهم، بالغت بعض المصادر في تضخيمه فأوصلته إلى حوالي مئة ألف نسمة[8]. ومع زحف الموحدين إلى مراكش سنة 1146/541 وحصارهم لها لمدة 9 أشهر أصبحت معاناة سكانها لا توصف، فقد ذكر البيدق أنه بسبب الحصار «انتصبت المجاعة، ومات من العامة من الجوع ما يزيد عن مائة ألف»[9]، وصور ابن عذاري من جانبه معاناة سكان مراكش من نفس الحصار تصويراً مؤثراً، فذكر أن الناس قد «اشتد الجهد بهم، ولكثرة خيلهم ورجلهم نفد طعامهم وفنيت مخازنهم حتى أكلوا دوابهم، ومات منهم بالجوع ما ينيف على مائة وعشرين ألفاً، ولما طال عليهم الحصار واشتدت أحوالهم هلكوا جوعاً حتى أكلوا الجيف، وأكل أهل السجن بعضهم بعضاً، وعدمت الحيوانات كلها، وعدمت الحنطة بأسرها، واختبرت المخازن فلم يوجد بها شيء، وعجزت عساكر اللمتونيين حينئذ عن الدفاع والامتناع بضعف العدد والعدة، وكثرة الضيقة والشدة، ففتحت مراكش حينئذ»[10]. ساهمت هذه الوضعية المأساوية إذن في تهاوي المقاومة

7- البيدق، **أخبار المهدي**، ص 78.
8- مجهول، **الحلل الموشية**، ص 135.
9- البيدق، **أخبار المهدي**، 93؛ ابن الأثير، **الكامل**، القاهرة، 1929، ج 8، ص 301.
10- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص27.

المرابطية، فدخل الموحدون مراكش، وأضاف ابن اليسع أنه قتل في اقتحامها حوالي سبعين ألف نسمة خلا من قتل بسبب الحصار[11]، ولا بد من التحفظ طبعاً من جميع هذه الأرقام التي تدل مجازياً على هول الكوارث أكثر من دلالتها الإحصائية المباشرة التي بولغ في تهويل أرقامها.

يتضح إذن أن الكوارث الطبيعية قد تزامنت خلال مرحلة لا بأس بها مع ظروف الصراع العسكري، وكانت حاسمة إلى حد ما في ترجيح كفة الصراع لصالح الموحدين على المرابطين الذين تدخلت عناصر أخرى لتفت من عضدهم ولتقلل من فرص نحاجهم في التغلب على الصعوبات المتعددة التي أحاطت بهم.

3- استقرار نسبي وأزمات سياسية :

لم تستقر الأوضاع تماماً للموحدين بدخول مراكش، فبعيد ذلك مباشرة اشتعلت ثورات عارمة في مناطق متعددة، قاومها الموحدون بجهود جبارة، ثم حاولوا حسم مادتها بقتل من يشتبهون في علاقته بإشعالها في مختلف الجهات، وذلك عبر غزوات الوعظ والاعتراف المشار إليها. وبعد نهاية هذه الحملات في حدود سنة 1150/545 دخل المغرب في دورة من الهدوء، ومالت الأوضاع إلى الاستقرار لصالح السلطة الموحدية، ولم يشُبها سوى حدث أرخى بظلاله القاتمة على المرحلة وهو القضاء على ثورة أهل لبلة بالأندلس سنة 1154/549 والانتقام منهم بهمجية بالغة حتى بلغ «قتلى لبلة في ذلك الموضع ثمانية آلاف رجل، وفي أحوازها أربعة آلاف، ثم بيعت نساؤهم وأبناؤهم جميعاً وسلبهم أموالهم وأمتعتهم»[12] وكان بين القتلى عدد من العلماء، واكتفى عبد المؤمن بعزل يحيى بن يومر القائد المسؤول عن هذه المذبحة، ثم لم يلبث بعد ذلك أن أعيد إلى وظيفته.

في مقابل توترات عهد عبد المؤمن كان عهد ابنه الخليفة يوسف، باستثناء السنوات الأولى منه، أكثر هدوءاً، ونلاحظ أن دورة الجفاف التي عرفها المغرب خلال ثلاثينيات القرن السادس/12م لم تتكرر خلال مدة لا بأس بها من حكم عبد المؤمن

11- مجهول، **الحلل الموشية**، ص 139.

12- ابن أبي زرع، **القرطاس**، ص 195.

وابنه، الشيء الذي سمح بانتعاش ملحوظ تحدثت عنه المصادر، ومثل جانباً من ازدهار الدولة والحضارة في العصر الموحدي.

دشن عهد يوسف بن عبد المؤمن بسلسلة جديدة من الأزمات القبلية استمرت خمس سنين بدءاً بثورة قبيلة صنهاجة بغمارة وتادلا سنة 1164/559 إلى سنة 562/ 1167 التي اندلعت فيها ثورة بجبال غمارة بزعامة الثائر سبع بن منغفاد، تطلب القضاء عليها حركة قوية تقدم على رأسها الخليفة يوسف بن عبد المؤمن مرفوقاً بأخويه السيدين أبي حفص وأبي سعيد[13].

ثم ثار على إثر ذلك سكان جبل تاسررت في السنة الموالية 1168/563، « فتوجه إليهم السيد أبو حفص بجمع وافر من الموحدين، وأجلاهم عن الجبل وقتلهم شر قتلة»[14] . ولم يفت ابن عذاري أن يشير إلى الانفراج الذي حصل سنة 1169/564 حيث «هدأت الفتنة في المغرب وصلحت البلدان وارتفعت الحروب، ورخصت الأسعار ودانت الأوطان، وانقطعت فتنة الضلال الجهال أهل الجبال»[15]، الشيء الذي نفهم منه أن الاضطرابات المذكورة كان لها تأثير ملحوظ على التوازن الاجتماعي، لكن ابن صاحب الصلاة انفرد بالإشارة إلى أن مراكش قد شهدت في نفس السنة وباء مات منه كثير من الناس، بينهم عدد كبير من السادات[16]، ولا يبعد أن يكون الوباء المذكور هو الطاعون الذي سيأتي الحديث عنه. ويبدو أن قوة الدولة في هذه المرحلة استطاعت أن تمتص العواقب السيئة لهذه النوائب وحالت دون تدهور الأوضاع، ثم بدأت بعدها مرحلة استقرار دامت حوالي سبع سنوات.

4- طاعون مراكش :

إذا كانت الأزمات السابقة قد ارتبطت بالحروب والجفاف، فإن أواخر سنة 1176/571 قد عرفت طاعوناً جارفاً بمدينة مراكش ونواحيها ترددت أصداؤه في

13- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 95.
14- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 102.
15- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 104.
16- السادات هو المصطلح الموحدي لنعت أمراء الموحدين، ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 309.

العديد من المصادر، فأشارت إليه كتب التاريخ وأيضاً كتب التراجم التي سجلت وفاة عدد من علماء وأعلام المغرب والأندلس بمراكش في نفس الوباء.

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر اعتادت على إطلاق مصطلح الطاعون على كل وباء جارف، دون أن تهتم بأعراضه التي تحدد هل هو طاعون أو وباء آخر. وعلى كل حال فإن الوباء بدأ في الأندلس التي كان الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بها على رأس جيش في حملة عسكرية، وظهرت ملامحه بمدينة قونقة التي هاجمها نونة صاحب طليطلة في نفس السنة «فاستغاث أهلها بأمير المؤمنين، وكانوا من ضعف المرض والطاعون لا يقدرون على الحركة»[17]، وكانت النتيجة استسلام المدينة بعد أشهر سنة 1177/572 أمام عدم استطاعة السكان الدفاع عن مدينتهم وعجز الدولة الموحدية عن التدخل[18]. ومما يؤكد اتساع دائرة الوباء إشارة ابن عذاري إلى أن الخليفة يوسف غادر الأندلس مستعجلاً «ولم يسلم عليه من أشياخ إشبيلية، ولا رأوه لاستعجاله»[19].

من خلال الأخبار المتفرقة عن هذا الطاعون نستنتج أنه لم يقتصر على مراكش وحدها، وإن كانت الخسائر بين سكانها أكبر من غيرها، وكانت له آثار بغيرها من البلدان بدرجة أقل فيما يبدو، لذلك ركزت المصادر أكثر على مدينة مراكش التي كان الوباء بها قوياً بحيث «لم يعهد مثله فيما تقدم من الأزمنة قبله»[20]، وصور ابن أبي زرع من جانبه قساوة هذا الطاعون بقوله : «وكان الناس يموتون فيه من غير مرض، فكان الرجل لا يخرج من منزله حتى يكتب اسمه ونسبه وموضعه في براءة ويجعلها في جيبه، فإن مات حمل إلى موضعه وأهله»[21].

وبلغ من كثرة الموت أن تعذر نقل الموتى إلى جامع مراكش للصلاة عليهم، فأصدر الخليفة أمره بأن «يصلى عليهم في سائر المساجد رفقاً بالناس

17- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 137.
18- عنان، **عصر المرابطين والموحدين**،95/2.
19- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 135.
20- ابن عذاري، البيان المغرب، ص 266؛ مجهول، **نبذة من تاريخ المغرب الأقصى**، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم د 1252، ص 123.
21- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 145.

في ذلك»[22]. وقد ارتفع عدد القتلى بمدينة مراكش، بحيث «انتهى عدد الأموات في كل يوم مائة إلى مائة وتسعين شخصاً وأكثر من ذلك، حتى إن الناس لا يستطيعون حملهم إلى الجامع للصلاة عليهم»[23]. وبجانب هذه الأرقام التفصيلية أشار ابن أبي زرع إلى العدد الإجمالي ضحايا الوباء بقوله : «وانتهى عدد الأموات بمراكش إلى ألف وسبعمائة رجل»[24].

وهلك في هذا الوباء العديد من الأمراء والعلماء[25]، فمن بين إخوة الخليفة يوسف توفي في الطاعون أربعة هم السادة أبو سعيد وأبو عمران وأبو زكريا وأبو عبد الله، ومرض الخليفة حتى أشرف على الهلاك[26]، وكان عدد القتلى من الخدم في قصر الخليفة ودور إخوته يقارب 30 شخصاً يومياً حتى أصبحت شبه فارغة[27]، وكان من نتائجه العامة نزوح العديد من سكان المدينة، لكن «كل من خرج منها فاراً بنفسه مات في الطريق»[28].

5- من الأزمة إلى أوج الاستقرار :

تلا هذا الطاعون مباشرة «الغلاء العظيم بالمغرب»[29] الذي نجم عن عدة عوامل، منها هذا الوباء ومنها انتفاضة صنهاجة القبلة التي اشتعلت سنة 1177/572 [30]. وعرفت نفس الظروف أيضاً اشتداد ضغط النصارى على الأندلس، فقد تمكن البيبوج صاحب البسطاط من تجاوز «وادي إشبيلية ووصل إلى نظر أركش وشريش»[31]، كما تحرك ملك البرتغال ألفونسو هنركيز للإغارة على مدينة باجة[32]، وهاجم ملك قشتالة

22- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 163 .
23- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 266.
24- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 145 ، ابن خلدون، **العبر**، 1966، 501/6.
25- انظر لائحة أسمائهم في ....
26- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 163 ، مجهول، **الحلل الموشية**، 151.
27- ابن الآبار، **تحفة القادم**، ص 72.
28- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 136 .
29- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص267؛ ابن خلدون، **العبر**، 1966، 501/6.
30- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص137.
31- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 138
32- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 134.

ألفونسو الثامن بلنسية سنة 1178/573، واستمرت هذه التحديات حتى صارت ضاغطة فعلاً على الدولة الموحدية بالأندلس و«اشتدت فتنة النصارى في البر والبحر»[33].

بعد وباء 1176/571 وما تلاه من توترات على مدى السنوات الأربع اللاحقة دخلت الدولة الموحدية في دورة جديدة من الانفراج والاستقرار، كتب لها هذه المرة أن *تمتد مدة طويلة لتشمل ما تبقى من عهد يوسف وعهد ابنه يعقوب المنصور*، وكانت لهذا الاستقرار انعكاسات إيجابية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وكذا على قوة وحضور الدولة التي تمكنت من إخضاع أغلب مناطق الأطراف، وأسكتت أصوات المعارضة، أو ضغطت عليها بقوة مؤقتاً، سواء في الأندلس أو في إفريقية.

في هذه الظروف الجيدة نسبيا، وتعبيراً عن الارتياح للاستقرار الملحوظ، أمر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة 1183/579 «بتوسعة مدينة مراكش، وذلك لما دانت له المغرب والأندلس وإفريقية، واجتمع في طاعته جميع أهل العدوتين طراً إلى أحواز طرابلس براً وبحراً، وانجلى الناس إلى مراكش من كل مكان، وتفاخروا في سكناها بحسب القدرة منهم والإمكان، فصارت أوسع البلاد معاشاً وأكثرها خلقاً وأربحها تجارة»[34]. فعلى أساس هذا الانتعاش الذي بدأ في السنوات الأخيرة من حكم يوسف عرفت الدولة الموحدية مرحلة من القوة ميزت عهد يعقوب المنصور رغم ما كان فيها من تحديات، خاصة في إفريقية والأندلس، لكن الدولة استطاعت التغلب عليها بما كان يميز القطر المغربي من استقرار وتعبئة للحفاظ على بناء الدولة ووحدتها، وتخليد عظمة هذا العهد بعدد من المشاريع المعمارية والاجتماعية وغيرها. وفي هذه المرحلة حققت الدولة أحد أكبر انتصاراتها العسكرية، في الأرك سنة 1195/591 الذي توج المرحلة كلها وصار عنواناً لازدهار الدولة وهيبتها.

6- دورة أزمة العقاب وبداية النهاية :

إذا كانت المراحل السابقة قد تميزت بتمكن الدولة الموحدية من التغلب على مختلف أنواع الأزمات التي أحاطت بها، فإن الدورة التاريخية التي تبدأ عند أغلب المؤرخين بهزيمة العقاب ستكون بداية الأفول الطويل لهذه الدولة. ومن الضروري

33- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 140.

34 - ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 153.

التأكيد على أن كارثة العقاب كانت في حد ذاتها نتيجة لسنوات عجاف بالمغرب، ما فتئت أن أصبحت وتيرة الأزمة بعدها متسارعة وامتدت لسنوات طويلة.

باستثناء بعض الثورات التي عرفتها السنوات الأولى من حكم الخليفة محمد الناصر، مثل ثورة عبد الرحمن الجزولي سنة 1201/597، وثورة ابن الفرس سنة 1204/600، وثورة ابن العاضد الفاطمي في نفس السنة، فإن تلك المدة لم تعرف من الأزمات الطبيعية سوى الزلزلة العظيمة التي وقعت سنة 1204/600، وعمت بلاد المشرق وحوض البحر الأبيض المتوسط «وبلغت إلى سبتة ببلاد المغرب»[35]، لكن المصادر لم تتحدث عن نتائجها التي يبدو أنها كانت ضعيفة في المنطقة.

انتهت الظروف العادية التي عرفها المغرب خلال السنوات الماضية بدخول سنة 1210/607 التي عرفت أزمة مجاعة وغلاء عمت كل مناطق المغرب، ووقعت خلالها أزمة اجتماعية بحاضرة مراكش، حيث وقع يوم الخميس 13 جمادى الأولى607 هـ حريق مهول بقيساريتها امتد إلى ما اتصل بها من أحياء، وكانت أضراره بالغة على التجار والسكان على حد سواء، وخلف اضطرابات بتحرك اللصوص لارتكاب السرقات حتى «ذهب للتجار الواردين والقاصين والدانين من الأموال الجسيمة ما لا يحصى، وافتقر فيها أمم من ذوي اليسار، وأصبحوا يتكففون الناس حيارى على الأقطار»[36]، الشيء الذي دفع السلطة إلى التحرك لاحتواء الأزمة، حيث «أمر الناصر بالبحث على من وجد بشيء يُذكر عليه من أمتعة التجار وعثر عليه بالتجسس والاختبار، فلُقط من أخلاط الناس قوم قلائل، ومن بين المتعلقين بالقبائل فقُتلوا عن آخرهم، وبقي البحث عن سائرهم»[37]. ثم أمر الناصر ببناء القيسارية «فرجعت إلى عهدها السابق»[38]، لأنها كانت من معالم ومفاخر مراكش «كالمرآة في وجه القصر تضيء به من أكنافه»[39].

---

35 – جلال الدين السيوطي **كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة**، تحقيق عبد اللطيف السعداني، الرباط، نشر وزارة الثقافة، 1971، ص 48.

36– ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 258.

37– ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 258.

38– ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 258.

39– ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 259.

من نتائج هذه الوضعية الصعبة ازدياد ضغط النصارى بالأندلس على بعض المدن، مما اضطر الخليفة محمد الناصر إلى التحرك إليها برسم الجهاد، وقد انطلقت حركته من مراكش في ظرف أزمة شديدة، أضرت بها ضرراً بالغاً. وزاد من توتر الأوضاع فساد الإدارة الذي كان يضاعف من وقع الأزمة على السكان، الشيء الذي دفع الناصر إلى محاسبة بعض عماله أثناء حركته، وقتل منهم عاملي فاس وسبتة محملاً إياهما المسؤولية عن استفحال الأزمة بسبب الإهمال والاختلاس"[40].

ثم جاءت هزيمة العقاب على إثر مسيرة متعثرة استغرقت سنتين كاملتين، منذ انطلقت محلة الخليفة من مراكش وسط الصعوبات المذكورة لتمثل ذروة الأزمة التي تعدت نتائجها حدود المغرب إلى الأندلس. ويمكن إلى حد ما موافقة أغلب المؤرخين في اعتبار هزيمة العقاب انكساراً مبكراً للتجربة الموحدية، بما أحدثته من توتر سياسي وتفكك في الدولة وخلل اجتماعي مباشر، وما نتج عنها من إحباط نفسي انعكس على عموم الناس كما انعكس على نفسية الخليفة محمد الناصر بالخصوص ودفعه إلى إهمال شؤون الدولة والانطواء على نفسه، أو الانكباب على ملذاته كما تذهب إلى ذلك بعض المصادر؛ بل إن هول الفاجعة أثر بشكل ملحوظ حتى على الروايات التاريخية حول نتائج المعركة، فمالت إلى تهويل خسائر الجيش الموحدي بشكل مبالغ فيه، وإلى تقليل خسائر جيش النصارى بشكل أكثر مبالغة، وعلقت المصادر بنوع من المجازفة على هذه الانتكاسة جميع مظاهر التدهور التي عرفها المغرب بعد ذلك، وربطت بين انهيار مشروع الدولة الموحدية وانهيار الحضارة وانحلال المجتمع، الشيء الذي عبر عن صدمة النخبة والمجتمع أكثر مما عبر عن نتائج ملموسة لهزيمة عسكرية.

لقد كان انكسار المغاربة بعد هزيمة العقاب انكساراً نفسياً أكثر منه انكسار عسكري، ورغم ذلك فقد كان من نتائجه السياسية المباشرة اهتزاز هيبة الدولة الموحدية، وبداية تقلص رقعتها من جراء الشعور السائد لدى القوى الإقليمية بأن الموحدين لم يعودوا قادرين على حماية أرض الإسلام، فانبرت بعض القوى لملء الفراغ، بينما انتهزت أخرى الفرصة لخوض مغامرات سياسية لم تكن لها مشاريع حقيقية للحكم.

40- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 259.

ومما يُذكر أيضاً أن «دورة هزيمة العقاب» تتابعت بشكل ضاغط عبر سلسلة من الأزمات والصعوبات زادت من مفاقمة أثر الهزيمة، ففي السنة التالية 1213/610 وقع "الوباء العظيم في المغرب والأندلس»[41]، وانتهز الفرصة في هذه الظروف مغامر زعم أنه ابن الفاطمي الثائر سابقاً فأعلن الثورة سنة 1214/611. كما عرفت نفس السنة ظهور المرينيين بشرق المغرب مستغلين أجواء الانكسار العام والأزمة الضاغطة.

امتدت آثار هذه الأزمات لتتصل بسنوات عجاف متتالية كانت أشدها أثرا سنة 1218/615، «فكانت قبائل المصامدة تسميها سنة وقليل»[42]. ولم يتوقف مسلسل الكوارث بعد ذلك، فخلال سنتي 616-1219/617-1220 وبالمغرب والأندلس على حد سواء «كان المحل العظيم والمجاعة التي شكاها الظاعن والمقيم، وتنامى الحال من مزيد السعر إلى ما لا نهاية له»[43] بسبب استمرار القحط وهجوم الجراد[44]. وتدخل الخليفة الشاب يوسف المستنصر بالله لاحتواء الأزمة، حيث إنه «أمر بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام ففتحت للعامة وفرقت عليهم، فذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء»[45]، ونشير إلى أن نظام الضرائب الخراجي الذي اعتمدته الدولة الموحدية كان يوفر لها في الغالب مخزوناً ضخماً من الحبوب، وكانت تقوم ببيع الفائض منه في الأسواق[46]، كما فتح الخليفة بيت المال لتوزيع مساعدات مالية على المحتاجين حتى «تحسنت الأحوال»[47]. ولا ندري هل استطاع تدخل الخليفة المستنصر أن يمكن المجتمع في اجتياز الأزمة أم ظلت الحلول جزئية ومحلية ؟

وقد سبقت الإشارة إلى أن بعض المصادر الفرنسيسكانية قد فسرت أن مجاعة 1220/617 التي دامت خمس سنوات، بأنها عقوبة إلهية ضد المغرب لمقتل

41- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 272؛ **والذخيرة**، ص 49؛ الناصري، **الاستقصا**، 262/2.

42- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 267؛ لفظة "وقليل" في هذا النص تحتاج إلى قراءات متعددة، منها أن السنة كانت ضاغطة إلى درجة أن السكان اعتبروها أطول من سنة عادية، أو أنها سنة القلة.

43- نفسه، وانظر أيضاً ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 273؛ **الذخيرة السنية**، ص 56؛ وابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 267؛ الناصري، **الاستقصا**، 262/2.

44- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 272، الناصري، **الاستقصا**، 262/2.

45- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 266-267.

46- روبير برانشفيك، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي** 13-ق 15، ترجمة حمادي الساحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، ص77.

47- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 267.

خمسة من الفرنسيسكان بمراكش في نفس السنة، كان قد أرسلهم القديس فرانسوا لتنصير المسلمين[48]، بينما ذكر ابن عبد الملك المراكشي أن الشدة قد توالت على مراكش نحو سبعة أعوام «حتى أثر ذلك في كثير من أهلها»[49]. ويلاحظ تطابق حول استمرار وهول هذه الكارثة بين مختلف المصادر.

تتابعت هذه الدورة القاسية بشكل ملحوظ، بحيث لم تكد الأوضاع تنفرج «عن المسلمين بالرخاء والعافية»[50]، حتى بدأ مسلسل مجاعة جديد امتد سنوات طويلة بين سنة 1222/619 وسنة 1227/624 [51] فقد دفع هذا الجدب، وما نتج عنه من غلاء، الناس إلى أكل الميتة وأكل عروق الرنا سنة 1223/620 [52]، فقد ذكر صاحب **التاريخ المنصوري** أن السكان «كان لهم في الأرض عرق يسمى الرنا شديد البياض كانوا يطبخونه طول ليلهم وما ينضج، فإذا أكلوه ما ينهضم عنهم، فهلك أكثرهم بهذا العرق»[53]. ورافق المجاعة «الجراد المنتشر بالمغرب»[54]، وعاني جذمى مدينة فاس، فانتقلوا من حارة المرضى التي بخارج باب الخوخة للسكنى بالكهوف الواقعة خارج باب الشريعة من أبواب عدوة القرويين[55].

انفرد صاحب التاريخ المنصوري بالحديث عن مضاعفات هذه الأزمة، فذكر منها اختلاف «القبائل سنتين سنة عشرين وسنة إحدى وعشرين وستمائة»، وأشار إلى أنها أدت أيضاً إلى قلة «الخيول عندهم بحيث إن أكثر الموحدين رجالة وكذلك العربان». أما النتائج السياسية على علاقة الموحدين بالممالك النصرانية فقد تمثلت حسب نفس المصدر في أن الموحدين «كانوا مدة هذا الغلاء يصانعون ملوك الإفرنج مثل الأذفنش والبرشنوني والنبري وولد الرنك والبابوج والدوك، عن كل يوم

48- Pierre de Cenival, "L'Eglise chrétienne de Marrakech au XIIIe siècle", *Hespéris*, 1927, T. VII, (69-83), p. 69.

49- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، 175/8.

50- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 267.

51- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 274.

52- **التاريخ المنصوري**، 102/1-104. وتذكر الرواية الشفوية أن الناس ظلوا يلجأون إلى هذه النبتة التي يسميها المغاربة اليرنا حتى في المجاعات التي عرفتها القرون المتأخرة.

53- **التاريخ المنصوري**، 102/1-104.

54- الناصري، **الاستقصا**، 264/2.

55- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 41.

ألف ومائتا دينار»[56]، وهذه الفدية لم تشر إليها المصادر المغربية إطلاقاً ولا ندري مستنده في ذلك.

تتابع اشتداد الغلاء إلى سنة 1227/624 بكل من المغرب والأندلس، حتى «بيع قفيز القمح بخمسة عشر ديناراً»[57]. وفي خضم هذا الضيق الاجتماعي حصل تحول سياسي أدى إلى أزمة حادة كانت نتائجها على الدولة الموحدية مدمرة إلى حد كبير، وكان أكثر فصولها إثارة ما وقع داخل البيت الموحدي بين إدريس المأمون الزاحف من الأندلس بجيش جرار منذ سنة 1227/624 وابن أخيه يحيى المعتصم الذي بايعه أشياخ الموحدين بمراكش درءاً لانتقام المأمون. وبسبب عدم الاستقرار هذا عم سنة 1228/625 «الموت والخراب بالمغرب»[58]، ولم تنسحب نتائجه السلبية على الساكنة وحدها، بل عانى من ويلاته الوسط الموحدي عن طريق الانتقام الواسع الذي قام به الخليفة إدريس المأمون من أشياخ الموحدين والذي قتل فيه عدد كبير منهم أوصله صاحب **الحلل الموشية** عن طريق المبالغة إلى 14000 قتيل[59]، أما ابن أبي زرع فذكر أن عدد القتلى بلغ 4600 قتيل[60]، والراجح أن الرقم الحقيقي لم يتجاوز مائة إلا بقليل حسبما تدل عليه مصادر أخرى[61]. ولعل من أخطر حلقات هذا الصراع ذلك الموقف غير المحسوب للخليفة إدريس المأمون سنة 1229/626، الذي أعلن فيه عن إلغاء رسوم المهدوية، متخلياً بذلك عن عنصر أساسي من عناصر هوية الدولة الموحدية والذي كان من عوامل تماسكها. وقد استمرت أزمة الخلافة الموحدية بانتصاب يحيى المعتصم أميراً بسجلماسة وإعداد العدة لمهاجمة مراكش ووقوع العديد من المواجهات بين الطرفين.

56- المنصوري، التاريخ المنصوري، 1/102-104.
57- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 274.
58- ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، ص 37.
59- مجهول، **الحلل الموشية**، تحقيق عبد القادر زمامة وسهيل زكار، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، 1979، ص 165.
60- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 252.
61- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 285؛ ابن خلدون، **العبر**، 6/353.

لا بد أن نشير هنا إلى أزمة محلية حصلت بمدينة فاس وتمثلت في وقوع «السيل العظيم» سنة 1229/626، الذي «هدم من سورها القبلي مسافتين، وهدم من جامع الأندلس ثلاثة بلاطات وديارًا كثيرة وفنادق من عدوة الأندلس»[62].

7- عقد آخر صعب :

لم يكن عقد الثلاثينات من القرن السابع/13م أحسن حالاً من سابقه، فقد تميز بوقوع عدد من المجاعات الناتجة عن مواسم متلاحقة من الجفاف، استنزفت المغرب ديمغرافيا. فبين سنتي 630-1232/635-1237 «خلت بلاد المغرب، وكثر فيها الجوع والوباء، ووصل فيها وسق القمح ثلاثين دينارا»[63]. وتزامنت هذه المجاعات مع الاضطرابات الناتجة عن الصراع المرير الذي كان جارياً بين الأميرين المتنازعين على السلطة عبد الواحد الرشيد وابن عمه يحيى المعتصم بمراكش منطقة الحوز. وصور ابن عذاري هول المجاعة العظيمة التي نزلت بمراكش سنة 1235/632 والحرب المضطرمة خلالها، وما خلفته من نتائج كارثية بمعاناة الناس من قلة «الأقوات والمرافق ... واستولت المجاعة على جمهور الناس ورأوا محناً يستعاذ بالله منها. وانتهى المد الواحد من القمح الفحصي إلى سبعة دراهم كباراً... وأما أسواق المدينة في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطبق عليه اسم شيء بوجه من الوجوه، والحوانيت مغلقة. وما بقي بها من يلبس ثوباً يساوي عشرة دراهم إلا الأطمار المتغيرة الخلقة، وتغيرت الصور الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة ... واستمرت الحال على ذلك، فكان الضعفاء يخرجون على الأبواب، فإن البلد ضاقت بهم، فآثروا الفرار بأنفسهم ولم يبق بالبلد إلا أقل ممن لا يستطيع خروجاً»[64]. وانفرجت الأوضاع شيئا ما سنة 633/ 1236 بمراكش بعدما تمكن الخليفة عبد الواحد الرشيد من طرد منافسه يحيى المعتصم وحلفائه عرب الخلط، فظهرت كميات من الزرع بعد أن كان منعدماً، وذلك بسبب «استخراج ما كان

62- ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، ص 37؛ وروض **القرطاس**، ص 274؛ مجهول، **نبذة من تاريخ المغرب الأقصى** ، مخ، ص 124؛ الناصري، **الاستقصا**، 264/2.
63- **روض القرطاس**، ص 276-277؛ ابن حجر العسقلاني، **بذل الماعون في أخبار الطاعون**، مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس، رقم 569 ، ورقة 97أ؛ الناصري، **الاستقصا**، 264/2.
64- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 325-326.

للخاط مخزوناً في الحضرة وحوزها وجهاتها»[65]. لكن ذلك لم يحل المشكلة فاستمر الغلاء المفرط أيضا سنة 1237/634 «وانتهى في هذه السنة الربع من الدقيق إلى سبعة وثلاثين درهماً»[66].

أمام العجز الكامل للمخزن والسكان عن مقاومة هول الكوارث المتلاحقة، اشتدت وطأة الغلاء والوباء الذي رافقه حتى «أكل الناس بعضهم بعضاً، وكان يدفن في الحفرة الواحدة مائة من الناس»[67]. وفي نفس السنة كانت وفود من إشبيلية وسبتة وغمارة البحر قد قصدت مراكش للاستنجاد بالموحدين من جديد بعد أن عجزت إمارات الطوائف الجديدة بالأندلس عن توفير الحماية لها. لكن حظ هذه الوفود كان سيئاً، فقد وصلت إلى مراكش في آخر فصل الصيف وكان «مزاجها الانحراف وهواؤها رديء بكثرة الأمطار من الجدب كان تقدم أعواماً فكثرت الرطوبة وحدث الوباء، فتغيرت أحوال أهلها فضلاً عمن سواهم لاسيما أهل البحر. فنزل الوباء بهم وقتل منهم عدد كثير ومرض الأشياخ الوافدون كلهم من أهل سبتة وإشبيلية»[68]. وقد أكد ابن عبد المنعم الحميري نفس الخبر فذكر «أن وباء جارفاً كان بحضرة مراكش أهلك الجميع من الغرباء»[69].

واستمرت الأزمة أيضاً خلال السنة الموالية 1238/635 التي لم تكن أحسن حالاً من سابقتها، فقد عم فيها «الموت الكثير بالمغرب والأندلس، وهروب أكثر أهل البلاد»[70]، لكن بعدما تمكن الخليفة الرشيد من هزيمة عرب الخلط في هذه السنة تحولت الأوضاع إلى الأحسن من «خصب ورخاء وتتابع مسرات، وانتهى القمح بمراكش إلى ثلاثة أمداد حفصية بدرهم، وتنافس الناس في شراء الأسباب والثياب»[71].

65- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 334.
66- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 339.
67- ابن أبي زرع، **روض القرطاس** ، ص 276 –277؛ ابن أبي دينار، **المؤنس**، 1967، ص 127.
68- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 345.
69- ذكره بمناسبة حديثه عن وفاة أبي العباس الينشتي صاحب سبتة بعد عزله ونقله إلى مراكش، **صفة جزيرة الأندلس** ، نشر ليفي بروفنصال، بيروت، دار الجيل، ص 199.
70- ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 255 –277.
71- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 374.

بجانب الأزمة العامة التي شملت البلاد عرفت بعض المدن صعوبات إضافية، فقد وقع في نفس سنة 1238/635 «حريق بأسواق فاس فاحترقت أسواق باب السلسلة بأسرها إلى حمام الرحبة»[72].

وما أن تمكن المغاربة من استرداد أنفسهم حتى حصل سنة 1240/637 «الغلاء المفرط والمجاعة العظيمة بمدينة سبتة حتى عدم فيها الطعام كلية. وفي هذا العام صار أهل سبتة يختزنون الطعام في المطامر في كل عام حيطة على أنفسهم من مثل هذه المجاعة[73]، وعرف هذا العام بمدينة سبتة بعام سبعة[74]. وشملت المجاعة والغلاء أكثر بلاد الغرب «بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأقطار»[75].

من الطبيعي أن يترتب عن هذه السنوات العجاف خراب واسع، كما لا ينبغي أن يغيب عنا أن المغرب ظل يعيش خلال مدة طويلة حروباً متواصلة بين الفرقاء الموحدين، وبينهم وبين المرينيين، لم تكن تترك الفرصة للاستقرار في مناطق التماس، وكانت تؤجج من استفحال الوضع. فهل استطاعت حالة الانفراج التي بدأت سنة 1241/638 أن تمحو آثار الخراب المستفحل وتنعش آمال المغاربة في انتهاء سنوات الضغط ؟ على كل حال فقد ذكر ابن عذاري أنه في هذه السنة «توسعت الأحوال وامتدت الآمال ونزلت الأمطار، وظهرت الخيرات في كل الجهات، وحرثت البلاد وأفاض الله على عباده خيره المعتاد. وذهب ما كان من بقايا الجوع، وأمن الروع ورخصت الأسعار وبنيت الديار، فإنها كانت قد خربت ودثرت بالأزمنة آثارها»[76]. ولكن في ظروف الأزمة العامة لا يمكن لمثل هذه الانفراجات أن تمثل سوى انتعاش نسبي سرعان ما تتدهور الأوضاع بعده.

72- الناصري،**الاستقصا**، 264/2.
73- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 351.
74- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 351.
75- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 351.
76- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 351.

8- النفس الأخير :

خلال الثلاثين سنة الفارطة من توالي مراحل ضغط الجراد والقحوط والفتن على المجتمع المغربي بصفة خاصة والمجتمع الأندلسي أيضاً، وما نتج عنها من مجاعات وغلاء وموت ونزوح جماعي وما ترتب عنها أيضاً من اضطرابات اجتماعية وسياسية، تحسنت الأحوال الطبيعية نسبياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من عمر الدولة الموحدية، حيث لم تسجل المصادر في المدة الواقعة بين 638- 1241/651-1253 سلسلات لأزمات طبيعية مشابهة لما سبق، بخلاف بعض الأزمات المحدودة التأثير مثل الزلزلة العظيمة التي وقعت خلال سنة 1253/651، والتي ضربت «بلاد الغرب اهتزت فيها الأرض بها بمن عليها»[77]. لكن المصادر لم تتحدث عن عواقبها وآثارها؛ ومثل حريق قيسارية فاس عام 1248/646 حيث «احترقت أسواق فاس من قنطرة الصبانين بقرب باب السلسلة، فأحرقت سوق السقاطين والغمادين والسبطريين والصوابنيين، ووصلت إلى باب الجنائز من جامع القرويين»[78].

ومع ذلك فإن المشاكل المتزايدة وتراكم الإحباطات على الحكم والسكان على حد سواء لم يكن ليعيد الثقة إلى الكيان المتهاوي أمام تصاعد القوى الإقليمية المتوثبة التي استغلت الأزمات السياسية التي كانت قد أصبحت هيكلية.

ونعتقد أن تزامن الصعوبات الطبيعية والسياسية خلال العقود السابقة يفسر عدم تمكن الدولة الموحدية من استنهاض قوتها لتجاوز مشاكلها المتزايدة، رغم الجهود الجبارة التي بذلها آخر خليفتين موحديين وهما عمر المرتضى وإدريس الواثق المعروف بأبي دبوس، واللذين يعتبران بالمقاييس السياسية والعسكرية رجلين قويين أحبطتهما تراكمات الفشل السياسي وفتت من عزيمتهما الانهيارات المتتالية على مدى عقود.

77- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 402.

78- ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، ص 73؛ **نبذة من تاريخ المغرب الأقصى**، ص 124؛ الناصري، **الاستقصا**، 246/2؛ **ورقات في التاريخ**. ص 103.

9- السلوك الاجتماعي إبان الأزمات :

اتخذ سلوك المجتمع إزاء الشدائد والأزمات صوراً ومواقف مختلفة، فقد كان الصبيان مثلاً في زمن الجفاف يمرون بأزقة مراكش وهم يستغيثون ويسألون المطر[79]، وكان المتصوفة يخرجون أيضاً للاستسقاء بالناس، فبمراكش كان أبو العباس السبتي يخرج برفقة بعض شيوخ الصوفية مثل أبي يعقوب المبتلى وأبي الحسن البلنسي وأبي يعقوب الحكيم، والمريدين إلى خارج أبواب مراكش، وكان أبو العباس يطلب حينئذ من الحاضرين التصدق بما معهم طبق مذهبه المعروف في الصدقة[80]. وبتادلا وتانسالمت كان السكان يطلبون من أبي زكريا يحيى بن محمد الجراوي أن يستسقي لهم[81]. وكان اليهود يشاركون المسلمين في الخروج للاستسقاء[82].

لم تقتصر مشاركة الصوفية على الاستسقاء، بل كانت لهم مواقف تضامنية فعلية في مراحل الأزمات[83]، فهذا أحد صلحاء أزمور وهو أبو حفص عمر بن معاذ الصنهاجي (ت1166/561)، جمع في مجاعة 1140/535 «خلقاً كثيراً من المساكين، فكان يقوم بمؤونتهم وينفق عليهم ما يصطاده من الحوت وغيره إلى أن أخصب الناس»[84]؛ وتصدق الصوفي أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمن التادلي بحمولة غرفتين من القمح على المساكين خلال مجاعة عام 1175/571 حتى إنه لم يترك لابنه الضرير ما يسد به الرمق[85]. أما أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المهدوي (ت 1199/595) فأخرج في «مجاعة ضربت فاس ألف وسق من القمح للمعوزين بوثائق فأخرهم بالثمن إلى أجل، فلما حصل الأجل استدعاهم فحضروا في منزله فحل الوثائق في الماء، وقال لهم أنتم من ذلك في حل فإني ما بعت إلا من الله تعالى»[86]. وفي عام مسغبة بفاس ارتفعت الأسعار، وكانت عند أبي عبد الله محمد بن مليح، إمام مسجد عين إيصليتن

79- ابن الزيات، **التشوف**، 468.
80- ابن الزيات، **التشوف**،479-480.
81- ابن الزيات، **التشوف**،138- 139.
82- ابن إبراهيم،**الإعلام**، 271/1.
83- ابن الزيات، **التشوف**،153.
84- ابن الزيات، **التشوف**، 183.
85- ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، 392/2؛ ابن إبراهيم، **الإعلام**،203/10- 204.
86- ابن الزيات، **التشوف**، 332.

بها، «عشر صحاف من شعير، فلم يمنعها عن كل من يسأل»[87]، وتصدق أبو عمران موسى الوريكي المعلم بأربعمائة دينار في مجاعة 1195/591 وبقي دون أضحية[88].

لم يكن تدخل المتصوفة مقتصراً على الظروف الصعبة التي كان المجتمع يجتازها أحياناً، بل كان التضامن سلوكاً طبيعياً في التصوف المغربي الذي كان إطعام الطعام أحد مظاهره الأكثر انتشاراً[89]، وقد عبر عن ذلك الشيخ أبو محمد عبد الخالق بن ياسين بقوله : «طلبنا التوفيق زماناً فأخطأناه، فإذا هو في إطعام الطعام»[90]، وينسجم مع هذا مذهب أبي العباس السبتي وأبي يعزى يلنور[91].

كانت الأزمات والكوارث الطبيعية تخلق ردود فعل ونتائج مختلفة، ومن أسوأ عواقبها ظاهرة النزوح الجماعي التي كانت تؤدي إلى خلاء الديار[92]، وتؤثر سلباً على التطور الديمغرافي والاجتماعي، بل وتؤدي إلى عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي الذي يدوم لسنوات عديدة. ومن ردود الفعل الغريبة ما ذكره البادسي عن معاناة الناس في إحدى المجاعات ببعض المناطق الساحلية بالريف إلى حد أن بعضهم كانوا «يسلمون أنفسهم للنصارى ليشبعوا عندهم الطعام»[93]. وكانت الأزمات تؤثر سلباً أيضاً على الإمكانيات المادية للناس بسبب الغلاء الفاحش الذي يرافقها، والذي تصل فيه المواد الأساسية إلى أسعار قياسية فقد «بلغ قفيز القمح ثمانين ديناراً خلال مجاعة في عهد الرشيد» مثلاً وهو سعر مهول[94]. ومن نتائج هذه الأوضاع غير العادية انتشار أعمال السطو والسرقة التي كانت تطال أحياناً حتى ممتلكات الأولياء[95]. اضطرار الناس لبيع ممتكاتهم من دور وغيرها بأثمان زهيدة للحصول على الطعام[96].

87-التميمي، **المستفاد**، ص 93.

88- ابن الزيات، **التشوف**، 298.

89- Ferhat (H.) et Triki (H.), "Hagiographie et religion au Maroc Médieval", *Hesp.-Tam.*, vol. XX, 1986, p. 42.

90- ابن الزيات، **التشوف**، 223.

91- التميمي، **المستفاد**، ص 239.

92- البادسي، **المقصد الشريف**، ص 61.

93- البادسي، **المقصد الشريف**، ص 61.

94- ابن أبي دينار، **المؤنس في تاريخ إفريقية وتونس**، ط تونس 1286 هـ، ص 121.

95- الأزموري، **بهجة الناظرين**، ص 73.

96 - ابن الزيات، **التشوف**، 153.

وكان الناس يضطرون إلى أكل أي شيء حينما تشتد المسغبة وينعدم الطعام، حيث نجد مثلاً أنهم كانوا يلجأون إلى استخراج عروق النباتات، يقول أحد متصوفة التشوف: «أصابنا جدب شديد، فاحتجنا إلى استخراج أصول النباتات التي نأكلها في أعوام المجاعة»[97]، ومنها عروق الرنا التي سبقت الإشارة إليها، وكذلك لجأ الناس في مجاعة مراكش سنة 1234/631 إلى أكل فيتور الزيتون بعد طحنه، والنارخ وخبز يصنع من نبات تابودا، وعصائد تصنع من نوار الخروب[98]. وأكل الناس الجيف مراراً[99]، وفي حصار الموحدين لمراكش اشتدت الضائقة بالسكان حتى أكلوا دوابهم[100]، وأكل أهل السجن بها لحم من يموت من السجناء[101]، وقد اضطرت بعض الأزمات الشديدة الناس إلى أكل لحوم الموتى مرات عديدة[102].

أما على مستوى الإجراءات الرسمية للدولة الموحدية فأشارت بعض المصادر إلى أنها كانت تشجع خزن المحاصيل في المطامير[103]، لذلك أدت في بعض الأزمات أجور الموظفين بالقمح[104]. وقد أقدم الخليفة المستنصر على فتح مخازن الحبوب لإغاثة الناس بمراكش في مجاعة سنة 1216/616 [105]. وأشار ابن عذاري إلى إقدام أهل سبتة ابتداء من سنة 1239/637 على اختزان «الطعام في المطامر في كل عام حيطة على أنفسهم»[106]، وقد ظل هذا الاحتياط ساري المفعول إلى أن أصبحت سبتة بعد قرن واحد تقريباً تحتوي على أربعين ألف مطمورة سوى المخازن والأهراء، وأشار الأنصاري إلى إمكانية بقاء الزرع بها ما بين 60 و70 سنة دون أن يلحقه تغير[107].

97- ابن الزيات، **التشوف**، 263.
98- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 325-326.
99- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 16.
100 -ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 27.
101-ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 27.
102 -**القرطاس**، 276، 277؛ ابن الأثير، **الكامل**، بيروت، دار صادر، 1966، 581/10؛ القشتالي، **تحفة المغترب**، ص 85؛ الناصري، **الاستقصا**، 264/2 .
103-ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 351.
104- ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، 173/8-174؛ **الإعلام**، 86/9.
105-ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 266-267.
106-ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 351.
107- الأنصاري، **اختصار الأخبار**، ص 42.

خلاصة :

يبدو من خلال تتبع الأزمات التي عرفها العصر الموحدي أن وتيرة الأزمات الطبيعية من جفاف وجراد ومجاعات وأوبئة كانت ملازمة لتطور البلاد، كما كانت ملازمة لمختلف أنواع الأزمات السياسية التي لم تكد تخلو منها أي مرحلة من عمر الدولة الموحدية. ومع ذلك فإن الحضارة المغربية كانت تنمو وسط هذه الأزمات التي اعتاد عليها المغاربة وتكيفوا معها، وكانوا يحاولون امتصاص آثارها بوسائل مختلفة. كما أن هذه الصعوبات لم تفت من عضد الحكم الموحدي رغم قساوتها، إلى درجة أن بعض الخلفاء أقدموا على الدخول في معارك مصيرية أثناء ظروف اشتداد الأزمة، مثل الظروف التي وقعت فيها معركة العقاب، وهذا ما يظهر أن الأزمة التي كان لها تأثير سلبي أكثر على تاريخ المغرب الموحدي هي الأزمات السياسية بمختلف تمظهراتها وخلفياتها من فساد إداري ومالي واستبداد بالرأي، والتي التفت على التجربة الموحدية وأعاقتها عن الوصول إلى أهدافها، وأكدت استحالة استمرار نموذج الدولة المركزية الكبرى أو الإمبراطورية على حد تعبير المؤرخين الأجانب التي آل أمرها إلى التفكك بعد أفول شمس الموحدين.

جدول أزمات العصر الموحدي

(1258/657-1131/526)

السنة	نوع الأزمة	المنطلقة المتأزمة	مظاهر الأزمة	المصادر
1130/524	قحط ووباء	فاس		نظم الجمان، 217.
525-524/ 1131-1129	قحط	المغرب والأندلس		ابن الزبير، صلة الصلة، نشرة بروفنصال، 24؛ والملحق، 525/2.
1131/525	حريق	قرطبة	- «وقعت النار بسوق الكتانين بقرطبة، واتصلت بسوق البز، فاحترقت أموال الناس».	نظم الجمان، 222.
1132/526	مجاعة ووباء	قرطبة	- «فيها اشتدت المجاعة والوباء بالناس بقرطبة، وكثر الموتى. وبلغ مد القمح خمسة عشر ديناراً».	نظم الجمان، 226.
1131/526	جراد	قرطبة	- «أكلت الجراد زرع قرطبة».	نظم الجمان، 228.
1133/527	جراد	الأندلس	- «أكلت الجراد زرع هذه السنة».	نظم الجمان، 230.
1134/528	جراد	الأندلس	- «وأكلت الجراد ما كان على الأرض من زرع وكلأ».	نظم الجمان، 235.
1136/530	جراد	الأندلس	- موالاة تأثير الجراد في زرع الأندلس التأثير الفاحش.	نظم الجمان، 250.
531-527/ 1137-1133	جراد	الأندلس	- خرج الناس لقتل الجراد «وحملوا منه 5330 عدلا، سوى ما لم يستطيعوا جمعه». - أكل الجراد الزرع والكلأ (سنتي 528-529).	نظم الجمان، 235، 252، محمد علي مكي وثائق تاريخية جديدة، 164، 186-188.
1135/529	جراد	الأندلس	- «ومحت الجراد ما على الأرض من زرع وكلأ، وأمر الناس بالخروج إليها، فساقوا منها خمسة آلاف عدل وثلاثمائة وثلاثين عدلا، وما غاب عن العيون أكثر تركت في الموضع الذي قتلت فيه ولم تحمل».	نظم الجمان، 242.

السنة	نوع الأزمة	المنطقة المتضررة	مظاهر الأزمة	المصادر
1135/530	جراد	الأندلس	- «موالاة تأثير الجراد في زرع الأندلس التأثير الفاحش».	نظم الجمان، 250.
1136/531	جراد	قرطبة	- أضر الجراد كثيراً بالزرع	نظم الجمان، 256.
1137/532	سيل	طنجة	- «كان السيل العظيم بطنجة. حمل الديار والجدر، ومات فيه خلق عظيم من الناس والدواب».	البيان المغرب، 4/96.
1138/533	حريق	فاس	- «وقع الحريق في سوق مدينة فاس. واحترق من راس عقبة الخرازين إلى باب ... واحترق سوق الثياب والقراقين وغير ذلك ... فتلفت فيه أموال جليلة».	نظم الجمان، 268.
1139/534	جدب و غلاء	مراكش	- وقع الجدب فانعدم الطعام حتى أكل الناس الجيف. - اشتد الغلاء حتى بيع ربع الدقيق بمثقال حشمي. - قلت جباية الدولة وكثرت اللوازم [الكلف والضرائب] على سكان العدوتين. - اشتدت هجومات النصارى على جميع جهات الأندلس بسبب عجز المرابطين وانشغالهم في حروب الموحدين.	ابن عذاري، البيان المغرب. 16؛ ابن زهر، التيسير، 460.
535-540/ 1140-1145	مجاعة	المغرب	- في سنة 535 «انجلى أهل المغرب انجلاء عظيماً إلى الأندلس».	ابن الزيات، التشوف، 183؛ ابن عذاري، البيان المغرب، 12. و98/4.
1141/536	فيضانات	شمال المغرب	- دامت الأمطار 50 يوماً متتابعة، نتجت عنها فيضانات مهولة بطنجة ونواحي فاس ومليلة، وارتفعت الأسعار بإثر ذلك. - «أكل وادي فاس باب السلسلة، وفتقت جزيرة مليلة، وأكل البحر طنجة إلى الجامع الكبير، وأكل وادي سبو أخبية لمتونة. وكان عبد المؤمن إذ ذاك في غياثة. وبلغ الشعير في ذلك الوقت ثلاثة دنانير للسطل».	ابن عذاري، البيان المغرب، 4/99-100؛ البيدق، أخبار المهدي، 53.
537-543/ 1142-1148	غلاء	جميع بلاد المغرب	- «كانت الشدة ودوام الغلاء في جميع بلاد المغرب».	ابن الأثير، الكامل، 11/125.

السنـة	نوع الأزمة	المنطقة المتضررة	مظاهر الأزمة	المصادر
1146/541	مجاعة ناتجة عن حصار دام 6 أشهر	مراكش	- «اشتد الجهد بهم [سكان مراكش]، ولكثرة خيلهم ورجلهم نفد طعامهم وفنيت مخازنهم حتى أكلوا دوابهم، ومات منهم بالجوع ما ينيف على مائة وعشرين ألفا، ولما طال عليهم الحصار واشتدت أحوالهم هلكوا جوعا حتى أكلوا الجيف، وأكل أهل السجن بعضهم بعضا، وعدمت الحيوانات كلها، وعدمت الحنطة بأسرها». - «انتصبت المجاعة، ومات من العامة من الجوع ما يزيد عن مائة ألف».	ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص27؛ ابن الأثير، **الكامل**، القاهرة، 1929، 301/8.
1148/543	مجاعة	إشبيلية	- حاصر الموحدون إشبيلية براً وبحراً بعد قيام أهلها عليهم، واشتد الأمر على سكانها من قلة القوت، حتى بيعت خبزة بدرهم ونصف، وبيع القمح بـ 36 درهما.	ابن عذاري، **البيان المغرب**، 38.
1149/544	حملات الوعظ والاعتراف	مناطق متعددة من المغرب	- قتل الموحدون في حملات الوعظ والاعتراف 32030 شخصاً.	البيدق، **أخبار المهدي**، 102-105.
1167/562	ثورة	غمارة	- «تحرك يوسف بن عبد المؤمن وعساكره مع أخويه أبي حفص وأبي سعيد إلى جبل غمارة، فنازلوا به الثائر سبع بن منغفاد».	**البيان المغرب**، 95.
1168/563	ثورة	جبل تاسررت	- «ثار قوم من البربر في جبل تاسررت، وتوجه إليهم السيد أبو حفص بجمع وافر من الموحدين، وأجلاهم عن الجبل وقتلهم شر قتلة».	**البيان المغرب**، 102.
1169/564	وباء	مراكش	- مات كثير من الناس، بينهم عدد من الأمراء الموحدين.	**المن بالإمامة**، 309.
جمادى الأولى 1170/565	زلزال عظيم	الأندلس	- «تهدمت بسببه ديار كثيرة وصوامع مساجد بمدينة قرطبة وغرناطة وإشبيلية».	**المن بالإمامة**، 311؛ **البيان المغرب**، 160.
1170/565	ريح عاصف	الأندلس		**المن بالإمامة**، 409.
1 ذو القعدة 1175/571	وباء الطاعون	مراكش والأندلس	- «نزل وباء الطاعون بمدينة مراكش في أول شهر ذي القعدة، ولم يعهد مثله فيما تقدم من الأزمنة قبله، وانتهى عدد الأموات في كل يوم 100 إلى 190 شخصاً وأكثر من ذلك، حتى إن الناس لا يستطيعون بحملهم إلى الجامع للصلاة عليهم فأمر الخليفة أن	**البيان المغرب**، 136-137؛ ابن أبي زرع، **القرطاس**، 267؛ **تاريخ ابن خلدون**، 1966، 501/6.

السنة	نوع الأزمة	المنطقة المتضررة	مظاهر الأزمة	المصادر
			يصلى عليهم في سائر المساجد رفقاً بالناس في ذلك». – «واتصل روع الناس بالحضرة المذكورة حتى كاد لم يخرج منها أحد ولا يدخلها أحد، وكل من خرج منها فاراً بنفسه مات في الطريق». – «وأما من كان في دورهم وقصورهم [السلطان وإخوته] من الخدم والعبيد وغيرهم ... كان يموت في كل يوم في دورهم ثلاثون شخصاً حتى فني أكثر من كان في قصورهم ودورهم». – «وكان الناس يموتون فيه من غير مرض، فكان الرجل لا يخرج من منزله حتى يكتب اسمه ونسبه وموضعه في براءة ويجعلها في جيبه، فإن مات حمل إلى موضعه وأهله. وانتهى عدد الأموات بمراكش إلى 1700 رجل، وفي هذه السنة كان الغلاء العظيم بالمغرب». – هلك في هذا الطاعون عدد من العلماء والأعيان.	مجهول، الحلل الموشية، ص 158؛ الاستقصا، 2/157.
1175/571	مجاعة	فاس		التشوف، 264؛ جذوة الاقتباس، 2/392؛ ابن إبراهيم، الإعلام، 10/204.
1175/571	غلاء عظيم	المغرب	– «في هذه السنة كان الغلاء العظيم بالمغرب».	البيان المغرب، 266؛ القرطاس، 145؛ تاريخ ابن خلدون، 1966، 6/501.
1176/572	مجاعة ووباء	قونقة بالأندلس	– استسلمت المدينة بسبب المجاعة التي أعقبت وباء 571.	عنان، عصر المرابطين، 2/95.
1183/579	رخص وتوسيع	مراكش	– أمر الخليفة يوسف بتوسعة مدينة مراكش، بعد تهدئة المغرب والأندلس وإفريقية، «وانجلى الناس إلى مراكش من كل مكان، وتفاخروا في سكناها بحسب القدرة منهم والإمكان، فصارت أوسع البلاد معاشا وأكثرها خلقا وأربحها تجارة».	البيان المغرب، 153.
1195/591	مجاعة	المغرب		التشوف، 298؛ الإعلام، 7/291.

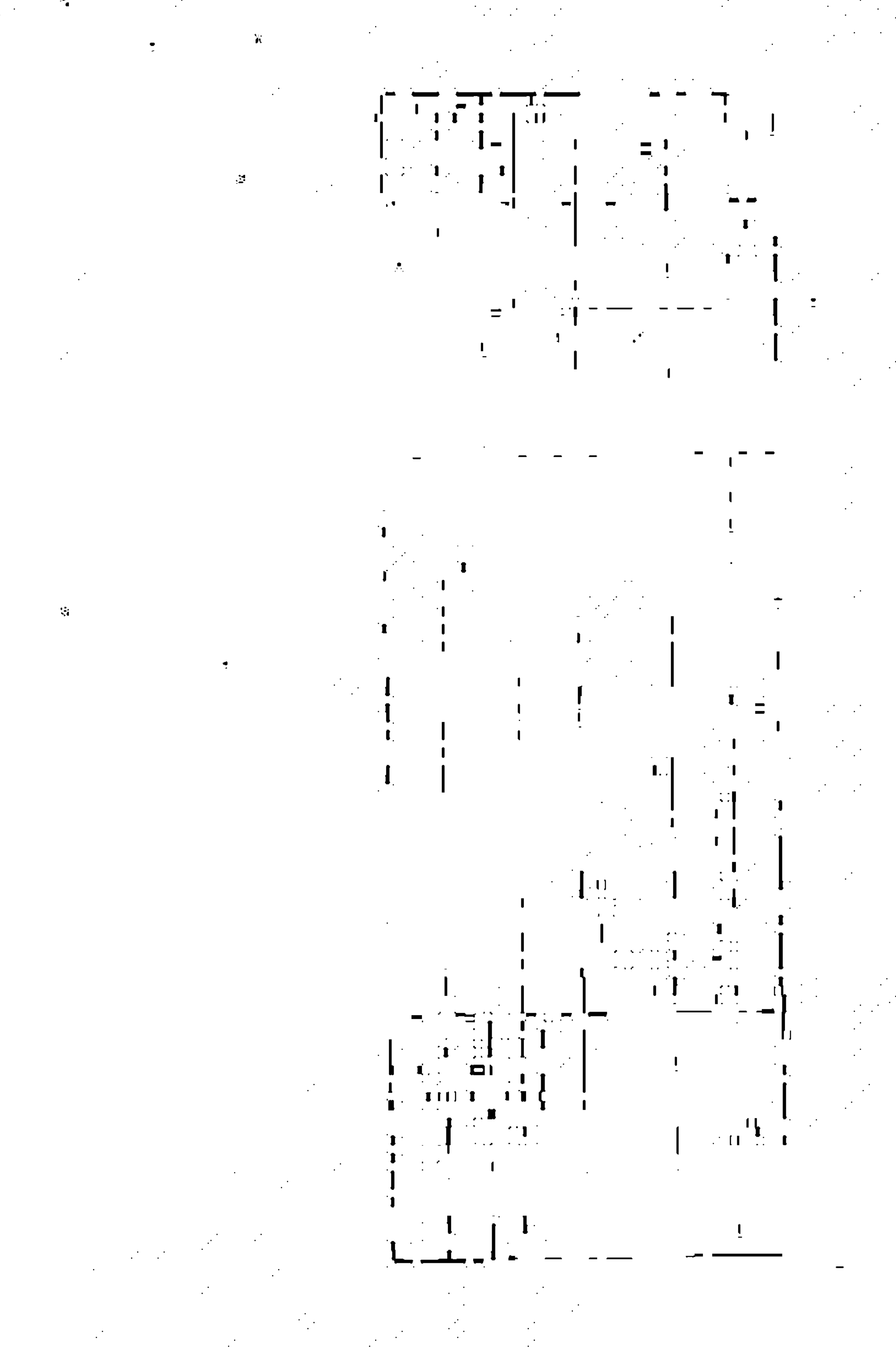
السنة	نوع الأزمة	المنطقة المتضررة	مظاهر الأزمة	المصادر
1195/591	قحط شديد	سبتة		نيل الابتهاج، 198-199؛ الإعلام، 8/196-197
1196/592	مجاعة	فاس		القرطاس، 270.
1200/596	مجاعة	فاس		كتاب في تراجم الأولياء، مخ. خ.ع. الرباط، رقم ج 1271، ص 288.
1204/600	زلزال	سبتة		ثريا المرابط، الزلازل، 79.
الخميس 13 جمادى الأولى 1211/607	حريق القيسارية	مراكش	- احترقت قيسارية مراكش، وما اتصل بها أثناء الليل، واستغل اللصوص الحريق، فسرقوا ما لم تأكله النار .	البيان المغرب، 257-258.
1211/607	غلاء ومجاعة	المغرب	- كان الغلاء منتشراً أثناء حركة الناصر إلى الأندلس بسبب المجاعة، وكانت معاناة الناس منها شديدة.	البيان المغرب، 259.
1213/610	وباء عظيم	المغرب والأندلس	- كان الوباء العظيم في المغرب والأندلس. - ذكر السيوطي أنه كان سنة 609.	القرطاس، 272؛ الذخيرة السنية، 49؛ الاستقصا، 2/262؛ السيوطي، بذل الماعون في أخبار الطاعون، 368.
1214/611	مجاعة	إفراغة بالأندلس	- أكل الناس الجيف بسبب الحصار.	الذخيرة السنية، 94.
1218/615	جفاف	المغرب	- عرف المغرب سنوات عجافا متتالية ربما كان أشدها وقعا سنة 615 وقد سماها المصامدة لهذا السبب ولاشك «سنة وقليل».	البيان المغرب، 267.
/617-616 1220-1219	محل عظيم وغلاء	المغرب المغرب والأندلس المغرب	- «وفي سنة ست عشرة وستمائة كان المحل العظيم والمجاعة التي شكاها الظاعن والمقيم، وتنامى الحال من مزيد السعر إلى ما لا نهاية له، ولما علم بذلك المستنصر بالله أمر بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام ففتحت للعامة وفرقت عليهم، فذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء. وبالجملة فإنه أصدق منها شيئا كثيرا، وأعطى من الأموال عطاء جزيلا فحسنت أحوال الناس بذلك».	البيان المغرب، 266-267.

السنة	نوع الأزمة	المنطقة المتضررة	مظاهر الأزمة	المصادر
1220/617	غلاء	المغرب والأندلس	- «اشتدت الحال في تنامي غلاء الأسعار بالبلاد المغربية والأندلسية إلى أن فرج الله تعالى عن المسلمين بالرخاء والعافية».	البيان المغرب، 267.
1220/617	قحط وجراد وغلاء	المغرب	- «كان الغلاء الشديد بالمغرب والقحط والجراد والفتن. بلغ ثمن أواق من الشعير درهم».	القرطاس، 273؛ الاستقصا، 262/2؛ الذخيرة السنية، 54.
/620-616 1223-1219	جدب وغلاء	المغرب	«وفيها كان في الغرب من الغلاء ما لا يعبر عنه بحيث إنهم اكلوا الميتة جميعها وذلك أن المطر انحبس عنهم من سنة ست عشرة إلى سنة تسع عشرة وستمائة. واختلفت القبائل سنتين سنة عشرين وسنة إحدى وعشرين وستمائة. وقلت الخيول عندهم بحيث إن أكثر الموحدين رجالة وكذلك العربان. وكان لهم في الأرض عرق يسمى الرنا شديد البياض كانوا يطبخونه طول ليلهم وما ينضج فإذا أكلوه ما ينهضم عنهم فهلك أكثرهم بهذا العرق. وكانوا مدة هذا الغلاء يصانعون ملوك الافرنج مثل الأذفنش والبرشنوني والنبري وولد الرنك والبابوج والدوك عن كل يوم ألف ومائتا دينار الألف مقررة للملوك والمائتا دينار لفارس يصل يقبضها سنهم جعلوها عوضاً عن حصان وعدة. وصرف هذا الذهب نصف دينار بمصري. وكان صاحب البلاد يومئذ السيد أبو إسحاق أخو المنصور والمسير لهذه الجملة في كل يوم للفرنج السيد أبو عبد الله».	التاريخ المنصوري، 1/102-104.
/624-619 1227-1222	مجاعة وقحط وجراد	المغرب		القرطاس، 274؛ Raynaud, *Etude*, 1902.
/637-619 1239-1223	مجاعة عظمى	المغرب	عرف المغرب المجاعة العظمى التي خلت فيها البلاد.	القرطاس، 41. جذوة الاقتباس، 1/17، 34.
1227/624	غلاء	المغرب والأندلس	- «اشتد الغلاء بالمغرب والأندلس، فبيع قفيز القمح بـ 15 دينار». - «والبلاد تضطرم نارا قد توالى عليها الخراب والفتن والقحط والغلاء الشديد والخوف بالطرقات».	القرطاس، 274؛ الاستقصا، 2/264؛
1227/624	جراد	المغرب	- كان الجراد المنتشر بالمغرب.	القرطاس، 274؛ الاستقصا، 2/264؛

السنة	نوع الأزمة	المنطقة المتضررة	مظاهر الأزمة	المصادر
1228/625	الموت والخراب	المغرب	- انتشر الخوف والفتن، وخلا أكثر بلاد المغرب من جراء الحروب بين الموحدين.	الذخيرة السنية، 37.
1229/626	سيل	فاس	- «كان السيل العظيم بمدينة فاس، هدم من سورها القبلي مسافتين، وهدم من جامع الأندلس ثلاث بلاطات وديارا كثيرة وفنادق من عدوة الأندلس».	القرطاس، 274؛ الاستقصا، 2/264.
1230/627	مجاعة	فاس		القرطاس، 42.
1232/630	جوع ووباء وغلاء	بلاد المغرب وسبتة	- «فيها خلت بلاد المغرب، وكثر فيها الجوع والوباء، وصل فيها وسق القمح 30 دينارا». - تضررت سبتة. - تميزت بكثرة الموت وهروب الناس من بلدانهم.	القرطاس، 276-277؛ السيوطي، بذل الماعون في أخبار الطاعون، مخطوط، ورقة97أ؛ الاستقصا، 2/264؛ الروض المعطار، 605.
1233/631	مجاعة عظيمة	مراكش	- «وعدم الأقوات والمرافق، ولم يبق لأحد سبد ولا لبد ولا طارف ولا تالد ولا ذخيرة ولا مال ولا عقار، واستولت المجاعة على جمهور الناس، ورأوا محنا يستعاذ بالله منها وانتهى المد الواحد من القمح الفحصي إلى 7 دراهم كبارا ... وأما أسواق المدينة في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطلق عليه اسم شيء بوجه من الوجوه والحوانيت مغلقة، وما بقي بها من يلبس ثوباً يساوي 10 دراهم إلا الأطمار المتغيرة الخلقة. وتغيرت الصور الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة، وإذا ظهر في السوق بعد أيام كثيرة شيء من خبز الشعير يحشر الناس عليه، وإنهم لقيام ينظرون وما يصل إليه إلا الكفاة الذين لهم تجلد على الاقتحام وصبر، ثم لا يعدم الذي يتوصل إليه أن يجتمع عليه العشرون وأكثر من الضعفاء والمساكين حتى ينتزعوه منه قهرا، وأما شيخ أو عجوز أو طفل أو ضعيف فإنه لا يصل شيء ولا على لقمة منه وسائر الأيام إنما يظهر في الأسواق ما يكرر طحنه من فيتور الزيتون وغيره فهو كان غذاء الناس لأنه كان كثيرا بالبوادي الخالية فتجتلبه الضعفاء ويقتاتون منه ويبيعون فضلاتهم، وكذلك النارنج كان موجودا كثيرا فصار الناس يميلون إلى شرائه وما يدرون حامضا هو أم حلوا من سوء ما حل بهم. وكان يباع في الأسواق خبز يعمل من تابودا التي تنبت في الصهاريج وفي الأنهار والسواقي، وهو شبه من القصب سم من السموم يتخير منه ما جف	البيان المغرب، 325-326.

السنة	نوع الأزمة	المنطقة المتضررة	مظاهر الأزمة	المصادر
			ويطحن كما تطحن الحنطة ويعمل منه خبز يخيل لمن يراه فإذا التمس شيئا منه باستعماله ومذاقه لم يجد شيئا. ومن جملة ما اقتات الناس به في ذلك الوقت عصائد تصنع من نوار الخروب، وما عدا هذا ليس له وجود البتة حتى لقد هلكت أمم لا تحصى، وأبواب البلد كلها مغلقة والمصايفة قد قرب أوانها وكانت طيبة الزرع جدا، وظهر في الزرع باكور لو وجده الناس لأغنامهم، ولكن حالت بينهم وبينه العربان والعساكر ... واستمرت الحال على ذلك فكان الضعفاء يخرجون على الأبواب فإن البلد ضاق بهم، فآثروا الفرار بأنفسهم ولم يبق بالبلد إلا الأقل ممن لا يستطيع خروجا».	البيان المغرب، 325-326.
1237/634	غلاء مفرط		– كان الغلاء المفرط، وانتهى في هذه السنة الربع من الدقيق إلى 37 درهما.	البيان المغرب، 339.
1237/634	وباء	مراكش	– «واجتمعت الوفود من إشبيلية وسبتة وغمارة البحر، ووافقوا الصيف بمراكش ومزاجها الانحراف وهواؤها رديء بكثرة الأمطار من الجدب كان تقدم أعواما فكثرت الرطوبة وحدث الوباء، فتغيرت أحوال أهلها فضلا عمن سواهم لاسيما أهل البحر. فنزل الوباء بهم وقتل منهم عدد كثير ومرض الأشياخ الوافدون كلهم من أهل سبتة وإشبيلية».	البيان المغرب، 345.
/635-634 1238-1237	وباء وغلاء	المغرب والأندلس	– «اشتد الغلاء والوباء بالعدوة، فأكل الناس بعضهم بعضا، وكان يدفن في الحفرة الواحدة المئة من الناس». – «وكان بالعدوة والأندلس في هذه المدة غلاء شديد ووباء مفرط، هرب فيها أكثر أهل البلاد ووصل قفيز القمح فيها ثلاثين دينارا».	القرطاس، 276، 277، المؤنس لابن أبي عمار، 127.
1238-635	حريق الأسواق	فاس	– «وقع الحريق بأسواق فاس، احترقت أسواق باب السلسلة بفاس بأسرها إلى حمام الرحبة».	القرطاس، 277؛ الاستقصا، 2/264؛
/638-635 1241-1238	مجاعة	الريف		البادسي، المقصد الشريف، 61.
1240-637	غلاء مفرط ومجاعة عظيمة	سبتة وأكثر بلاد الغرب	– «كان الغلاء المفرط والمجاعة العظيمة بمدينة سبتة حتى عدم فيها الطعام كلية. وفي هذا العام صار أهل سبتة يختزنون الطعام في المطامر في كل عام حيطة على أنفسهم من مثل هذه المجاعة»، وسموا هذه السنة بعام سبعة.	البيان المغرب، 351؛ الأنصاري، اختصار الأخبار، 83. البادسي، المقصد الشريف، 69.

السنة	نوع الأزمة	المنطقة المتضررة	مظاهر الأزمة	المصادر
			- «كانت أكثر بلاد الغرب غالية الأسعار بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأقطار».	
1241/638	رخاء وأمطار بعد جوع وروع وخراب	المغرب	- «توسعت الأحوال وامتدت الآمال ونزلت الأمطار، وظهرت الخيرات في كل الجهات، وحرثت البلاد وأفاض الله على عباده خيره المعتاد. وذهب ما كان من بقايا الجوع، وأمن الروع ورخصت الأسعار وبنيت الديار، فإنها كانت قد خربت ودثرت بالأزمنة آثارها».	البيان المغرب، 357.
قبل 1252/650	مجاعة شديدة	بادس		المقصد الشريف، 60-62.
1253/651	مجاعة	سبتة		البيان المغرب، 267.
1253/651	زلزال	بلاد المغرب	- وقوع «زلزلة عظيمة في بلاد الغرب اهتزت الأرض بمن عليها».	البيان المغرب، 402.
قبل 1258/657	جوع	المغرب	- ضرب الجوع البلاد وأهلك العالم.	الفشتالي، تحفة المغترب، 65، 113.



جدول الخلفاء الموحدين

مرحلة الثورة:	(1145-1121/540-515)
- الإمام محمد المهدي بن عبد الله بن تومرت الهرغي	(1129-1121/524-515)
- الأمير عبد المومن بن علي الكومي	(1145-1129/540-524)
الخلافة الموحدية:	
(المغرب الأقصى/ الأندلس/ المغرب الأوسط/ إفريقية)	(1269-1145/668-540)
1- أبو محمد عبد المومن بن علي الكومي	(1162-1145/558-540)
2- أبو يعقوب يوسف بن عبد المومن	(1184-1162/580-558)
3- أبو يوسف يعقوب المنصور بن يوسف	(1198-1184/595-580)
4- محمد الناصر بن يعقوب المنصور	(1213-1198/610-595)
5- يوسف المستنصر بن محمد الناصر	(1223-1213/620-610)
6- عبد الواحد المخلوع بن يوسف الأول	(1224-1223/621-620)
7- عبد الله العادل بن يعقوب المنصور	(1226-1224/624-621)
8- يحيى المعتصم بن محمد الناصر	(1228-1226/626-624)
9- إدريس المأمون بن يعقوب المنصور	(1232-1228/630-626)
10- عبد الواحد الرشيد بن إدريس المأمون	(1242-1232/640-630)
11- أبو الحسن علي السعيد بن إدريس المأمون	(1248-1242/646-640)
12- أبو حفص عمر المرتضى بن إسحاق بن يوسف الأول	(1266-1248/665-646)
13- إدريس الواثق بن محمد بن عمر بن عبد المومن، أبو دبوس	(1269-1266/668-665)

خاتمة عامة

لا شك أن الدولة الموحدية، برغبتها الجامحة في إعادة الاعتبار لمشروع الخلافة الإسلامية وبناء دولة مركزية قوية، قد اصطدمت بعوائق كثيرة، كان أخطرها تلك المشاكل الداخلية التي لم تتوقف طوال عمرها الذي تجاوز القرن بقليل. وفي حرصنا على التأريخ للأزمة، وحاولنا أن نتتبع مختلف الأزمات والصعوبات التي اعترضت مسيرة الدولة وأثرت في المجتمع، والتي تجلت في شكل أزمات سياسية واجتماعية وطبيعية رافقت الدولة في مراحلها المختلفة وأسهمت في تعثرها في عدد من المحطات والمنعطفات التاريخية، لكن تبين أن الدولة نفسها كانت مسؤولة إلى حد ما عن خلق مجموعة من الأزمات والتوترات.

ففي المستوى السياسي حصل في سبيل بناء الدولة المركزية القوية نوع من التمادي في استعمال العنف لردع كل أصناف الطامعين والمنتزين، أدى إلى وجود هوة بين المجتمع والدولة أججتها مسألة التومرتية التي كانت بمثابة حاجز نفسي لم تستطع نجاحات الموحدين أن تتغلب عليه. ويمكن اعتبار الثورات العديدة التي عرفها العصر كتعبير عن ذلك، رغم الطابع المتسرع والبرامج غير الواضحة للكثير منها.

في مستوى آخر لم يكن شغب الأعراب على أطراف الدولة سوى شكل من أشكال أزمة مجتمع الغرب الإسلامي الذي كانت كياناته القبلية شديدة الحركة، ومنخرطة في صراع حيوي طويل، انحشرت فيه القبائل العربية منذ وصولها إلى المنطقة. ولم يؤد شعار إدماج الأعراب في مشروع الجهاد بالأندلس إلى حل المشكلة، بعد أن نفخت فيها عناصر دخيلة مثل جيش الغز وحملة بني غانية. ولم يعد أمام الخلافة لحسم الأزمة إلا نقل الآلاف من العرب لوضعهم تحت أعينها بالمغرب الأقصى لكن ذلك لم يسر بالسلاسة التي توقعها المنصور.

أما بخصوص أهل الذمة، فقد أحاطت بعلاقة الموحدين بهم بعض مظاهر التأزم والتوتر تمثلت في إلغاء الدولة للجزية، رغبة في التعبير عن موقفها المتحفظ من سلوك الذميين الذين انخرطوا مرات متعددة في مواقف ضدها. وللأسف فإن المصادر لم تلق حول أوضاع أهل الذمة أضواء كافية، مما يجعلنا نؤكد أن مسألة مضايقة الموحدين لليهود قد بولغ في تصويرها. ومع ذلك نؤكد أن الموضوع لا يزال في حاجة إلى تعميق من خلال إعادة قراءة النصوص ومراعاة السياق العام لتاريخ اليهود في البلاد العربية وأوربا خلال العصر الوسيط، ولتاريخهم الداخلي الخاص باعتبارهم أقلية دينية وعرقية حافظت دوماً على تميزها.

إضافة إلى هذا نلاحظ أن الصعوبات المحيطة بالمخزن الموحدي لم تحل دون تفجر صراعات داخلية، ظلت مؤجلة خلال مرحلة قوة الدولة، لكنها برزت إلى السطح حينما أصبحت استراتيجية الأشياخ والوزراء ترتكز على اختيار خلفاء ضعاف لا يكون وجودهم إلا شكلياً، فعمّق هذا الإجراء من الصدع في بنية النظام الموحدي، واستفحل مع انقسام الدولة بين فرقاء متشاكسين. وظل أداء أشياخ الموحدين منذ ذلك الحين مرتبكاً من الناحية السياسية وأسهم فعلاً في تأزم الحكم، حيث لم يعد هؤلاء الأشياخ قادرين على المساهمة في إنقاذ الدولة وهي تتهاوى أمام أعينهم.

ولا يبعد أن يكون الخليفة المأمون قد قرر القضاء على هيمنة الأشياخ قبل أن يعلن ثورته التصحيحية. وقد عبرت خطوة المأمون بإلغاء رسوم التومرتية بوضوح عن عمق الأزمة السياسية والإيديولوجية والاجتماعية للحكم الموحدي، وبقدر ما يمكن اعتبارها جريئة من الناحية الدينية والفكرية والاجتماعية، فإنها كانت من الناحية السياسية إجراء غير محسوب أجج من حدة الصراع الداخلي في وسط المصامدة الذين انقسموا بين الولاء للخليفة المأمون وبين الولاء لابن أخيه يحيى المعتصم الذي لجأ إلى سجلماسة، ونتج عن تلك الخطوة تفكك فعلي للدولة وتصدع هيبتها.

ورغم فشل هذه الخطوة بعودة الخليفة الرشيد بن المأمون إلى التقاليد التومرتية والتراجع مباشرة عن سياسة أبيه، فإن عودته لم تضمد جراح الدولة ولم توقف الانقسام السياسي، الذي وإن توقف بوفاة يحيى المعتصم فإنه سيعود بتمرد إدريس الواثق على

الخليفة المرتضى، ليستغل المرينيون هذه التطورات للإجهاز على الخلافة الموحدية وهي في الرمق الأخير.

كانت الأزمات الطبيعية من جهتها حاضرة وبقوة في تاريخ الموحدين وملازمة لتطور البلاد، كما كانت ملازمة لمختلف أنواع الأزمات السياسية التي عرفها العصر. لكن حدة تأثيرها كانت في الغالب ناتجة عن تزامنها مع مشاكل وصعوبات أخرى سياسية وعسكرية. فالأزمة هي مركب من الصعوبات تتزامن أو تتلاحق فتحدث ارتباكاً في سير الدولة أو المجتمع، كما حصل في مراحل كثيرة من عمر الدولة.

كانت نافذة الأزمة محاولة لقراءة مغايرة لتاريخ الموحدين أردنا بها رصد مآزق هذا التاريخ ومشاكله، لتصحيح النظر إليه باعتباره تاريخ دولة صنعت مجدها وسط صعوبات جمة. ولاشك أن الفاعلين الرئيسيين وصانعي ذلك التاريخ قد اضطروا إلى إدراك أن الحضارة القوية لا تُبنى فقط بالفكر والمال والعصبية والسياسة، ولكن أيضاً بالعنف وإلجاء الخصوم إلى أضيق السبل لكسب رهان الانتصار في الدور التاريخي. «وتلك الأيام نداولها بين الناس».

الببليوغرافيا

1 - المصادر :

- ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي الشامي (ت 1270/668)، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، بيروت، دار الثقافة، ط4، 1987.
- ابن الأبار القضاعي، محمد بن عبد الله بن أبي بكر البلنسي (ت658/1260) : **تحفة القادم**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986.
- **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق عزت العطار الحسيني، القاهرة، 1955.
- ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني الجزري الموصلي (ت630/1233) : **الكامل في التاريخ**، بيروت، دار صادر، 1967.
- ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف الانصاري، (ت808/1405) : **بيوتات فاس الكبرى**، نشر عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، دار المنصور، 1972.
- الأزدي القشتالي، أحمد ابن إبراهيم بن يحيى (ق13/7) : **تحفة المغترب ببلاد المغرب لمن له من الإخوان في كرامات الشيخ أبي مروان**، تحقيق فرناندو دي لاجرانخا، مدريد، منشورات المعهد المصري للدراسات الإسلامية، ط1، 1974.
- الإسلامي، عبد الحق (ق8/14) : **الحسام الممدود في الرد على اليهود**، فاس، طبعة حجرية.
- الأنصاري السبتي، محمد بن القاسم (ق9/15) : **اختصار الأخبار عما كان بسبتة من سني الآثار**، نشر عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، المطبعة الملكية، 1983.
- البادسي، أبو محمد عبد الحق بن إسماعيل (توفي بعد 722/1322) : **المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف**، نشر سعيد أعراب، الرباط، المطبعة الملكية، 1982.
- البرزلي، أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي (ت841/1438) : **فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002.
- البكري، أبو عبيد عبد الله (ت487/1094) : **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، وهو جزء من كتاب **المسالك والممالك**، مطبعة المثنى، بغداد (د.ت).
- البيدق، أبو بكر بن علي الصنهاجي : **أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين**، نشر عبد الوهاب بنمنصور، دار المنصور، الرباط، 1971.
- **أخبار المهدي بن تومرت**، تحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1986.
- **المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب**، نشر عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، دار المنصور، 1971.
- ابن تومرت، محمد المهدي بن عبد الله الهرغي المصمودي (ت 524/1130) : **أعز ما يطلب**، تحقيق عمار الطالبي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- التجاني : **رحلة التجاني**، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981.
- الجزنائي، أبو الحسن علي (توفي بعد 766/1365) : **جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، نشر عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، المطبعة الملكية، 1967/1387.

- الحكيم، أبو الحسن علي بن يوسف : الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، بيروت، دار الشروق، ط2، 1406/1986.
- ابن الخطيب السلماني، لسان الدين محمد بن عبد الله (ت776/1374) : الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1973-1978.
- تاريخ إسبانيا الإسلامية، أو كتاب أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، (القسم الثاني)، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، ط 2، 1956.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد الخضرمي (ت808/1405) : كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، دار الفكر، 1981.
- مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار الفكر، 1981.
ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681/1282) : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس . بيروت ، دار صادر، ط 1، 68-1972.
- ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق محمد شمام، تونس، المكتبة العتيقة، 1967.
- الرعيني، أبو الحسن : برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق إبراهيم شبوح، دمشق، 1966.
- رسائل موحدية : مجموعة جديدة، جمع وتحقيق أحمد عزاوي، منشورات كلية الآداب بالقنيطرة، ط1، 1995.
- ابن أبي زرع الفاسي، أبو الحسن علي (توفي بعد 712/1312) : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، نشر عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1973.
- الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، نشر عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، دار المنصور، 1972.
- ابن الزبير الغرناطي، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفي (ت708/1308) : كتاب صلة الصلة، القسم الرابع، تحقيق عبد السلام الهراس والشيخ سعيد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1994.
- ابن الزيات التادلي، أبو يعقوب يوسف بن يحيى (ت627/1230) : التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط 1، 1984.
- ابن زهر، أبو مروان عبد الملك : التيسير في المداواة والتدبير، تحقيق عبد الله الدرقاوي، الرباط، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، 1984.
- الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللؤلؤي : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، تونس، المكتبة العتيقة، ط2، 1966.
- ابن سعيد المغربي، علي بن موسى بن عبد الملك العنسي الغرناطي (ت673/1274) : المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1953-1955.
- الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، دار المعارف، 1977.
- ابن سهل، أبو الأصبغ : «فصل من الأحكام الكبرى حول الاحتساب»، نشر التهامي الأزموري وحليمة فرحات، هسبريس- تمودا، مجلد 14، 1973، ص 7-108.
- السقطي المالقي (ت489/1096) : آداب الحسبة، تحقيق كولان وليفي بروفنصال، باريز، 1933.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911/1505) : كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة، تحقيق عبد اللطيف السعداني، الرباط، نشر وزارة الثقافة، 1971.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، 1988.

- الشريف الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحسني السبتي (ت564/1169) : كتاب **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994، (مصورة عن طبعة نابولي، 1970).
- ابن صاحب الصلاة، أبو مروان عبد الملك (ق6/12) : **تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين، بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، وظهور المهدي في الموحدين، وما رافق ذلك من أخبار النصر المبين**. (القسم الثاني)، تحقيق عبد الهادي التازي، بيروت، دار الأندلس، 1964.
- ابن صعد التلمساني، محمد : **النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب**، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم 1292 ك.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الفلسطيني (ت764/1363) : الوافي بالوفيات، ج3، باعتناء إحسان عباس، دار النشر فرانز شتاينز، فيسبادن، 1969.
- ابن العبري، غريغوريوس أبو الفرج بن أهرون الملطي (ت685/1286) : **تاريخ مختصر الدول**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1958.
- ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله : **رسالة في آداب الحسبة والمحتسب**، نشرها ليفي بروفنسال، ضمن **ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب**، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955.
- ابن عبد العظيم الأزموري، أبو عبد الله محمد : **بهجة الناظرين وأنس الحاضرين ووسيلة رب العالمين في مناقب رجال أمغار الصالحين**، تحقيق علي الجاوي، بحث شهادة الدراسات الجامعية العليا، تاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1986.
- ابن عبد الكريم التميمي الفاسي، أبو عبد الله محمد بن قاسم (ت604/1207) : **المستفاد في مناقب الصالحين والعباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد**، مخطوط خاص، مبتور الأول والآخر.
- ابن عبد الملك المراكشي، محمد : **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، السفر الأول، تحقيق محمد بنشريفة، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)؛ السفر الخامس، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)؛ السفر الثامن، تحقيق محمد بنشريفة، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ط1، 1984.
- ابن عبد المنعم الحميري، محمد بن عبد الله بن عبد الله (ت 726/1326) : **صفة جزيرة الأندلس**، منتخبة من كتاب **الروض المعطار في خبر الأقطار**، عني بنشرها ليفي بروفنصال، بيروت، دار الجيل، (د.ت). مصورة عن طبعة القاهرة.
- ابن عبد المنعم الحميري، محمد بن عبد الله بن عبد الله (ت 726/1326) : **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار القلم للطباعة، 1975.
- ابن عبدون، محمد بن أحمد : **رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة**، تحقيق ليفي بروفنسال، ضمن **ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب**، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، 1955.
- ابن عذاري، أحمد بن محمد المراكشي (توفي بعد 712/1312)، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**. (القسم الثاني الخاص بالموحدين)، تحقيق جماعة من الأساتذة، الدار البيضاء، دار الثقافة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985.
- ابن عميرة الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد القرطبي (ت599/1203) : بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والنشر، 1966.
- ابن عياض، أبو عبد الله محمد : **التعريف بالقاضي عياض**، تحقيق محمد بن شريفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط 2، 1982.
- ابن غازي المكناسي، محمد : **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، الرباط، مطبعة الأمنية، 1952/ 1371.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الكردي أمير حماة (ت 732/1332): **المختصر في أخبار البشر**، القاهرة، مكتبة المتنبي، (د. ت).
- الفاسي، محمد العربي، **مرآة المحاسن**، الدار البيضاء، دار النجاح الجديدة، 2003.

- ابن القاضي المكناسي، أحمد : **جذوة المقتبس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، نشر عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1979.
- ابن القطان، أبو علي الحسن (ق13/7) : **نظم الجمان فيما سلف من أخبار الزمان**. (القسم الثاني)، حققه محمود علي مكي، وطبع طبعتين، إحداهما بتطوان سنة 1962، والثانية ببيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990.
- ابن القفطي، جمال الدين علي (ت1248/646) : **كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، بيروت، دار الآثار، (د.ت.).
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت1350/751) : **أحكام أهل الذمة**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995.
- ابن كثير القرشي الدمشقي، إسماعيل بن عمر (ت1373/774) : **البداية والنهاية**، بيروت، مكتبة المعارف، ط1، 1966.
- المراكشي، عبد الواحد بن علي التميمي (توفي بعد 1224/621) : **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1949.
- المغربي، السموأل بن يحيى (ق12/6) : **إفحام اليهود**، تحقيق، محمد عبد الله الشرقاوي، بيروت، دار الجيل، ط3، 1990.
- المغيلي، محمد بن عبد الكريم : **رسالة في اليهود**، تحقيق عبد الرحيم بنحادة وعمر بنميرة، الرباط، دار أبي رقراق، 2005.
- مؤلف مجهول (كان حيا سنة 1191/587) : الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، الأسكندرية، مطبوعات جامعة الأسكندرية، 1958؛ (نشرة مصورة عنها بدار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985).
- مؤلف مجهول (ق8/14) : الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ط 1، 1979.
مؤلف مجهول : قضية المهاجرين المسمون اليوم بالبلديين، تحقيق محمد فتحة، الرباط، دار أبي رقراق، 2004.
- مؤلف مجهول : نبذة من تاريخ المغرب الأقصى، مخ. خ. ع. رقم د1252.
مجموعة رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، نشر ليفي بروفنصال، الرباط، المطبعة الاقتصادية، 1941.
- مارمول، كرفجال : أفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرين، الرباط، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1984.
- ابن النقاش، محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي (توفي بمصر 1362/763)، **المذمة في استعمال أهل الذمة**، تحقيق عبد الله إبراهيم بن علي الطريقي، الرياض، دار المسلم، ط1، 1416هـ.
- الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد : **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954.
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد القرشي التميمي (ت1332/732) : **تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط**، من كتاب **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1985.
- الوزان، الحسن : **وصف أفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1983.
- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى التلمساني (ت1508/914) : **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401/1981، 12 جزءا (جزء خاص بالفهارس).

- **الولايات**، تحقيق يحيى الوزنة، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2001.
- ياقوت الحموي (ت623/1226) : **معجم البلدان**، بيروت، دار صادر، 1957.

2 - المراجع :

- ابن إبراهيم المراكشي، العباس : **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، نشر عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، المطبعة الملكية، 74-1984.
- **الإسطوغرافيا والأزمة**، تنسيق عبد الأحد السبتي، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1994.
- برانشفيك، روبير : **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي (ق-13ق 15)**، ترجمة حمادي الساحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988.
- بنسباع، مصطفى : **السلطة ما بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين**، تطوان، 1999.
- ترتون، أ. س. : **أهل الذمة في الإسلام**، ترجمة حسن حبشي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1994.
-جويتاين، س. د. : **دراسات في التاريخ الإسلامي**، والنظم الإسلامية، الكويت، وكالة المطبوعات، 1980.
- رية، عطا علي محمد شحاتة : **اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين**، دمشق، دار الكلمة، ط1، 1999.
- السيد، رضوان : «اليمانية والقحطانية في الإسلام»، ضمن كتابه **الأمة والجماعة والسلطة**، طرابلس - ليبيا، دار اقرأ.
- الطيبي، أمين توفيق، «بنو العزفي أصحاب سبتة»، ضمن كتابه : **دراسات في تاريخ مدينة سبتة الإسلامية**، طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية.
- «جوانب من النشاط الاقتصادي في المغرب في القرن السادس الهجري /12م من خلال رسائل جنيزة القاهرة»، ضمن كتابه : **دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس**، تونس، الدار العربية للكتاب، 1997.
- العمراني، محمد، **الثورات والتمردات بالمغرب الأقصى خلال العصر الموحدي (القرن السادس الهجري/ XIIم)**، الرباط، دار نشر المعرفة، 2005.
- عنان، محمد عبد الله : **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، القاهرة، 1964.
- القادري بوتشيش، إبراهيم : **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1998.
- كاشف، سيدة إسماعيل : **مصر الإسلامية وأهل الذمة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.
- لوترنو، روجي : **حركة الموحدين بالمغرب**، ترجمة أمين الطيبي، تونس، الدار العربية للكتاب، 1982.
- المغراوي، محمد : **العلماء والصلحاء والسلطة في المغرب والأندلس في عصر الموحدين**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2002، غير منشورة.
- «ملاحظات حول مسألة الحسبة في الدولة الموحدية»، مجلة **دراسات**، ع2، 1988.
- المنوني، محمد : «إمارة بني يدر بسوس»، مجلة **دراسات**، كلية الآداب بأكادير، ع1، 1987، ص 27-34.
- موسى، عز الدين : **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، بيروت، دار الشروق، 1983.
- هويثي ميراندا، أمبورسيو : **التاريخ السياسي للدولة الموحدية**، ترجمة عبد الواحد أكمير، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2003.

3 - مراجع بلغات أجنبية :

- Alain et Deverdun, « Les portes anciennes de Marrakech", *Hespéris*, t. 44, 1957, pp. 121-123.
- Berque, Jacques, « Les Hilaliens au Maghreb », *in* : *De l'Euphrate à l'Atlas, 1. Espaces et moments*, Paris, Sindbad, 1978.
- Corcos, David, « The Jews of Morocco under the Marinides », *in* : *Studies in the History of the Jews, Jewish Quarterly Review*, LIV, 1963-64, (pp. 271-287).
- De Cenival, Pierre, « L'Eglise chrétienne de Marrakech au XIIIe siècle », *Hespéris*, 1927, T. VII, (p. 69-83).
- Deverdun, G., *Marrakech des origines a 1912*, Rabat, 1959.
- Eisenbeth, *Les juifs au Maroc*, essai historique, Alger, Imprimerie Charras, 1948.
Ferhat- (H.) et Triki (H.), « Hagiographie et religion au Maroc Médieval », *Hesp.-Tam.*, vol. XX, 1986.
- Gauthier , E. R., « Madinat - Oudai », *Hésperis*, 1926, t. IV , 1er trim., pp. 5-25.
- Gautier, E. F., *Les siecles obscures du Maroc*, Paris, 1927.
- Gerber, Jane S., *Jewish Society in Fez 1450-1700, Studies in Communal and Economic Life*, Leiden, E. J. Brill, 1980, p. 14, note 55.
- Goitein, S. D., *Letters of Medieval Jewish Traders*, Princeton, Princeton University Press, 1973.
- Goulven, J., « Notes sur les origins anciennes des Israélites du Maroc », Hespéris, Tome I, 1921, (pp. 317-336).
- Levy, Simon, *Essais d'histoire et de civilisation judeo-marocaines*, Rabat, Centre Tarik Ibn Zyad, 2001.
- Sloush, N., « Etude sur l'histoire des juifs du Maroc », *Archives marocaines*, vol. 4, 1905.
- Zafrani, Haim, *Deux mille ans de vie juive au Maroc*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1998.

فهرس

مطبعة ألطوبريس – طنجة
الهاتف : 58 24 32 039

محمد المغراوي

الموحدون وأزمات المجتمع

نهدف من خلال فصول ومباحث هذا الكتاب إلى التوقف عند مظاهر الأزمات الاجتماعية والسياسية والطبيعية التي رافقت الدولة الموحدية منذ بدايتها، وهي بطبيعة الحال أزمات مختلفة في أسبابها وتطوراتها ونتائجها، سواء على الدولة وقوتها العسكرية، أو على المجتمع والذهنيات والاقتصاد.

بجانب كل هذه الأزمات السياسية والاجتماعية انتصبت الأزمات الطبيعية في وجه الموحدين كإحدى الصعوبات التي كان حضورها في تاريخ المغرب دورياً وملازماً للإنجازات الحضارية، ومؤثراً في نفس الوقت بسلبيته على التطور التاريخي وكابحاً لجماح الانطلاق، في مجتمع ظل اقتصاده، في جانب كبير منه، هشاً ومستجيباً للمؤثرات الطبيعية بشكل كامل.

إن تركيزنا في هذا الكتاب على مظاهر الأزمات المختلفة وانعكاساتها على الدولة والمجتمع لا يستبطن، بالضرورة، موقفاً سلبياً من الموحدين وتجربتهم، التي تعتبر بكل المقاييس التاريخية تجربة فريدة وغنية ومتألقة، استطاعت أن تكشف عن مخزونات المجتمع المغربي وأن توظف طاقاته في استكمال بناء الدولة المغربية، وفي النهوض بمشروع حضاري كبير استحق في نظر العديد من المؤرخين الأجانب أن يترجم باسم الإمبراطورية. كما أنها استطاعت أن تجيب عن بعض انتظارات المجتمع وتحقق بعض آماله في حدود معينة.

كما لا يهدف الكتاب، بتأكيده على دراسة الأزمات، إلى طمس معالم التفوق الحضاري الذي أرساه الموحدون، والازدهار المشهود الذي عرفه عصرهم على واجهات متعددة، والتضحيات الجليلة التي قدموها في سبيل الجهاد والتأسيس لدولة مركزية قوية ذات توجه لتوحيد الغرب الإسلامي كله.

صورة الغلاف: باب أكناو بمراكش بريشة فوكوربلي (1895)


جذور للنشر
ص. ب : 2981، البريد المركزي، الرباط

38 د